كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

ظاهرة التنبيه عند ابن الهائم (٨١٥هـ) خلال كتابه (شرح تحفــة الطلاب)

دكتور

عبدالمؤمن محمود أحمد محمد

مدرس اللغويات في كلية البنات الأزهرية بطيبة الجديدة

(العدد الواحد والثلاثون – الجزء الثالث ٢٠١٢م)

مقدمة

الحمد لله الذي شرف الإنسان بالبيان، وفضله على سائر المخلوقات باللسان، والصلاة والسلام على من أُنزِلَ عليه القرآن، بلسان عربي مبين ؛ معجزة للإنس والجان، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد ،،،

فإن تراثنا العربي مليء بالظواهر التي تحتاج إلى جهد في إبراز لآلئها، واستخراج دررها، وهذا إن دَلّ على شيء، فإنما يدُلُّ على أن الله هيّأ للغتنا العربية علماء عاملين، جعلوها شغلهم الشاغل ، وهمهم الناصب، عكفوا عليها، فالأولون جمعوا شتاتها ، ووضعوا قواعدها، ثم خلف من بعدهم خَلَفٌ يوضحون غوامضها ، ويفصلون مجملها، ويذودون عن حوضها، ويدافعون عن أرضها، فأفاض الله عليهم من علمه، وأضفى عليهم من فضله، ما مكنهم من خوض غمارها، والغوص في أعماقها، فتركوا لنا تراثًا تليدًا ، رفيع المقدار ، جليل الآثار.

من هذه الظواهر: ما يسمى بـ"التنبيه" أو "التنبيهات" ، وقد ظهرت بشكل لافت للنظر فى كتب المتأخرين من النحاة – كابن إياز (٦٨١هـ) في شرحه على تصريف ابن مالك، والمرادى(٧٤٩هـ)، وابن هشام(٧٦١هـ) ، والأشمونى (٩٠٠هـ) ،في شروحهم على الألفية،وكذلك الصبان(١٢٠٦هـ) ، والخضري(١٢٨٧هـ) في حاشيتهما – كأسلوب تعليمي يهدف إلى التشويق وإيقاظ الأفهام في عرض الآراء والقواعد، وهى لا تخلو من فوائد تتعلق ببيان مبهم، أو تفصيل مجمل، أو تحرير مسألة، أو ترجيح خلاف، أو استدراك على ما فات، أو تقديم لما هو آت ، أو نقول من كتب مفقودة قيمة ضاعت أصولها وعدت عليها عوادي الزمن.

وممن عُني بذكر هذه الظاهرة الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد المشهور بابن الهائم (٨١٥هـ) في كتابه المسمى (شرح تحفة الطلاب) ، الذي ألفه كشرح لمنظومته تحفة الطلاب، وهى نظم لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن

هشام، أكثر فيه من إيراد التنبيهات حتى أصبحت تمثل ظاهرة،إذ بلغت عدَّتها مائة وستين تنبيهًا.

ومن يتصفح الكتاب يجد ذلك واضحًا في أكثر صفحاته، فكان كثيراً ما يعقد عقب شرحه للمسألة تنبيهاً ؛ تعميقاً للفهم، أو استدراكاً لما فاته في الشرح، أو تصحيحاً لما قد يفهم عنه ، أو سبيلاً لمناقشة آراء العلماء وترجيح ما يراه، وتفنيد ما لا يروقه منها، لاسيما عناية هذه التنبيهات بجانب مهم من مباحث علم النحو ، كأحكام الجملة ، وشبه الجملة ، وبيان وظائف الكلمات التي يكثر دورها في الكلام ويحتاج المعرب إلى معرفتها.

لهذه الأسباب وجدت في نفسي دافعاً لدراسة هذه التنبيهات ؛ رغبة في جمع شواردها ، وتقييد أوابدها في بحث مستقل ؛ يكشف عما فيها من فوائد وتتمات، ويحلِّل ما ورد فيها من ظواهر وأفكار، ويجلِّي شخصية صاحبها وفكره النحوي من خلال كشف النقاب وإماطة اللثام عما اشتملت عليه تنبيهاته من مسائل الخلاف،وسميته : ظاهرة التنبيه عند ابن الهائم (٨١٥هـ) خلال كتابه (شرح تحفة الطلاب).

وقد جاء البحث في فصلين : تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتقفوهما خاتمة.

أما عن المقدمة: ففيها الحديث عن الموضوع ، وأهميته ، وسبب اختياره ، وخطته والمنهج المتبع في معالجته.

وأما التمهيد: التعريف بابن الهائم : ففيه الحديث عنه من حيث نسبه ومولده، ومن أخذ عنهم وتلقّى ، ومؤلفاته وآثاره، ومكانته العلمية عند أصحاب التراجم.

أما الفصل الأول : تنبيهات ابن الهائم عرض ودراسة.

فقد جاء في مبحثين:

المبحث الأول : الوصف العام لتنبيهات ابن الهائم.

المبحث الثاني: الظواهر اللغوية الواردة فى تنبيهات ابن الهائم.

وأما الفصل الثانى: شخصية ابن الهائم خلال تنبيهاته.

ففيه مبحثان:

الأول: تصحيحاته وترجيحاته.

الثاني: ردوده ومناقشاته.

والخاتمة : تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد اعتمدت في دراستي لهذه الظاهرة : المنهج الوصفي التحليلى ، بوصف تنبيهات ابن الهائم ، وما فيها من ظواهر ، ثم دراستها بشيء من التحليل لبعض النماذج التي تؤيّد هذا، مُبْرِزًا لشخصية صاحبها في تنبيهاته من خلال بيان موقفه ،مناقشا إياه في هذا الموقف، مرجحا له أو معترضا عليه.

ولست أزعم بعد ذلك أنى قد وفّيت هذه الظاهرة حقَّها من الدراسة ، فهي غنية بالمسائل والظواهر، لكنى بذلت كل جهدي في حصْرِ ما استطعت إبرازه من ظواهر وأفكار، فإن أكن قد وفّقت فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي ما ذكرت ، والله أسأل أن يهيئ لي من أمره رشدا، وأن يثيبني عما بذلت من جهد ، وأن يعفو عما بدر من تقصير. إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الباحث

عبد المؤمن محمود أحمد محمد

كلية البنات الأزهرية – الأقصر

١٤٣٤هـ -٢٠١٣م

تمهيد : في التعريف بابن الهائم

أولا: النسب والمولد.

هو الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد ، أو عماد الدين بن على ، أبو العباس ، القرافى ، المصرى ، ثم المقدسى ، الشافعى ، المشهور بابن الهائم، كان والده مشهورًا بالهائم[١].

ولد بالقرافة الصغرى بالقاهرة ، وبها نشأ وتربى ، وفيها تعلم وبرع فى كثير من فنون العلم ، كالفقه والعربية وغيرهما، واختلف فى تحديد عام ولادته فقيل: إنه ولد سنة ٧٥٣هـ ثلاث وخمسين وسبعمائة من الهجرة، وبه جزم ابن حجر (٨٥٢هـ)،وابن العماد(١٠٨٩هـ) [٢]، وقيل :سنة ٧٥٦هـ ست وخمسين وسبعمائة ، وبه جزم الفاسى(٨٣٢ هـ) ، والشوكانى (١٢٥٠هـ)وغيرهما [٣].

ولم تذكر المصادر التى بين أيدينا شيئًا ذا بال عن: أسرته ، أو نشأته ؛ ربما لعدم شهرة أسرته ،التى كانت تسكن بالقرافة الصغرى بالقاهرة.

ثانيا: الأخذ والتلقى.

نبغ ابن الهائم فى كثير من فروع العلم ، وامتازت حياته العلمية بالخِصْب، مما يدلّ على أنه تتلمذ على شيوخ كثير فى عصره، لكن اقتصرت كتب التراجم على ذكر أربعة فقط، وعلى الرغم مما اقتصرت عليه كتب التراجم ، فإن ذلك لا يعنى أنه لم يتتلمذ على غيرهم، بل أخذ عن غير هؤلاء المذكورين [٤]. فمن شيوخه:

١- الأَمْيُوطى(٧٩٠هـ): إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن اللخمى ، جمال الدين

---

(١) انظر ترجمته فى :طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ١٧/٤، ١٨ والضوء اللامع ١٥٧/٢ والبدر الطالع ١١٧/١ وإنباء الغمر ٨١/٧ وشذرات الذهب ١٠٩/٧ والأعلام ٢٢٦/١ .

(٢) انظر إنباء الغمر ٨١/٧ وشذرات الذهب ١٠٩/٧.

(٣) انظر ذيل التقييد ٣٩١/١ والبدر الطالع ١١٧/١ ومقدمة المحقق ص ١١.

(٤) انظر مقدمة المحقق ص١٤.

الأميوطى المكّى، المولود سنة خمسَ عشرةَ وسبعمائة من الهجرة، والمتوفى سنة تسعين وسبعمائة من الهجرة، وأخذ عنه العربية والفقه [١].

٢- محمد بن أحمد بن محمد بن حاتم (٧٩٣هـ): تقى الدين المصرى، ولد سنة سبع عشرة وسبعمائة من الهجرة، أخذ عنه الفقه ، ومات سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة من الهجرة [٢].

٣- سراج الدين البلقينى (٨٠٥هـ): الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصيربن صالح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق الكناني العسقلاني الشافعي، ولد سنة أربع وعشرين وسبعمائة من الهجرة، وتوفي سنة خمس وثمانمائة من الهجرة، أخذ عنه ابن الهائم الفقه ، والقراءات ، والأصول ، والعربية [٣].

٤- الحافظ العراقى(٨٠٦هـ): أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر الكردي المصري الشافعي ، ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة من الهجرة، وتوفى سنة ست وثمانمائة من الهجرة، أخذ عنه ابن الهائم علم الحديث ، وعلم القراءات [٤].

وكما تلقّى علومه على أيدى علماء أجلاء، فقد تتلمذ على يديه عدد كبير من طلبة العلم خاصة بعد ارتحاله من مصر إلى بيت المقدس الذى انقطع فيه للدرس والإفتاء، وهذا ما ذكره السخاوى (٩٠٢هـ) بقوله:

"وتخرّج به كثير من الفضلاء، ورحل إليه من الآفاق، وأخذ عنه الناس طبقة

---

(١) انظر إنباء الغمر ٢/٢٢٥ والدرر الكامنة ١/٦ والأعلام ١/٦٤.

(٢) انظر الضوء اللامع ٦/٣٣٠.

(٣) انظر البدر الطالع ١/١١٧.

(٤) انظر ذيل تذكرة الحفاظ للذهبى ص ٢٢٠-٢٢١.

بعد أخرى" [١].

أشهرهم:

١- البرهان (٨٥٣هـ): إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمران بن مسعود بن دَمَج البرهان ، الكَرَكَى ، ثم القاهرى الشافعى ، ولد سنة خمس أو ست وسبعين وسبعمائة ،أخذ عن ابن الهائم نظم القواعد " تحفة الطلاب " ، وتوفي سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة من الهجرة [٢].

٢- القلقشندى(٨٦٧هـ): أبو بكر محمد بن إسماعيل بن صالح ، المقدسى ، الشافعى ، المعروف بالتقىّ القلشقندى، ولد سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة ببيت المقدس ،أخذ عن ابن الهائم العربية والفرائض والحساب ، وتوفي سنة سبع وستين وثمانمائة بالقدس الشريف[٣].

٣-ابن حجر العسقلانى(٨٥٢هـ): أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري الشافعي ثم القاهري ، المعروف بابن حجر، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، تحدّث عن ابن الهائم ، فقال :" اجتمعت به في بيت المقدس ، وسمعت من فوائده "[٤]، توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة [٥].

وغيرهم كثير[٦].

---

(١) الضوء اللامع ١٥٧/٧، ١٥٨.

(٢) انظر الضوء اللامع ١٥٧/٧، ١٥٨.

(٣) انظر الضوء اللامع ٦٩/٨-٧١ .

(٤) أنباء الغمر ٨١/٧، وانظر طبقات المفسرين للداوودي ٨٣/١.

(٥) انظر شذرات الذهب ٢٧/٧ والضوء اللامع ٣٦/٢.

(٦) انظر مقدمة المحقق ص٢١.

ثالثا: المؤلفات والآثار.

خلف ابن الهائم مؤلفات علمية متنوعة مفيدة ، جاوزت خمسين كتابًا، ويلاحظ أن العلماء اهتموا بكتبه، فأقاموا عليها :الشروح ،والحواشى ، والتعليقات، ومن أهمّ كتبه وأشهرها:

١- مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب (فى الحساب) [١].

٢- إبراز الخفايا فى فنّ الوصايا [٢].

٣- الأرجوزة الألفية فى الفرائض [٣].

٤- البحر العجاج فى شرح المنهاج [٤].

٥- التبيان فى تفسير غريب القرآن [٥].

٦- تحفة الطلاب فى نظم قواعد الإعراب [٦].

٧- شرح تحفة الطلاب ، وفرغ من تأليفه في شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وسبعمائة [٧]، وقد شرحها في شرح مطوَّل ، وآخر مختصر[٨].

٨- الضوابط الحسان أو القواعد فيما يتقوم به اللسان ، ونظمَه في قصيدة ميمية من بحر البسيط ، وعدتها ثلاثة وخمسون بيتا ،وشَرَحَهَا[٩] .

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١٥٣/٢، ١٥٤.

(٢) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ والبدر الطالع ١١٨/١.

(٣) انظر طبقات المفسرين ٨٢/١، وكشف الظنون ١٤٩٧/٢.

(٤)انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢.

(٥)انظر البدر الطالع ١١٨/١ وهدية العارفين ١٢٠/١.

(٦) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ وكشف الظنون ٢٤/١.

(٧) انظر الضوء اللامع ١٥٨/٢ وهدية العارفين ١٢٠/١ .

(٨) انظر طبقات المفسرين للداوودي ٨٢/١.

(٩) انظر البدر الطالع ١١٧/١.

وغيرها من الكتب كثير [١] ، فقد كانت ثقافته واسعة، ضرب فى شتى العلوم العلوم والفنون بسهم وافر، حيث كان نحويًا لغويًا فقيهًا أصوليًا منطقيًا فرضيًا حاسبًا رياضيًا، شهد له بذلك الشيوخ والتلاميذ، يقول عنه ابن حجر(٨٥٢هـ):"حصل طرفًا صالحًا من الفقه، وعنى بالفرائض والحساب حتى فاق الأقران فى ذلك، ورحل إليه من الآفاق، وصنف التصانيف النافعة فى ذلك" [٢].

وقال عنه السخاوى (٩٠٢هـ):"برع فى الفقه والعربية، وتقدم فى الفرائض ومتعلقاتها، وارتحل إلى بيت المقدس، فانقطع به للتدريس والإفتاء، ودرس بأماكن، وانتفع به فى الفقه وفرائضه والنحو وإعرابه، وإليه انتهت الرياسة فى الحساب والفرائض، وجمع فى ذلك عدة تآليف، عليها معول من بعده، وسار بمؤلفاته وفضائله الركبان، وتخرّج به كثير من الفضلاء"[٣].

وبعد هذه الحياة الطويلة من الاشتغال بالتعلم والتعليم مات -رحمه الله- سنة خمسَ عشْرَة وثمانمائة ببيت المقدس، بعد أن أودع المكتبة العربية الإسلامية كتبًا قيمة كثيرة فى علوم وفنون متنوعة لا تستغنى عنها المكتبة العربية ولا روادها [٤].

لكن ـ للأسف ـ هذه الكتب لا نعلم عنها شيئا إلا من بطون كتب التراجم ، ولم يطبع منه إلا هذا الكتاب (شرح تحفة الطلاب) [٥].

---

(١) انظر مقدمة المحقق ص٣٢.

(٢) إنباء الغمر ٨١/٧.

(٣) الضوء اللامع ١٥٧/٧، ١٥٨ ومقدمة المحقق ص١٥.

(٤) انظر إنباء الغمر ٨/٧ وشذرات الذهب ١٠٩/٧ والبدر الطالع ١١٨/١ طبقات المفسرين ٨٣/١.

(٥) حققه / أحمد شيخ عبد اللطيف جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٤هـ١٩٩٣م.

الفصل الأول

تنبيهات ابن الهائم عرض ودراسة

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

الوصف العام لتنبيهات ابن الهائم

المبحث الثاني :

الظواهر اللغوية في تنبيهات ابن الهائم

المبحث الأول

الوصف العام لتنبيهات ابن الهائم

أولاً: مدخل فى بيان معنى التنبيه .

التنبيه فى اللغة يدور حول معنيين: أحدهما : الإيقاظ ، يقال: نبَّهت تنبيهًا، أى: أيقظت إيقاظًا، وهو الدلالة عما غفل عنه المخاطب، ومنه النُّبه – بالضمّ – : الضالّة توجد عن غفلة، تقول: وجدت هذا الشىء نبهًا [١]، ومنه قول ذى الرّمة يصف ظبيًا:

كَأَنّــه دُمْلُــجٌ مِــنْ فِضّــةٍ نبَــهٌ فِـى مَلْعَبٍ مِـنْ عَـذَارى الحَـىِّ مَفصـوم[٢]

والمعنى الآخر: الارتفاع والسمو، يقال: نبه نباهه: شرف وعلا ذكره، ومنه: النّبه والانتباه، وهو: اليقظة والارتفاع من النوم، ونبّهته وأنبهته، ورجل نبيه، أى: شريف [٣].

وفى الاصطلاح: ما يُفهم من مجمل بأدنى تأمّل، إعلاماً بما فى ضمير المتكلم للمخاطب، ويطلق –أيضًا– على استحضار ما سبق وانتظار ما سيأتى. [٤]

وعرّفه لصبان (١٢٠٦هـ) بأنه: جملة دالّة على بحث يُفهم إجمالا من البحث السابق .[٥]

وقيل التنبيه: قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية بجملة.[٦]

ولعلّ هذا ما كان يقصده المتأخرون من النحاة من عقدهم للتنبيهات

---

(١) انظر تاج العروس ٥١٧/٦ والقاموس المحيط ١٦١٧/١ ومقاييس اللغة٣٠٧/٥.

(٢) البيت من البسيط ، انظر ديوانه ٣٩١.

(٣) انظر مقاييس اللغة ٣٠٧/٥ والمصباح المنير ٥٩١/٢.

(٤) انظر التعريفات صـ٩٣ وجامع العلوم فى اصطلاحات الفنون ٢٣٩/١.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني١٠/١.

(٦) انظر التعريفات صـ٩٣ وجامع العلوم فى اصطلاحات الفنون ٢٣٩/١.

وإكثارهم من إيرادها، فكأنه كما قال الشيخ خالد الأزهرى(٩٠٥ هـ): عنوان البحث الآتى بحيث يعلم من البحث السابق إجمالاً. فكأنهم قصدوا استحضار ما سبق ،وانتظار ما هو آتٍ [١]. وهو – كما أشرت آنفًا – أسلوب تعليمى، الهدف منه التشويق، وشدّ الانتباه لما سيلقى، وربْطُه بما سبق، ولهذا سميت حروف التنبيه قديمًا بهذا الاسم ؛ لما ينبه بها على تحقيق الأمر.

ثانياً: صور التنبيه عند ابن الهائم – بإجمال -.

جاءت تنبيهات ابن الهائم فى ثنايا شرحه لتحفة الطلاب لابن الهائم نفسه، وتحفة الطلاب نظم لكتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام)، وقد نظمها ابن الهائم فى ستة وتسعين بيتًا من بحر الرجز ؛ استجابة لرغبة ملحة لطلاب النحو فى عصره؛ لسهولة حفظها وسرعة الإفادة منها ، ثم شرحها فى هذا الكتاب لغرض التفصيل والتحليل، وارتبطت موضوعات الكتاب بطبيعة المتن المشروح ، وهو كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب فى شرح الجملة وأنواعها وأقسامها، ثم شرح شبه الجملة وما يتعلق بها، ثم الحديث عن بعض المفردات التى يحتاج المعرب إليها ، ولذا جاءت تنبيهاته – فى الأعمّ الأغلب – مرتبطة بهذه الموضوعات ، لا تخرج عنها إلا فى النادر القليل [٢]، فكان كثيرًا ما يقوم عقب شرحه لمسألة تتعلق بالجمل أو شبه الجمل أو المفردات بعقد تنبيهات؛ تعميقًا للفهم ، أو استدراكًا لما فاته فى الشرح، أو تصحيحًا لما قد يفهم عنه، أو سبيلاً لمناقشة آراء العلماء ، وترجيح ما يراه وتفنيد ما لا يروقه منها.

وقد تنوّعت طبيعة هذه التنبيهات،فجاءت على النحو التالي:

---

(١) موصل الطلاب ٤٤/١.

(٢) كحديثه –مثلاً– عن العامل في الفاعل ، والأغراض التي يحذف لأجلها الفاعل ، انظر ص: ٤٧٦–٤٧٩.

١-تارة يشير إلى قاعدة مشهورة ، كقوله مثلاً: وهو يعرض الجملة المفسِّرة [١]:

"المفسرة ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير كما مَرّ، أو مقرونة بـ"أى" كقوله : وتَرْمِينَنِى بالطّرفِ أَىْ أَنتَ مُذْنِبٌ .....[٢]

أو بـ"أن" ، نحو" فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا..."[٣].

٢-وتارة يشير إلى ذكر فائدة نحوية كقوله [٤]: "لا يمتنع كون الإنشائية مفسرة بنفسها إذا كان المفسِّر إنشاء أيضًا ، نحو: أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار، أو كان مفردًا مؤديًا معنى جملة نحو: " وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ "[٥].

٣-وتارة يشير إلى إشكال ويجيب عنه ، كقوله [٦]: "من مشكل "لَمّا" هذه قول الشاعر:

١-أقــول لعبــد الله لَمّــا سِــقَاؤُنا ونحن بِوَادِى عَبْدِ شمسٍ وها شمِ [٧]

فيقال: أين جوابها؟ وأين الفعلية التى تليها؟ والجواب أن "سقاؤنا" فاعل بفعل محذوف ، يفسره "وهى" وهو بمعنى : سقط، والجواب محذوف تقديره: قلت، بدليل قوله: أقول، وقوله: "شِمْ" أمر من قولك شمت البرق: إذا نظرت إليه، والمعنى : لَمّا سقط

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ١٠٥.

(٢) صدر بيت من الطويل عجزه: وتقلينني لكن إياك لا أقلى ، وقائله مجهول. انظر الخزانة ٢٢٥/١١، ٢٢٩.

(٣) من الآية ٢٧ في سورة "المؤمنون".

(٤) شرح ابن الهائم صـ ١٠٦.

(٥) من الآية ٣ في سورة الأنبياء.

(٦) شرح ابن الهائم صـ ٢٣٩.

(٧) البيت من الطويل لتميم بن رافع المخزومي فى شرح شواهد المغنى للبغدادي ١٥٣/٥، ولغويات للشيخ محمد على النجار ، مجلة الأزهر ص: ٢٤٥ ، وبلا نسبة في المغنى ٢٨١/١ وحاشية الصبان ٥/٤.

سقاؤنا قلت لعبد الله :شِمْه".

٤- وتارة يشير إلى لغز ، ويجيب عنه ؛ كاشفًا عن لثامه وموضحًا له، وذلك فى قول الشاعر – إشارة منه إلى "لَمّا" البسيطة ولَمّا المركبة من "لن" و "ما" –: [١]

٢-لَمّا رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلاً أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاء [٢]

وهو لغز، يقال فيه: أين جواب " لَمّا "؟ وبم انتصب "أدع"؟ ويجاب عن الأول: بأن الأصل "لن ما"، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، ووصلا خطا للإلغاز ، وحقهما انفصالهما خطا. وعن الثانى بأن انتصابه بـ"لن"، و"ما" الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين "لن" للضرورة، وحينئذ فيسأل فيقال: كيف يجتمع قوله: "لن أدع القتال" مع قوله: "لن أشهد الهيجاء"؟ ويجاب بأن "أشهد" ليس معطوفاً على "أدع"، بل نصبه بـ"أن" مضمرة، و"أن" والفعل عطف على القتال، أى لن أدعَ القتال وشهود الهيجاء ، على حد قول الشاعر:

٣-وَلُبْس عباءةٍ وتقرّ عَينى أحبُّ إلىّ من لُبْسِ الشِّفوفِ[٣] "

٥-وتارة يعقد (تنبيهات) يحرر ما ورد فى المسألة من خلاف – وما أكثرها – فيقول مثلاً [٤]: "اختلف فى الفاعل ونائبه :

هل يكونان جملة؟ وفيه ثلاثة مذاهب، حكاها ابن عصفور ، وغيره..."[٥].

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ٢٤١.

(٢) البيت من الكامل ، مجهول القائل. انظر الخصائص ٤١١/٢ والمغنى ٢٨٣/١ وشرح شواهده ٦٨٣/٢.

(٣) البيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية .انظر الخزانة ٥٠٣/٨، ٥٠٤، ٥٢٣، ٥٧٤.

(٤) شرح ابن الهائم صـ ١٠٠.

(٥) انظر شرح الجمل ١٥٧/١ والهمع ٢٧٢/٢.

أو كقوله فى حكم الجملة المفسِّرة من الإعراب [١]: "كون المفسِّرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور، وخالف أبو على الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسِّره ..."[٢].

٦-وتارة يشير فى التنبيه إلى بعض معانى الحروف المتفق عليها والمختلف فيها كحديثه عن "لعلَّ" ، فيقول [٣]:"معنى "لعلَّ" المشهور المتفق عليه هو: التوقُّع، وزعم جماعة منهم الأخفش والكسائى أنها ترِد للتعليل [٤]، وحملوا عليه قوله تعالى: " فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى "[٥] ومن لم يُثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ، ويصرفه إلى المخاطبين [٦]، أى: اذهبا على رجائكما، وأثبت الكوفيون لها معنى ثالثاً وهو الاستفهام [٧]،ولهذا علق بها الفعل فى نحو " لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً "[٨]، ونحو " وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى " [٩] . قال الزمخشرى [١٠]: وقد أشربها معنى التمنى من قرأها :" فَأَطَّلِعَ "[١١].

٧-وتارة يعقد (تنبيهات) يستدرك فيها على ابن هشام ما لم يقله فى كتبه ،كحديثه- مثلاً- عمّا ذكره ابن هشام فى قواعده أنواع الواو وأوجهها الثمانية ،

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ١٠٦.

(٢) انظر رأيه فى المغنى ٥٢٦/١ والخزانة ٤٠/٩.

(٣) شرح ابن الهائم صـ ٥٠٨.

(٤) انظر معانى القرآن ٦٣١/٢ والجنى الدانى صـ ٥٨٠.

(٥) الآية ٤٤ في سورة طه.

(٦) كسيبويه ومن تابعه فى ذلك انظر الجنى الدانى صـ ٥٨٠.

(٧) انظر الجنى الدانى صـ ٥٨٠.

(٨) من الآية (١) في سورة الطلاق.

(٩) الآية (٣) في سورة عبس.

(١٠) انظر المفصل صـ ٣٠٣.

(١١) من الآية ٣٧ في سورة غافر، والقراءة لعاصم انظر السبعة صـ ٥٧٠.

فيقول [١]: " قوله فى المغنى [٢]: انتهى مجموع ما ذكره من أقسام إلى أحدَ عشرَ فيه نظر؛ لأنه إما أن يعنى الأقسام التى ارتضاها هو، أو جملة المذكور من أقسامها ، وإن لم يرتض هو بعضها، وكلاهما لا يستقيم.

أما الأول : فلأن الذي ارتضاه منها دون الأحد عشر.

وأما الثانى : فلأنه بلغها إلى خمسة عشر، على أن من أقسامها التي لم يذكرها: أن تكون علامة للرفع فى الأسماء الستة، وفى جمع المذكر السالم، وأن تكون بدلاً من التنوين فى الوقف على المرفوع فى لغة ربيعة، كما ذكر ذلك من أوجهها أبو الفتح فى سر الصناعة [٣]، والأستاذ أبو منصور البغدادى فى تحصيل أصول الفقه [٤] ، إلى غير ذلك من أقسامها".

٨-وتارة يعقد تنبيهًا يشير فيه إلى الفروق فى الاستعمال، كالفرق بين "حتى" و"إلى" [٥]، وبين "نعم" و"بلى"[٦]، وبين الجملة المعترِضة والحالية [٧]، وبين "إن" و"إذا" الشرطيتين [٨]، وبين "لا" النافية و"ليس" [٩] وبين "ما" الكافة والزائدة والمهيئة

---

(١) شرح ابن الهائم صـ٤٢١.

(٢) انظر ٤٨٢/١.

(٣) لم أجد كلام أبى الفتح فى كتابه سر الصناعة.

(٤) لم أقف على هذا الكتاب ، وهو : أبو منصور البغدادي، عبدالقاهر ابن طاهر، العلامة البارع، المتفنن الأستاذ، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية. توفي سنة ٤٢٠هـ انظر: الأعلام ٢٩٦/٧.

(٥) انظر صـ ٢٥٨.

(٦) انظر صـ ٢٤٥.

(٧) انظر صـ ١١٣.

(٨) انظر صـ ٢٠٨.

(٩) انظر صـ ٢٧٥.

والمهيئة [١]، وغير ذلك كثير.

٩- وتارة يعقد تنبيهًا يربط فيه بين النحو وغيره من العلوم ، كالفقه وأصوله، كحديثه مثلاً عن الفصل بين النعوت بالواو، وعدم جواز ذلك فى التوكيد؛ لأنه قد يغتفر فى النعت ما لا يغتفر فى التوكيد، فيقول: "ومن ثَمّ فرَّق الفقهاء بين قول القائل للمدخول بها : أنتِ طالقٌ طالقٌ ، وبين قوله: أنتِ طالقٌ وطالقٌ، حتى يقبل قوله فى الأول فى إرادة التوكيد، فيوقعون عليه طلقة، ولا يقبل قوله فى الثانى ، فيوقعون عليه طلقتين"[٢].

أو كحديثه عن الواو، هل هى لمطلَق الجمع ، أو للجمع المطلَق؟ فيذكر فيه الفرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق عند الفقهاء والأصوليين [٣].

وهكذا تنوّعت طبيعة (تنبيهات) ابن الهائم، وتنوّع غرضها أيضا ، ولعل هذا من أهمِّ ما يميّزها ، لكن لم تخلُ -كما أشرت سابقا – من كونها جاءت ؛ تعميقاً للفهم، أو استدراكاً لما فات في الشرح، أو تصحيحاً لما قد يُفهم عنه ، أو سبيلاً لمناقشة آراء العلماء وترجيح ما يراه، وتفنيد ما لا يروقه منها -وسيظهر ذلك جليّا فيما هو آتٍ من خلال تحليلي هذه التنبيهات -.

---

(١) انظر صـ ٤٥٢.

(٢) انظر صـ ١٧٣.

(٣) انظر صـ ٣٨٩.

المبحث الثاني
الظواهر اللغوية الواردة في تنبيهات ابن الهائم

ويتضمن:

أولاً: ظاهرة التأويل .

ثانياً: ظاهرة الفصل بين المتلازمين.

ثالثاً: ظاهرة المناسبة .

رابعاً: ظاهرة أمن اللبس .

خامسا: ظاهرة الإعراب والمعنى .

المبحث الثاني

الظواهر اللغوية فى تنبيهات ابن الهائم .

تجلّت فى تنبيهات ابن الهائم ظواهر لغوية متعددة، لعل أبرزها ما يلى:

أولاً: ظاهرة التأويل :

والتأويل فى اللغة مأخوذ من الأَوْل ، أي : الرجوع إلى الأصل، يقال: آَلَ الشيءُ يَؤُولُ أَوْلا ومآلاً : رَجَعَ [١]، وهو عند النحويين – كما روى السيوطى(٩١١هـ) عن أبى حيان(٧٤٥هـ) – إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء،ثم جاء شيء يخالف الجادّة ، فيتأول [٢]. ولعل المقصود بالجادّة هنا : القاعدةُ النحوية .

وقد لجأ ابن الهائم إلى التأويل كوسيلة يلجأ إليه النحاة للتوفيق بين القواعد و النصوص المخالفة لها، وهو لا يختلف كثيرًا عما اتجه إليه البصريون، إلا أنه ربما يتجاوزهم فى احترام القليل المسموع، وتوجيهه بما يوافق القاعدة فى أغلب الأحيان ، دون الحكم عليه بالشذوذ أو الضعف.

ومن ذلك مثلاً:

عقد ابن الهائم تنبيهاً تحدث فيه عن الجملة الصغرى والكبرى، وأنه سماها (صغرى وكبرى) جرياً على ما شاع استعماله عند النحويين، فقالوا: جملة صغرى وكبرى ، وهو مما عيب عليهم ، وزُعِمَ أنه لحن؛ لأن فُعلى أفعل إنما يستعمل مضافاً أو مقروناً بـ"أل" [٣]، ولذلك لُحِّن قولُ من قال:

---

(١) انظر الصحاح للجوهري ١٦٢٧/٤ ومقاييس اللغة ١٤٨/١ولسان العرب ٢٣/١٣ وتاج العروس ٢١٣/١ (أول).

(٢) الاقتراح ٧٥/١ تحقيق وتعليق د/ أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة ط١٣٩٦/١-١٩٧٦.

(٣) انظر شرح ابن الهائم صـ ٧٢.

٤-كـأنّ صُـغْرى وكُبْـرى مـن فقَاقِعهـا حَصْـباءُ دُرٍّ علـى أرضٍ مـن الـذهبِ [١]

وهو مما تطابق عليه استعمال العروضين فى قولهم: فاصلة صغرى وفاصلة كبرى.

فيذكر ابن الهائم لهذا تخريجات وتأويلات ، فيقول في أحد (تنبيهاته) :

"وخرّج بعضهم [٢] البيت على أن "مِنْ" زائدة ، وأنهما مضافان على حد قوله:

٥-.....بَيْن ذِرَاعَىْ وجَبْهةِ الأَسَدِ [٣]

ورُدّ بأن (مِنْ) لا تزاد فى الإيجاب على الصحيح ، ولا مع تعريف المجرور، ...وربما استعمل "أفعل" التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ... فعلى هذا يتخرَّج البيت وقول النحويين والعروضيين"[٤].

فقد أشار ابن الهائم إلى أنه مما عيب على النحويين قولهم :جملة صغرى وكبرى، وتلحين قول أبى نواس(١٩٨ هـ): كأن صُغرى وكُبرى ...؛ لمخالفته لقاعدة التفضيل فى أن اسم التفضيل المجرد من "أل" والإضافة إنما يلزم الإفراد والتذكير ، كما قال ابن مالك(٦٧٢هـ):

وإن لمنكـــور يُضـــفْ أو جُـــرّدا أُلـــزِمَ تـــذكيرًا ،وأن يُوَحَّـــدا [٥]

فيؤوله ابن الهائم على أن (أفعل) لا يراد به هنا التفضيل، وإنما يراد به الوصف، وحينها يجوز – بقلّة – استعمال أفعل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، ونظيره قول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط لأبى نواس فى ديوانه صـ ٣٤، وهو من شواهد:شرح قطر الندى ٣١٦ والتصريح: ٢/ ١٠٢، والأشموني: ٧٦٧/٢، وأبو نواس ليس من عصر الاحتجاج.

(٢) كالأندلسي ، انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٢٧٥/٦والخزانة٣١٨/٣.

(٣) عجز من المنسرح، صدره: يا من رأى عارضًا أُسرُّ به ، والبيت للفرزدق فى ديوانه ص ٢١٥.

(٤) شرح ابن الهائم صـ ٧٢-٧٣.

(٥) الألفية فى النحو والصرف ٢٧وانظر شرح ابن عقيل ١٧٨/٣.

٦-إذا غَابَ عنكُمْ أسودُ العينِ كنتمُ كِرَامًا ، وأنتم ما أقام أَلَائِمُ [١]

أى لئام أبدا، فإذا صح جمع (أفعل) العارى من معنى التفضيل جاز أن يؤنَّث ، فيكون كبيت أبى نواس، وعليه فيكون هذا التعبير صحيحاً، وليس بلحن، وكذا قول النحويين جملة صغرى وكبرى ، وقول العروضيين : فاصلة صغرى وكبرى ، وهما بمعنى الوصف ، أي: صغيرة وكبيرة.

وقد ارتضى ابن الهائم هذا التأويل بدليل قوله: "فعلى هذا يتخرّج البيت وقول النحويين والعروضيين".

وهو فى هذا التأويل مسبوق بجملة من النحويين خرّجوا البيت على هذا النحو ، كابن يعيش (٦٤٣هـ)، وابن مالك(٦٧٢هـ) ، والمرادى(٧٤٩هـ) ، وابن هشام(٧٦١هـ) [٢]، على حين خرّجه بعض النحاة كالأندلسي (٦٦١هـ) على زيادة (مِنْ) [٣]، وأن التقدير :كأن صغرى فقاقعها، وكبرى من فقاقعها، وأنه حذَفَ من الأول لدلالة الثانى عليه، فيكون من قَبيل اسم التفضيل المضاف إلى معرفة، فيكون الحكم صحيحاً، وليس فى البيت لحن أو خطأ، وشبيهُه قولُ الشاعر:

٥-..... بَيْن ذِرَاعَىْ وجَبْهةِ الأَسَدِ [٤]

على أن الأصل : بين ذراعى جبهة الأسد، بزيادة الواو بين المتضايفين، بدليل حذف نون المثنى (ذراعى).

---

(١) البيت من الطويل ينسب للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وأسود العين : اسم جَبَلٍ . انظر الخزانة ٢٧٧/٨.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٢/٦ وشرح التسهيل ٣٩١/٢ وتوضيح المقاصد ٩٤١/٢ والمغنى ٤٩٨/١.

(٣) ذكر ذلك في شرحه على المفصل ، انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٢٧٥/٦ والخزانة٣١٨/٣.

(٤) سبق تخريجه صـ:١٤.

ولم يرتض ابن الهائم هذا التخريج ؛ من قبل أن (مِنْ) لا تزاد فى الإيجاب على الصحيح من مذهب البصريين، إنما يتمشى هذا على مذهب الأخفش (٢١٥هـ)والكوفيين جواز زيادة (من) مطلقاً ، أي في الموجب وغيره[١].

وأوافق ابن الهائم فى هذا، فالأولى أن يُؤوّل البيت على عدمِ إرادة التفضيل دون غيره، فالشاعر لم يقصد التفضيل مطلقاً ، ولا الحديث عن شئ أصغر من شئ آخر، أو أكبر منه، وإنما قصد ثبوت الوصف فيما سبق، فليس فى كلامه هذا ولا فى المقام ما يدل على تفضيل، أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر فى هذا المعنى، وإذا كان الأمر هكذا فليس فى التأنيث حينئذٍ لحن، وهذا دفعٌ حقٌ ، وهو خير من القول بأن فى الكلام حذفاً وزيادة يؤدِّيان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما فى قسم آخر من أقسام أفعل التفضيل ، كقسم المضاف إلى المعرفة ، بحيث يؤدى إلى الحكم بصحتهما، فإبعاداً لهذا التكلّف ، ومسايرةً للأمر الواقع يحسن الأخذ بما قاله بعض النحاة وارتضاه ابن الهائم من أنه ليس للتفضيل ، وعليه فلا تنطبق عليها أحكامه [٢].

ونظيره فى عدم إرادة التفضيل قوله تعالى: " هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ " [٣] ، وقوله : " وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ "[٤] – فهما بمعنى : عالم ، وهيّن– ، وقول الفرزدق:

٧– إن الذي سمكَ السماءَ بني لنا ... بَيْتاً دعائمهُ أعزُّ وأطولُ[٥]

فهي صفات مشبهة ،أى: عزيزة وطويلة، فثبت أنها صفات مجردة عن ذلك

(١) انظر هذا فى الخزانة ٣١٧/٨.

(٢) انظر النحو الوافى ٤١١/٣.

(٣) من الآية ٣٢ في سورة النجم.

(٤) من الآية ٢٧ في سورة الروم.

(٥) من الكامل للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢.

، مساوية لسائر الصفات، ومثل ذلك كثير [١]، الأمر الذى حدا بالمبرِّد(٢٨٥هـ) أن يجعله قياسياً ،- أعنى استعمال أفعل مؤوّلاً بما لا تفضيل فيه-، وقصره ابن مالك(٦٧٢هـ) على السماع [٢].

مظاهر التأويل عند ابن الهائم

تعددت مظاهر التأويل عند ابن الهائم وتنوعت طرائقه ، فجاءت على النحو التالي:

١. التأويل بالحذف والتقدير.
٢. التأويل بالزيادة.
٣. التأويل بالحمل.
٤. التأويل بالتقديم والتأخير.
٥. التأويل بالرواية الأخرى.
٦. التخريج على الضرورة.
٧. التخريج على تعدد اللغات.

وفيما يلي عرض ذلك:

أولا : التأويل بالحذف:

يمثل الحذف بابًا واسعًا من أبواب العربية ، فقد جرى في كل نوع من أنواع الكلم، فشمل حذف الحركة ، والحرف ، والمفردة، والتركيب ، وإن كان في المفردات أكثر من التراكيب ؛ لأن المفردات أخف استعمالا ، فلهذا كثر فيها لحذف وهو أحد أساليب التأويل المهمة التي ترتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب، فيقدّر

(١) انظر أوضح المسالك ٢٨٩/٣-٢٩٠ وشرح الأشمونى ٣٨٨/٢ والخزانة ٢٧٩/٨.
(٢) انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢والخزانة ٢٧٩/٨

النحويون اسما، أو فعلا ، أو حرفا ؛ لتعطى القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوما .

وهذا المقدر إمّا أن يكون قد فُهِم من الكلام ودل عليه سياق القول ، فكأن المحذوف جزء من المعنى قد نطق به وإنما حذف تخفيفا وإيجازا ، وهو أمر سائغ .وإما مقدر صناعي في اجتلاب كلمات لتصحيح الإعراب وإكمال نظرية العامل ، فلا يراد بهذا النوع إلا تسوية صناعة الإعراب ، وهذا الأمر يدل على أن تقديراتهم جاءت للمحافظة على سلامة القواعد ([1]).

وقد استعمل ابن الهائم الحذف كمظهر من مظاهر التأويل ، و تعددت صور الحذف عنده ، فهي :

١. حذف الحرف .
٢. حذف الاسم.
٣. حذف الفعل.
٤. حذف الجملة .

وفيما يلي بيان ذلك :

١-حذف الحرف

فمن تأويله بحذف الحرف ما أشار إليه في أحد تنبيهاته إلي حذف الفاء في قول الشاعر:

٨-مَنْ يَفعلِ الحَسَناتِ اللّه يشكُرُها ... والشرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ مِثْلانِ. [2]

حيث وقع ما ظاهره وقوع الجملة الاسمية جواباً للشرط ولم تقترن بها الفاء،

([1]) انظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : ٢/١٠٠ وأصول التفكير النحوي : ٢٨٣، ٣٠٥ .

(٢) البيت من البسيط واختلف في نسبته ، فقيل : لكعبِ بن مالك، وقيل : لحسانَ، وقيل لعبد الرحمن بن حسان ، انظر الخزانة ٤٩/٩. وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٤٣٥، ٤٥٨، والمقتضب: ٢/ ٧٢، والتصريح: ٢/ ٢٥٠.

وهي لا تصلح للجواب إلا مع الفاء، فيؤوله ابن الهائم على أن الفاء هنا حذفت ، وهي مقدرة، والمقدر كالموجود[١].

وهذه الفاء لا تحذف إلا في الضرورة كما في البيت، أو الندور ، كما في قول النبي–صلي الله عليه وسلم– لأبي بن كعب–رضي الله عنه– : "فإن جاءَ صاحبُهَا وإلاَّ استمتِعْ بها" [٢]، أي : فاستمتع بها.

وعن الأخفش(٢١٥هـ) إجازة حذفها في الاختيار[٣]، وجعل منه –كما نقل عنه أبو جعفر النحاس(٣٣٨ هـ)– قوله تعالي : " إِن تَـرَكَ خَيْـراً الْوَصِيَّةُ " [٤]،على حذف الفاء ، والتقدير: فالوصية. [٥]

ورَدَّه ابنُ هشام(٧٦١هـ) على أن حذف الفاء خاص بالشعر ، و"الوصيّة" في الآية نائب فاعل لـ (كُتِبَ)، و"للوالدين" متعلّقة به، والجواب محذوف ، تقديره : فلْيوصِ[٦] . واختلف النقل عن المبرِّد(٢٨٥هـ)، فنقل عنه –كمذهب الأخفش (٢١٥هـ) –بالجواز، ونقل عنه منعُ حذفها مطلقاً ، وزعم أن الرواية في البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره [٧] ، غير أن الرواية الصحيحة حجّة.

٢- حذف الاسم :

تنوعت صور التأويل بحذف الاسم عند ابن الهائم من خلال تنبيهاته ؛ تبعًا لاختلاف موقعه الإعرابي ، فجاء حذفه على النحو التالي:

---

[١] انظر شرح ابن الهائم ٩٣– ٩٤.

[٢] الحديث في صحيح البخاري ٢١٧/٦.

[٣] انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٨/١و الجني الداني ٦٩.

[٤] من الآية ١٨٠ في سورة البقرة.

[٥] انظر إعراب القرآن للنحاس٢٨٢/١، وانظر معاني القرآن للأخفش ١٦٨/١.

[٦] انظر مغني اللبيب ١٣٣/١.

[٧] انظر الجني الداني٦٩–٧٠.

أ-حذفه مبتدأ :

١-فمن ذلك-مثلاً- تأويله لرواية الرفع في قول النابغة:

٩-قَالَتْ : ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا ... إلى حَمَامَتنا، أونِصفَه فَقَدِ [١]

فقد روي البيت بنصب (الحمام) ، وهو المشهور ، والأرجح عند النحويين- كما قال ابن هشام(٧٦١هـ)[٢]- ، ووجهه: على إعمال (ليت) وزيادة (ما)، ويكون اسمها (هذا) و(الحَمام) بدل منه ، وخبرها (لنا).

وذكر سيبويه(١٨٠هـ) أن رؤبة (١٤٥ هـ) كان يُنشدُه بالرفع[٣]، فيعقد ابن ابن الهائم لذلك (تنبيهاً)[٤] ، يؤوّل فيه رواية الرفع من وجهين :

أحدهما: على إهمال (ليت) على أن (ما) كافة و(هذا) مبتدأ و(الحمام) تابع له ، وخبره (لنا).

وثانيهما: -وهو بيت القصيد- أن تكون (ما) موصولةً اسم (ليت)، و(هذا) خبر مبتدأ مضمر تقديره (هو) ، والجملة صلة لـ(ما) ، أي : ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، على حد قراءة "عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ"[٥] بالرفع ، أي : هي أحسنُ بل هي هي في البيت أولى ؛ لطول الصلة بالصفة. [٦].

ويضعّف كونَ (ما) موصولة رسمُها متصلةً ، ولوكانت موصولة لرسمت

---

[١] البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه صـ ٢٤. وهو من شواهد: التصريح : ١ / ٢٢٥ ، والهمع: ١/ ١٤٣ .

[٢] انظر المغني ٤٠٦/١.

[٣] انظر الكتاب ١٣٧/٢.

[٤] انظر شرح ابن الهائم صـ ٤٥٠، ٤٥١.

[٥] من الآية ١٥٤في سورة الأنعام.وهذه قراءة يحيي بن يعمر وأبي عمرو في رواية هارون عنهما . انظر البحر المحيط ٢٣/١.

[٦] انظر الكتاب ١٣٨/٢ والتصريح ٢٢٥/١ والهمع ١٩١/٢.

مفرَّقةً هكذا (ليت ما) ، مثل :

١٠-فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَاً لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ [١]

٢-ومن تأويله بحذف المبتدأ أيضاً قراءة رؤبة بن (١٤٥هـ)"مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ " برفع (بعوضة). [٢]

فيذكر ابن الهائم في (أحد تنبيهاته)[٣] في تخريجها أن (ما) موصولة، و(بعوضة) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره: (هو بعوضة) ، والجملة صلة الموصول، وهذه لغة تميم، أعنى جعل (ما) بمعني (الذي) ، ورفع (بعوضة) على إضمار مبتدأ .

وهذا التخريج ضعيف عند سيبويه(١٨٠هـ) والبصريين ؛ لأن فيه حذف العائد مع عدم استطالة الصلة، وهو جائز عند الكوفيين مطلقاً سواء طالت الصلة أم قصرت.

والحذف في (ما) أقبح منه في (الذي)؛ لأن (الذي) إنما له وجه واحد والاسم معه أطول، ولهذا لا يجوز عند البصريين حذف العائد مع عدم طول الصلة إلا مع (أي) ؛ لطوله بالإضافة [٤] ، وأما غيرها فشاذ ، كما في "تماماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ"، أو ضرورة كما في:

---

[١] البيت من الطويل، وهو للأفوه الأودي في الدرر ٢/ ٤٠؛ وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٨؛ التصريح ١/ ٢٢٥ وهمع الهوامع ١/ ١١٠و المقاصد النحوية ٢/ ٣٢١،

[٢] من الآية ٢٦ في سورة البقرة ،وانظر القراءة في المحتسب ٦٤/١.

[٣] انظر شرح ابن الهائم ٤٣٥- ٤٣٧.

[٤] انظر الكتاب ١٠٨/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/١وشرح الكافية للشافية ٢٩٦/١ وشرح وشرح الرضي ٢٧/٣.

١١- مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لم يَنْطِقْ بما سَفَهٌ وَلَمْ يَجِدْ عَنْ سبيلِ المجد والكرمِ[١].

ب- حذفه فاعلًا.

فمن تأويله بحذف الفاعل رَدّه لمن جَوّز وقوع الفاعل جملة ؛ مستدلين بقوله تعالي : " وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا "[٢] ، وقوله تعالي: " ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ "[٣].

فيؤوله ابن الهائم في تنبيهه على حذف فاعل "تبيّن" و"بدا" ، أي : هو[٤]، وما ذكره ابن الهائم من التأويل بحذف الفاعل ؛-لوضوحه ووجود القرينة- مذهب الكسائي(١٨٩هـ). أما جمهور النحاة فمنعوا حذف الفاعل ؛ لأنه عمدة ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، وأولوا ما أوهم حذفه على أن يكون التقدير في الأول:وتبين لكم العلم، والثاني:ثم بدا لهم البداء [٥] ، وأوَّله الكوفيون وابن مالك(٦٧٢هـ) – كما نقل عنهم الصبان(١٢٠٦هـ) – بمصدر سماعي ، تقديره :كيفيّة فعلنا بهم ، فليست الآية من باب التعليق. [٦]

ج- حذفه مفعولًا.

ومن ذلك مثلا ردّه ما استدلَّ به ابن مالك (٦٧٢هـ) على خروج (إذا) عن الظرفية بوقوعها مفعولاً[٧] في قول النبي صلي الله عليه وسلم : "إني لأعلم إذا

---

[١] البيت من البسيط بلا نسبة، وانظر أوضح المسالك ١٦٨/١ والتصريح ١٤٤/١ والمقاصد النحوية ٤٤٦/١.

[٢] من الآية "٤٥" في سورة إبراهيم.

[٣] من الآية "٣٥" في سورة يوسف.

[٤] انظر شرح ابن الهائم ٦٧.

[٥] انظر المساعد ٣٩٦/١، وشفاء العليل ٤١٦/١.

[٦] انظر حاشية الصبان ٥٧/٢.

[٧] انظر شرح التسهيل ٢١٠/٢.

كنت راضية"[١].

فيؤوله ابن الهائم في تنبيهه على أن (إذا) في الحديث لم تخرج عن الظرفية، ولا دليل فيه على أنها مفعول به ؛ لاحتمال أن يكون مفعول (علمت) محذوفاً يدل عليه المعني، و(إذا) ظرفٌ على بابها، والتقدير : إني لأعلم حالَك ، أو نحوه[٢]، وهو مسبوق في هذا بابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، حيث قدَّر مفعولاً به محذوفاً ، تقديره : إني لأعلم شأنك[٣].

٣- حذف الفعل.

ومن تأويله بحذف الفعل ما ذكره في أحد تنبيهاته من اختصاص (لو) بجميع أقسامها بالفعل، فإذا وليها اسم مرفوع فيؤول على أنه مرفوع بفعل محذوف ، مفسِّر لما بعده، ويضرب لذلك أمثلة ، كقول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – : "لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة[٤]، وقول حاتم الطائي: "لو ذاتُ سوار لطمتني[٥]" لطمتني[٥]" ، والتقدير: لو قالها غيرك ، ولو لطمتني ذات سوار...

وفي هذا ونظائره يقول ابن الهائم : [٦] " (لو) فى جميع أوجهها مختصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع بفعل محذوف مفسر بما بعده... وقد يليها اسم منصوب كذلك ، أو لكونه خبر (كان) محذوفة... قال ابن عصفور[٧]: "ولا يليها الفعل مضمرًا إلا فى ضرورة ، أو نادر من الكلام". وليس كذلك لقوله تعالى:" قُل لَّوْ

---

(١) الحديث في صحيح البخاري ٤٧/٧.

(٢) انظر شرح ابن الهائم ص ٢٠١.

(٣) انظر المغني ١٢٩/١.

(٤) انظر صحيح البخاري ٢١٦٣/٥.

(٥) ذات سوار : أي حرّة ،والجواب محذوف : لهان علىَّ ذلك .انظر مجمع الأمثال ١٧٤/٢.

(٦) شرح ابن الهائم ٣٧٤/٢-٣٧٥.

(٧) انظر شرح الجمل ٤٤٠/٢.

أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي [١] ".

فقد أشار ابن الهائم فى تنبيهه إلى أن (لو) بجميع أوجهها تختص بالفعل، ويقصد بجميع أوجهها : جميع استعمالات (لو) من الشرطية أو المصدرية أو الامتناعية أو التمنيّة أو التعليل أو العرض، بينما قيده المرادى(٧٤٩هـ) بالشرطية [٢]، فذكر أنها مثل "إنْ" الشرطية فى الاختصاص بالفعل، وهو أولى من تعميم ابن الهائم لجميع أوجه (لو). وهو ما أشار إليه ابن مالك فى ألفيته: وهى فى الاختصاص فى الفعل كـ"إن" [٣].

فالحديث كله منصبٌّ على (لو) الشرطية دون غيرها من بقية أوجهها ، وإنما اختصت (لو) الشرطية بالفعل كـ(إنْ) ؛ لأن الشرط طالب للفعل ، فلا يليه الا الفعل إما ظاهرًا وإما مقدرًا [٤].

وعليه فإذا وليها اسم فهو معمول لفعل محذوف ، سواء أكان مرفوعًا ، نحو : لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة ، أى لو قالها غيرك قالها، ونحو : لو ذات سوار لطمتنى ، أم كان منصوبًا ، فهو إما معمول لفعل محذوف يفسره المذكور ، نحو: لو زيدًا رأيتَه أكرمتَه، أى: لو رأيت زيدًا رأيته،أو خبرًا لـ"كان" المحذوفة نحو :التمس ولو خاتمًا من حديد [٥]، ألا ماءَ ولو ماءً باردًا. وهذا مذهب الجمهور[٦].

---

(١) من الآية ١٠٠ في سورة الإسراء.

(٢) انظر الجنى الدانى ٢٧٨.

(٣) الألفية فى النحو والصرف ص٣٤، وانظر المقاصد الشافية ١٨٢/٦.

(٤) لا يكون الشرط إلا بالافعال لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا موجودة، ولا يصح تعليق وجود شىء على وجودها. انظر شرح المفصل ٩/٩.

(٥) جزء من حديث أخرجه البخارى فى كتاب النكاح ١٧/٧.

(٦) انظر المقاصد الشافية ١٨٢/٦ والارتشاف ١٨٩٩/٤. والمغنى ٣٥٣/١.

وخالف فى ذلك ابن عصفور(٦٦٩هـ) [١] ، فَرَأى أنه لا يليها فعل مضمر إلا فى الضرورة كقول القائل :

١٢-أخلايَّ لو غيرُ الحِمام أَصَابَكُم [٢].....

أو نادر كلام كقول حاتم: لو ذاتُ سوار لطمتنى.

وردَّه ابن الهائم وغيره [٣]بأنَّ ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون فى فصيح الكلام نحو قوله تعالى : قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي"[٤] ، والتقدير : لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، فأصبح الضمير فاعلاً لفعل مضمرٍ يفسّره المذكور، وهذا ما أجمع عليه المعربون؛ لأن هذا الوجه هو الذى يقتضيه علم الإعراب؛ لأن "لو" حقها أن تختص بالأفعال كـ "إن"، وليس الأسماء. [٥]

ولعل إعرابه فاعلاً لفعل مضمر يفسره المذكور بعده أولى؛ لوجود المفسِّر.

٤-حذف الجملة.

ومن ذلك ما ذكره ابن الهائم فيما خالف ظاهره عدم إفادة (ثم) للترتيب ،

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/٤٤٠.

(٢) صدر بيت من الطويل ،عجزه: عتبتُ ولكن ليس للدهر مَعْتَبُ، وهو للغطمش الضبى انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٨٩٣ والمقاصد النحوية ٤/٤٦٥ .

(٣) كابن مالك فى شرح التسهيل ٤/٩٣ وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦ والمرادى فى الجنى الدانى ٢٧٩.

(٤) من الآية ١٠٠ في سورة الإسراء.

(٥) وأجاز ابن هشام أن يكون التقدير: لو كنتم تملكون، ورُدّ بأن المعهود بعد (لو) حذف (كان) (كان) ومرفوعها معًا ، فقيل الأصل لو: كنتم أنتم تملكون فحذفا، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد. انظر المغنى ١/٣٥٤ والدر المصون ٤/٤٢٢، بينما رجّح ابن هشام فاعلية ما بعد "لو " في أوضح المسالك ٤/٢٢٩.

كما هو مذهب قطرب(٢٠٦هـ) ، والفراء(٢٠٧هـ) ، والأخفش(٢١٥هـ) [١]، واستدلوا بقوله تعالي: "خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا "[٢] ، ووجه استدلالهم أن (ثمّ) هنا في الآية لم تفد ترتيبًا؛ إذ من المعلوم أن هذا الجَعْل كان قبل "خلقنا"[٣].

وهذا هو الشاهد الوحيد الذي ذكره ابن الهائم، ثم ذكر بعض ما أجيب عنه من أوجه مما يسقط الاستدلال به، فيقول في (أحد تنبيهاته): [٤]

" خالف قوم[٥] في إفادتها الترتيب، تمسكًا بأمور : منها : خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وأجيب عن الآية بأوجه منها : أن العطف علي محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها "[٦].

فقد أوَّله ابن الهائم –كما هو واضح من (تنبيهه)– على حذف جملة ، تقديرها: أنشأها، فتكون جملة (ثم جعل منها زوجها) معطوفة عليه، أي من نفس واحدة ، ثم أنشأها ، ثم جعل منها زوجها، وإنما حُذِف ؛ لدلالة المعني عليه.

فتكون (ثمَّ) على بابها من إفادة الترتيب ،كما هو مذهب جمهور البصريين [٧] ، وهو مسبوق في هذه الرد بابن هشام (٧٦١هـ)حيث ذكر في

---

(١) انظر شرح الرضي ٣٩٤/٤والجني الداني ٤٢٦ ورصف المباني ٢٥٠ والهمع ٢٣٦/٥.

(٢) من الآية "٦" في سورة الزمر.

(٣) انظر الجني الداني ٤٢٧.

(٤) شرح ابن الهائم ١٤٩/٢.

(٥) يقصد بذلك قطرب والفراء والأخفش ،،كما سبق بيانه ، و انظر الجني الداني ٤٢٦ ورصف ورصف المباني ٢٥٠.

(٦) في الآية أجوبة أخري، انظر مجموعها في المغني ١٥٩/١-١٦٠ وحاشية الشمني ٢٤٣/١. ٢٤٣/١.

(٧) انظر رصف المباني ٢٥٠ والجني الداني ٤٢٦ والهمع ٢٣٦/٥.

تأويلها خمسة أوجه ، أحدها هذا الوجه. [١]

وكذا تأويله بحذف الجملة أيضاً ردًّا على ما زعمه الأخفش والكوفيون من أن (ثم) قد تَتَخَلَّف عن العطف[٢]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالي: " ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ [٣]" على أن "ثمَّ" زائدة، و" تَابَ عَلَيْهِمْ " جواب لما قبلها ، من قوله تعالي: "حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ".

فيؤوّله ابن الهائم بقوله في(تنبيهه): "وخُرّجت الآية على تقدير الجواب"[٤]. الجواب"[٤].

ومرادُه أن (ثمَّ) باقية على أصلها من إفادة العطف، وأنها عاطفة على محذوف هو الجواب ، تقديره : فرَّج الله عنهم ، أو : لجئوا إلي الله ، ثم تاب عليهم ليتوبوا ، وهو مسبوق في هذا بالرضي (٦٨٦هـ) ، وابن هشام (٧٦١هـ) [٥].

حيث ذكر الرضيُّ (٦٨٦هـ)أنه يمكن تخريجها على : حذف المعطوف عليه ، أي : ألهمهم الإنابة، فإن أمكن الاعتذار بالحذف فهو أولي، وإلا فَلْيُحْكَمْ بزيادة الحرف ، وفي هذا يقول:

"وأما (ثمّ) فقال الأخفش[٦]: هي زائدة في قوله تعالي: "حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ

---

(١) انظر المغنى ٢/٢٢٣-٢٢٥.

(٢) انظر معاني القرآن ١/١٢٤، وشرح التسهيل ٣/٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٨.

(٣) من الآية "١١٨" في سورة التوبة.

(٤) شرح ابن الهائم ص ٤٩٩.

(٥) انظر شرح الرضي ٤/٣٩٤، والمغني ١/١٥٨.

(٦) لم يذكر ذلك في كتابه معاني القرآن عند هذه الآية.

ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ "[١]، ولا منْع من ارتكاب حذف المعطوف عليه ، أي: ألهمهم الإنابة ثم تاب عليهم، وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه فهو أولى، وإلا، فليحكم بزيادة الحرف"[٢].

ثانيا: التأويل بالزيادة.

من مظاهر العربية إضافة ألفاظ إلى بناء الجملة التامة أركانها الأساسية ؛ لإحداث تقوية المعنى وتوكيده، بحيث لو حذفت هذه الألفاظ لبقيت الجملة في الغالب قائمةً على أصولها، تامة في تركيبها، ولكن يذهب مع المحذوف ما جيء به لأجله من معنى، أو جَرْس، أو غيرهما، ويطلق اللغويون على هذه الظاهرة (الزيادة) وعلى اللفظ الذي شمله الإثبات والحذف (الزائد) ، والصلة ، واللغو ،والحشو والمزيد ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين[٣]، وقد يستعمل : الزائد ،والمزيد، والزيادة ، كلُّها بمعنى واحد.

وفي (تنبيهات) ابن الهائم إشارات إلى مثل هذا الاتجاه :

١- فمن التأويل بالزيادة في (تنبيهات) ابن الهائم ما ذكره في جواب (لَمَّا) الحينيّة أوالظرفية، إذ من المعلوم أن النحاة أجمعوا على أن جواب (لما) هذه يكون فعلاً ماضياً باتفاق ، كقوله تعالي: "فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ"[٤]، واختلف فيما عدا ذلك ، فجوز بعض النحاة أن يكون جوابها جملة فعلية ، مصدَّرة بمضارع[٥] ؛

---

(١) من الآية "١١٨" في سورة التوبة.

(٢) شرح الرضي ٣٩٤/٤.

(١) انظر الكتاب ٣٠٥/٢وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٨و دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس السامرائي، المقدمة.

(٤) من الآية "٦٧" في سورة الإسراء.

(٥) انظر إملاء ما من به الرحمن ٤٣/٢ وحاشية الصبان ٣٨٩/١، ونسبه ابن هشام في المغني٣٧٠/١ إلي ابن عصفور، ولم أقف عليه.

مستدلين على ذلك بقوله تعالي: "فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ "[١] .

فيؤوله ابن الهائم على زيادة الواو فيقول[٢]: " وفي آية المضارع أن الجواب "جاءته البشري" على زيادة الواو ، أو محذوف ، أي : أقبل يجادلنا ".

وبهذا يكون ابن الهائم- بذكره هذين الوجهين في التأويل : على زيادة الواو ، و"جاءته البشرى" الجواب، أو على حذف الجواب تقديره : أقبل يجادلنا- موافقاً لرأي الجمهور المتفق عليه أن جواب (لما) لا يكون إلا ماضياً ، وما أَوْهَم خلاف ذلك فمتأوَّل. [٣]

فأما تخريجه على أن الجواب "جاءته البشرى" على زيادة الواو ، فهذا وجه بعيد؛ لأنه يوجب زيادة الواو ، وهو ضعيف، والواو هنا إما عاطفة لجملة : "جاءته البشرى" على جملة : "ذهب عن إبراهيم" ، أو حالية، والجملة حال من "إبراهيم". [٤]

وأما تخريجه على أن الجواب محذوف ، تقديره أقبل أو ظل يجادلنا، وقد حذف اختصاراً ؛ لدلالة ظاهر الكلام عليه، أو تقديره: قلنا يا إبراهيم أعرض عن هذا ، فهذا ما اختاره أبو عليٍّ(٣٧٧هـ)[٥]، أو كما قدَّره الزمخشري(٥٣٨هـ)[٦]: قال: كيت وكيت...، ودَلّ على ذلك الجملة المستأنفة وهي (يجادلنا)، وهذا نظير حذفه في قوله تعالي: "فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ [٧]" أي: قال كذا وكذا. وعلى هذا تكون

---

[١] الآية "٧٤" في سورة هود.

[٢] شرح ابن الهائم ٢٣٩.

[٣] انظر المغني ٣٧٠/١.

[٤] انظر إملاء ما منَّ به الرحمن ٤٣/٢.

[٥] انظر البحر المحيط ٢٠٢/٥. ولم أقف عليه فيما تيسَّر لي الرجوع من كتب الفارسي.

[٦] انظر الكشاف ٣٨٦/٢.

[٧] من الآية "١٥" في سورة يوسف .

جملة (يجادلنا) في موضع الحال من (إبراهيم) ، أو من الضمير في (جاءته).

والرأى الأقرب أن يكون جواب "لما" جملة المضارع "يجادلنا" على أنه مؤول بالماضي "جادلنا" ؛ محافظة على القاعدة ؛ لأن جواب "لما" يجب أن يكون ماضياً، فجعل المستقبل مكانه ، كما كان حق جواب الشرط أن يكون مستقبلاً فيجعل في موضعه الماضي ، وهذا مذهب الكسائي (١٨٩هـ) ، والأخفش (٢١٥هـ) [١] ورجَّحه أبو حيان (٧٤٥هـ)؛ لوضوح المعني عليه[٢]،وإنما حُكِي مقالهم بصيغة المضارع بدلاً من صيغة الماضي ؛ لإفادة أنهم مستمرون عليه ، وأنه متجدد فيهم لا يَرْعَوْن عنه، وللإشعار بما في المضارع من استحضار حالتهم بتكرير هذا القول ؛ ليكون ذلك كناية عن التعجب من قولهم هذا، كما في قوله تعالي: "يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ" [٣]، فعبر بالمضارع مع أنه مضى[٤].

٢- ومن تأويله بالزيادة ما ذكره في أحد تنبيهاته رداً على ما استدل به الكوفيون والأخفش(٢١٥هـ) [٥] ، على تخلُّف (ثمّ) عن العطف ووقوعها زائدة ، بقول زهير:

١٣-..... فَثُمَّ إِذَا أمسيتُ أمسيتُ غاديا.[٦]

---

[١] انظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/٢وفتح القدير ٧٣٨/٢.

[٢] هذا ما نقله عنه أبو حيان ، ولم أقف عليه فيما تيسَّر لي الرجوع من كتب الفارسي ، انظر البحر المحيط ٢٠٢/٥.

[٣] من الآية "٦" في سورة الأنفال.

[٤] انظر التحرير والتنوير ٦٢/٣٠.

[٥] انظر معاني القرآن ١٢٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨/٣.

[٦] عجز بيت من الطويل،صدره: أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَىً. وهو من شواهدالمغني١٥٩/١،والأشموني٢١٣/٣ وانظره في شرح شعر زهير١٠٦ صنعة : أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ).

فيؤوّله في أحد (تنبيهاته) بقوله: " والبيت على تقدير زيادة الفاء "[١].

فقد أوّله ابن الهائم -كما هو واضح من تنبيهه- على زيادة الفاء ، وبقاء (ثمّ) على أصلها من العطف.

وهناك من خَرّج البيت على غير ذلك ، على أن الفاء عاطفة ، وأن (ثمّ) بدل منها ؛ لكونها موافقةً لها في المعني ؛ إذ إن الفاء للترتيب المتصل في الحكم، وكأن الشاعر أخبرنا بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأول، وهذا ما ذهب إليه الرضي(٦٨٦هـ)[٢]، والنّيلي[٣]، ونقل السيوطي(٩١١هـ) عن السيرافيّ(٣٦٨هـ) أنه قال: الأجود : فَثَمّ -بفتح الثاء-؛ لكراهة دخول عاطف على عاطف.[٤]

والأرجح ما ذهب إليه ابن الهائم ،وسَبَقه بذلك ابن جني(٣٩٢ هـ)[٥] ، وابن وابن عصفور(٦٦٩هـ)[٦] ، وابن هشام(٧٦١هـ)[٧] ، من التأويل بزيادة الفاء ؛ لأن لأن الفاء قد عهد زيادتها، ولذلك نظائر كثيرة، فمن ذلك قول القائل:

١٤ -يموتُ أناسٌ أو يشيبُ فَتاهُمُ ويَحدثُ ناسٌ ،والصغيرُ فيكبرُ[٨]

يريد: والصغير يكبر.

وقول أبي كبير الهذلي:

---

[١] شرح ابن الهائم ص ٤٩٨.

[٢] انظر شرح الرضي ٤/٤٩.

[٣] إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي ،شارح الكافية، لم يذكر له السيوطي سنة وفاة ، انظر البغية ١/٣٠٩ ، وانظر رأيه في الخزانة ٨/٤٩١.

[٤] انظر شرح أبيات المغني ٣/٣٦ والخزانة ٨/٤٩١- ٤٩٢.

[٥] انظر سر الصناعة ١/٢٦٤: ٢٦٦.

[٦] انظر ضرائر الشعر ٧٣.

[٧] انظر المغني ١/١٥٩.

[٨] البيت من الطويل مجهول القائل .انظر ضرائر الشعر ٧٣ والخزانة ٨/٤٩٢

١٥-فرأيتُ ما فيه فَثُمَّ رَزِئْتُه فلبِثتُ بعدك غيرَ راضٍ مَعْمَرِى[١]

يريد: ثم رزئته.

وقول الأسود بن يعفر :

١٦-فَلَنَهْشَلٌ قومي ولي في نَهْشَلٍ نَسَبٌ ،لعمرُ أبيك غيرُ غِلابِ[٢]

يريد : لَنَهْشَلٌ ،على زيادة الفاء في أول الكلام؛ لأنّ البيت أوّل القصيدة . [٣]

والمصير إلي ما له نظير أولى مما لا نظير له،حيث زيدت الفاء كثيرا.

ثالثا : التأويل بالحمل.

التأويل بالحمل يمثّل باباً واسعاً من أبواب العربية ؛ إذ ورد في كثير من كلام العرب:شعراً ونثراً، قال عنه ابن جني(٣٩٢هـ)[٤]: "اعلم أن هذا الشرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً".

وله أنواع متعددة ، وقد استعمل ابن الهائم في(تنبيهاته)صوراً منه ، وفيما يلي عرض ذلك:

صور التأويل بالحمل عند ابن الهائم

أ-:الحمل على المعنى

ذكر ابن الهائم لذلك أمثلة في (تنبيهاته) التي كان يعقدها ، فمن ذلك :

١-ما ذكره في تخريج قوله تعالي : "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن "[٥] ،

---

[١] البيت من الكامل.انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٨٢ وضرائر الشعر ٧٣. والخزانة ٤٩٢/٨

[٢] البيت من الكامل .انظر ضرائر الشعر ٧٣ والخزانة ٤٩٢/٨.

[٣] انظر الخزانة ٤٩٢/٨.

[٤] انظر الخصائص ٤١١/٢.

[٥] من الآية "١٠" في سورة "المنافقون".

، بجزم (أكن) ، حيث خرَّجه على العطف على المعني[١] .

فقال: [٢]

"قرأ غيرُ أبي عمرو[٣]:" لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن "[٤] بالجزم، فخُرّج على العطف على ما قبله بتقدير: إسقاط الفاء وجزم (أصدق)، ويسمي العطف على المعني، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم ...".

والواضح من (التنبيه) أن فى الآية قراءتين:

الأولى: للقرّاء السبعة –غير أبى عمرو بن العلاء –بجزم "أَكُنْ".

والثانية: لأبى عمرو بن العلاء(١٥٤هـ)"فأصدَّقَ وأكونَ" بالنصب؛ حملاً على اللفظ دون الموضع، وكان الحمل على اللفظ أولى ؛ لظهوره فى اللفظ وقربه ؛ ولأن مالا يظهر إلى اللفظ لانتفاء ظهوره قد يكون فى بعض المواضع بمنزلة مالا حكم له [٥].

[٥].

ومن جزم "أكن" وهو مردود على فعل منصوب (فأصدق) خَرَّجها على تخريجين:

الأول : الجزم على العطف على المعنى، ويسمى فى غير القرآن العطف على التوهم،فهو معطوف على "أصدق" على توهم إسقاط الفاء ؛ لأن فاء السببية التى ينصب المضارع بعدها بـ"أن" مضمرة وجوبًا إذا سقطت وقُصِد بها الجزاء جُزِم الفعل بعد سقوطها، فالعطف فى الآية على الفعل "فأصدق" على توهم جزمه عند إسقاط

---

[١] يمكن جعل العطف على التوهم من باب الحمل على المعني ؛لاعتماده أساساً في التوجيه على المعني ، وليس على اللفظ.

[٢] شرح ابن الهائم ٩٥– ٩٦.

[٣] انظر السبعة ٦٣٧ والإتحاف ٤١٧.

[٤] من الآية "١٠" في سورة "المنافقون".

[٥] انظر الحجة ٦/٢٩٤.

الفاء، كأن التقدير فى غير القرآن: لولا أخرتَنِى إلى أجلٍ قريبٍ أصدّقْ وأكنْ،فإنّ معنى: "لولا أخرتنى فأصدّق" ومعنى: "إن أخرتنى أصدّق" واحد. [١]

وجزمه عطفًا على توهم إسقاط الفاء رأى الخليل(١٧٥هـ)، وسيبويه(١٨٠هـ)[٢]، والفراء(٢٠٧هـ) [٣].

الثانى :

أن الجزم فى (وأكنْ) عطف على محل "فأصدّق"؛ لأنّ المعنى: إن تؤخرْنى أصدّقْ، فمحلّ "فأصدّق" الجزم على أنه جواب للجزاء، وهذا رأى الزجاج(٣١١هـ) [٤] والسيرافى(٣٦٨هـ) [٥]والفارسى(٣٧٧هـ). [٦]

وأرى أن تخريج الخليل (١٧٥هـ)وسيبويه(١٨٠هـ) جزمها؛عطفًا على توهُّم إسقاط الفاء أوجه وأقو،وهو ما ذكره ابن الهائم ،وسمّاه- تأدُّبًا – العطف على المعنى [٧] .

وإنما كان أوجه وأقوى ؛لسلامته مما يرِد عليه من الاعتراض، فالتخريج

---

(١) انظر المغنى ٦٢٠/١والبحر المحيط ٢٧٥/٨ وحاشية الشمنى ١٧٤/٢.

(٢) الكتاب ١٠١/٣،١٠٠.

(٣) انظر معانى القرآن ١٦٠/٣.

(٤) انظر رأيه فى فتح القدير ٢٧٨/٥ ولم أقف عليه فى كتابه معانى القرآن وإعرابه.وهو مذهب الزمخشرى انظر الكشاف ٢٣٦/٣ والبحر ٢٧٥/٨ .

(٥) انظر رأى السيرافى فى المغنى ٦٢٠/١ ولم يشر إلى ذلك شرح الكتاب ٣٠٦/٣.

(٦) الحجة ٢٩٣/٦ وانظر المغنى ٦٢٠/١.

(٧) لأن التوهم : تخيل ما ليس موجودًا فى الظاهر، فقد توهم الجزم فى " فأصدق " وعطف " وأكن " بالجزم عليه ، والعطف على التوهم فى كلام البشر، ولا يجوز ذلك التعبير فى كلام الله سبحانه وتعالى، ولذلك سماه ابن الهائم العطف على المعنى تأدبًا، وهو مسبوق فى هذا بابن هشام فى المغنى ٥٥٣/١.

الثانى يردُّه أن الفاء وما بعدها ليست فى موضع جزم، بل هو منصوب بـ"أنْ" المضمرة، وهى والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما سبق، كما فى: لألزمنّك فتقضِيَني حقِّي، أي: ليكوننّ منّى لزومٌ فقضاءٌ منك لحقّى، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ،وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر؟[١].

أمّا تخريج الخليل (١٧٥هـ)وسيبويه(١٨٠هـ) فَخالٍ من الردّ والاعتراض،ويشهد له كثرة النظائر التى وردت فى هذا الباب ، ليس فى المجزوم فحسْبُ، بل فيه ، وفى المرفوع ، وفى المجرور، كما فى قول سيبويه [٢]: " واعلم أنَّ ناسًا من العرب يَغْلَطُون،فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك على أن معناه معنى ابتداء، فيرى أنه قال: هُمْ ، كما قال: لستُ مدركَ ما مَضَى "[٣].

فـ"أجمعون" توكيد لـ"هم" مع أنه اسم (إن) ، إلا أنه راعى أنه في الأصل مبتدأ،وكذلك رفعُ (زيد)مع أنه معطوف على المنصوب المتصل الذي في الأصل (أنت).

٢-ومن الحمل على المعنى في تنبيهاته أيضا ما ذكره في التناوُب بين (إذا) و(إنْ) الشرطيتين في حمْل كل منهما على الأخرى في المعني، ومن المعلوم أن(إذا) لما تَيَقَّنَ وجودُه ، نحو : آتيك إذا احمرَّ البُسْر ، وإذا كانت الشمس طالعة، وأنّ (إنْ) تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قَبُحَ أن تقول: إن احمرَّ

(١) انظر المغنى ٦٢٠/١.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) صدر بيت من الطويل لزهير وعجزه : ولا سابق شيئا إذا كان جائيا. فى ديوانه ٢٨٧ والخزانة والخزانة ٦٦٥/٣.

البُسْر؛ لأن احمرار البُسْر كائن، وقد يُحْمَل كل منهما على الأخرى[١]، وعليه خَرّج ابن الهائم قول القائل:

إِذَا أَنْتَ لم تَنْزِعْ عن الجهلِ والخَنَا أصبتَ حليماً ، أو أصَابكَ جَاهِلُ[٢].

فجُعِلت (إذا) هنا بمعني (إنْ) ؛ لدخولها على الممكن غير المحقق، وحمل على ذلك أيضاً قوله تعالي : " أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ [٣]" ، على أنّ (إنْ) بمعني (إذا) ؛ لدخولها على المتيقّن كونه ؛ لإبهام زمانه ؛ لأن موت الإنسان مجهول ، فلذلك استعيرت له (إنْ).[٤]

ب- الحمل على الشبيه.

ومن استعماله التأويل بالحمل على الشبيه ، حمْل (أنْ) المصدرية على (ما) المصدرية في الإهمال،وذلك في تخريجه لقراءة " لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ [٥]"- برفع (يتم) - ، وقول الشاعر:

١٧-أَنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مِنّي السلامَ ، وأن لا تُشْعِرا أحداً[٦]

فيؤوّله ابن الهائم في أحد(تنبيهاته) بقوله: [٧] "حُمِلت على أختها "ما"

---

(١) انظر الكتاب ٦٠/٣ والمقتضب ٧٣/١ والمفصل ٤٤٠/١ .

(٢) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ص ٣٠٠.

(٣) من الآية "٣٤" في سورة الأنبياء.

(٤) انظر شرح ابن الهائم ص ٢٠٨.

(٥) من الآية "٢٣٣" في سورة البقرة ، والقراءة تنسب لابن عباس ومجاهد ، ولم أقف عليها في كتب الشواذ ، وانظر البحر المحيط ٢١٣/٢، والدر المصون ٤٦٣/٢.

(٦) البيت من البسيط ولم أعرف قائله . انظر الخصائص ٣٩٠/١ والإنصاف ٤٥١والرضي ٣٥/٤.

(٧) شرح ابن الهائم ص ٣٢٣- ٣٢٤، والحمل بالإهمال في صدر البيت ، لأنها عاملة في عجزه.

المصدرية".

وما ذكره ابن الهائم من تأويل هو رأي البصريين [١] ، وهو ما أشار إليه ابن مالك في قوله : وبعضهم أهمل (أنْ) حَمْلاً على (ما) أختها ، حيث استحقّت عَمَلاً[٢].

ومعناه: أن بعض العرب أهمل (أن) الناصبة ؛ حملاً لها على أختها (ما) ، بجامع أن كلّاً منهما حرف مصدري ثنائي، كما أن بعضهم يعمل (ما) حملاً على أختها(أن) ، نحو :"كما تكونوا يولى عليكم"[٣]،حيث نُصِب" يكونوا " بـ " ما " . وهذا كما أشرت آنفاً ما يراه البصريون .

أما الكوفيون فيرون أنها المخففة من الثقيلة ، وشذَّ اتصالها بالفعل ، وليست هي المصدرية[٤]، ووافقهم في هذا الفارسي(٣٧٧هـ) وابن جني(٣٩٢هـ)؛ معلّلين أنَّ كونها المخففة من الثقيلة ،وإن كان فيه شذوذ من حيث إيلاؤها الفعل بلا فصل –ضرورةً– أسهلُ من تشبيهها بـ(ما). وذلك أن (أن) لا تقع إذا وصلت حالاً أبداً ، إنما هي للمضي ، أو للاستقبال ، نحو : سرني أن قام زيد أمس، ويسرني أن يقوم غداً، ولا تقول: يسرني أن يقوم ، وهو في حال قيام، و(ما) إذا وصلت بالفعل فكانت مصدراً فهي للحال أبداً ، نحو قولك: ما تقوم حَسَنٌ، أي: قيامُك الذي أنت عليه حَسَنٌ ، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها.[٥]

والأرجح مذهب البصريين أنها المصدرية الناصبة، وقد أهملت حملاً لها

---

[١] انظر الإنصاف ٤٥١ والدر المصون ٤٦٣/٢.

[٢] الألفية في النحو والصرف ٢٩، وانظر شرح ابن عقيل ٥/٤.

[٣] الحديث في فيض القدير للمناوي٤٠٤/٦، ويروى أيضا : كما تكونون..

[٤] انظر المغنى ٤٦/١والدر المصون ٤٦٣/٢وشرح الأشموني ٣٣٧/١.

[٥] انظر سر الصناعة ٥٤٩/٢.

على أختها (ما) وليست هي المخففة من الثقيلة ؛ وذلك لأدلة منها:

أولاً: عدم وقوعها بعد ما يدل على العلم أو الظن، ولذا حكم بأنها المخففة من الثقيلة في قوله تعالي : "عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى [١]" ؛ لوقوعها بعد علم[٢]، فعدم وقوعها بعد ما يدل على علم أو ظن في قوله: أن تقرآن على أسماء ... وفي قراءة: "أن يتمُ الرضاعة" ينفي كونها المخففة من الثقيلة، ويحتّم أنها المصدرية المهملة.

ثانياً: مما يدل على أنها المصدرية عطف قوله: (وأن لا تشعرا أحداً) عليه ؛ ليتحقّق التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه، وإن كان لا ثَمّ مانع من عطف (أنْ) الناصبة وصِلَتِها على (أن) المخففة وصلتها، إذ هو عطف مصدر على مصدر ، لكن مراعاة التناسب أولي. [٣]

ثالثاً: كونها المصدرية المهملة يحقق لـ(أنْ) مزّية على أقرانها من حروف النصب ؛ لكونها أم الباب، ووجهه: أنهم يتوسعون في أمّات الأبواب ما لا يتوسع في غيرها، وضعفُها من وجهة أنها قد تهمل لا ينافي كونها أمّاً، إذ لا يلزم في الأمّ قوتها من كل وجه ، فاندفع اعتراض بعضهم[٤].

وهذا ما أشار إليه ابن الهائم في نهاية هذا التنبيه بقوله : "أن الرفع بعدها لا يقدح في أصالتها؛ لأن الرفع بعدها لعارض الحمل على غيرها، وعروض العارض لا يقدح في الأصالة".[٥]

ج- الحمل على الغالب.

---

[١] من الآية ٢٠ في سورة المزمل.

[٢] انظر المغنى ٤٦/١وشرح الأشموني ٣٣٧/١.

[٣] انظر حاشية الصبان ٤١٨/١.

[٤] انظر حاشية الصبان ٤١٩/١، والصبان يقصد بالبعض : الشيخ الحفني.

[٥] شرح ابن الهائم صـ ٣٢٥.

من أنواع التأويل بالحمل الذي استعمله ابن الهائم في أحد تنبيهاته الحمل على الغالب ، وذلك في تأويله لقوله الشاعر:

١٨-تَعُدُّون عَقْرَ النّيبِ أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَرِيَ لولا الكَميَّ المقُنَّعَا[١]

حيث قدره النحويون: (لولا تعدُّون) ؛ بناءً على أنّ (لولا) التحضيضية لا يقع بعدها إلا الفعل، وفي تقديرهم بالفعل المضارع إشارة إلي أنها للتحضيض ، أي : هلا تعدّون[٢] ، وقد نازعهم ابن هشام(٧٦١هـ) في ذلك بأن التقدير: (لولا عددتم) بالماضي وليس بالمضارع ؛ بناءً على أنها- عنده -للتوبيخ ، وأن التوبيخ مختص بالماضي دون غيره فلا يوَبّخ على شيء إلا بعد فوات أوانه، وهذا ما صرح به ابن هشام في حديثه عن (لولا) التوبيخية في قوله: "فتختص بالماضي" ، ولم يقل : أو ما في تأويله ، كما قاله في التي للتحضيض أو العَرْض[٣] .

وقد رَدَّ ابن الهائم منازعة ابن هشام النحويين في تقديرهم بالمضارع بعد (لولا) من قبَل أنه قد تكون (لولا) في البيت للتحضيض المتضمِّن معني التوبيخ - وهو ما صرح به الفارسي (٣٧٧هـ)،وابن الشجري(٥٤٢هـ) [٤] - حملا على الغالب ، من أن الغالب في التحضيض أن يأتي ملتبسا بالتوبيخ ، ولا مانع من ذلك ؛ لجواز أن يطلبهم بالتعداد تبكيتا لما وثق منهم بالعجز عن ذلك، وسبيله سبيل شخص عالم فاخَره جماعةٌ تمدَّحوا بصفة كمال، وكان عالماً بحالهم، وأنه ليس فيهم عالم ، فقال : لولا تعدُّون منكم عالماً ، مطالباً لهم على طريقة التبكيت والوثوق بعلمه عدم ذلك فيهم، وبأنهم لا يمكنهم مع وجوده أن يقولوا : فلان ، ويدل على صحة ذلك جواز استعماله في هذا المقام بصيغة الأمر ، فيقولون: عُدّوا

---

[١] البيت من الطويل لجرير فى ديوانه صـ ٩٠٧.وانظره في الجنى الداني ١٠٣ والمغني ٣٦١.

[٢] انظر الجمل فى النحو للخليل بن أحمد ١٢٨ والجنى الدانى ١٠٣.

[٣] انظر المغنى ١/٣٦١-٣٦٢.

[٤] انظر الإيضاح ١/٢٩، ٣٠ والأمالى الشجرية ١/٢٧٩.

منكم عالماً، أو لِيبرزْ منكم عالم، وإذا جاز استعمال صيغة الأمر في هذا المعني جاز استعماله بصيغة التحضيض؛ لأن التحضيض أمر مؤكّد، ولأنّ التحضيض يعتبر بصيغة الأمر ؛ لقوله تعالي : "فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ" [١] ، فإنه فإنه في معني: لِتنفرْ طائفة. [٢]

وجَعْل ابن الهائم لها من قبيل التحضيض المتضمن معني التوبيخ –من باب الحمل على الغالب ؛ لأن التحضيض قلَّما يخلو من توبيخ –مأخوذ من كلام ابن مالك(٦٧٢هـ)[٣] ، وقد أشار ابن الهائم إلى ذلك ، فقال في (التنبيه) المتعلِّق بذلك :

"ولئن سلمنا أن المراد التوبيخ فلا نسلم امتناع ورود المضارع فيه بمعني الماضي، بل يجوز ذلك كما في التحضيض والعرض وغيرهما. قال ابن مالك في التسهيل بعد ذكر أحرف التحضيض: "وأنهن لا يليهن غالباً إلا فِعْل، وقلما يخلو مصحوبها من توبيخ" .انتهي، فلم يفصل في الفعل الواقع بعد أدوات التحضيض بين المضارع والماضي، وحكم بأن مصحوبها قلّما يخلو من توبيخ، وذلك يقتضي إما لزوم التوبيخ للتحضيض؛ لأنّ (قلّما) تستعمل بمعني النفي، وإمّا ندور تجرّد التحضيض منه، فالحمل على الغالب أولي، فتكون في البيت للتحضيض مصحوباً بالتوبيخ".[٤]

رابعا : التأويل بالتقديم والتأخير

التقديم والتأخير أحد الأساليب التي عرفتها العربية ، ويعد من أهم أساليب التأويل التي لجأ إليها النحويون ؛ لإعادة صياغة النصوص المخالفة لترتيب

---

[١] من الآية ١٢٢ في سورة التوبة.

[٢] انظر شرح ابن الهائم ٢٩٥-٢٩٦.

[٣] التسهيل صـ ٦٦.

[٤] شرح ابن الهائم صـ ٢٩٦.

الجملة،كما أنه أحد أساليب البلاغة الدالّ على تمكّنهم من الفصاحة ، وملَكَتهم في الكلام ، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق[١].

وقد استعمله ابن الهائم في تخريجه لقول زهيربن أبي سلمى:

١٩-وَإِنْ أَتَــاهَ خَلِيــلٌ يَــوْمَ مَسْــأَلَةٍ يقــولُ :لا غَائِــبٌ مــالِي ولاَ حَــرِمُ[٢]

فقد ذكر في توجيهه وجهين[٣]:

أحدهما : "على التقديم والتأخير ، فيكون دليل الجواب لا عينه". وهذا أحد وجهي سيبويه(١٨٠هـ)[٤] .

وثانيهما : على إرادة الفاء ، أي : فيقول لا غائب مالي ولا حرم، ومنه عند المبرِّد(٢٨٥هـ) [٥] إن تقم أقومُ" برفع الثاني.

ويظهر أثر هذا الخلاف فى مسألتين :

الأولى: فى العطف على هذا الفعل المرفوع ، تقول : إن أتيتنى آتيك وأكرمك.

فعلى قول سيبويه(١٨٠هـ) لا يجوز الجزم؛ لأن محل "آتيك" الرفع لأنه مقدم من تأخير،وليس محله التأخير فيجزم، وعلى هذا فما عُطف عليه حُكْمُه الرفعُ مثله.

وعلى قول المبرِّد(٢٨٥هـ) يجوز فيه الوجهان: الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محل الفاء المقدّرة وما بعدها.

الثانية : فى باب التفسير " الاشتغال " فإذا قلت : زيدًا إن أتانى أكرمه،

([3]) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢٣٣ وأصول التفكير النحوي : ٢٨٥.

[٢] البيت من البسيط فى ديوانه صـ ١٥٣ .

[٣] شرح ابن الهائم صـ ٩٣-٩٤.

[٤] انظر الكتاب ٣/٦٦-٦٧.

[٥] انظر المقتضب ٢/٧٠، ٧١، ٧٢.

بنصب "زيدًا" على الاشتغال، فسيبويه (١٨٠هـ)يجيز تقديم " زيدًا " على أنه منصوب لفعل محذوف،يفسّره المذكور، وهو " أكرمه " ، وإن كان المفسَّر مقدمًا على الشرط ، والمفسِّر بعده.

والمبرِّد(٢٨٥هـ) يمنعه ، أعنى أنه يمنع تقديمَ المعمول " زيدًا " ، وعَمَلَ الجواب أو المفسَّر المفهوم منه فى المتقدّم على الشرط ؛ لأنه فى سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدّم على الشرط، فلا يفسّر عاملاً فيه [١].

وعلى مذهب سيبويه(١٨٠هـ) من تأويله على التقديم والتأخير يكون المرفوع مستأنفاً دليل الجواب ، لا نفسه . أما على مذهب المبرِّد(٢٨٥هـ) من تقدير الفاء فتكون الجملة في محل جزم جواب الشرط.

وإن كنت أرى أن الاقتصار على إرادة الفاء- وهو ما اقتصر عليه المبرِّد كما سبق في: من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها - أولى من التقديم والتأخير؛ لأن القول بإرادة الفاء يطّرد حسْنُه ، أو القول به في جميع الأمثلة.

أما القول بالتقديم والتأخير فلا يطّرد حسْنُه في بعضها ، كما في جزم الشرط بـ"إنْ"، فإن التقديم لا يحسن؛ لظهور عملها ، وهذا ما أشار إليه سيبويه نفسه بقوله: " وزعم – والضمير للخليل - أنه لا يحسُن في الكلام: "إن تأتِنى لأفعلنَّ" من قِبَل أنّ "لأفعلنَّ" تجيء مبتدأة.

ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلنَّ كذا وكذا. فإن قلت: لئن أتيتني لأكرمنك، وإن لم تأتني لأغمنَّك جاز، فإن قلت: لئن تفعل لأفعلنَّ قَبُحَ؛ لأنَّ "لأفعلنَّ" على أوّل الكلام ، وقَبُح في الكلام أن تعمل (إنْ) أو شىء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتي تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، ألا تري أنك أخَّرت

---

(١) انظر المغنى ٥٠٥/١ وحاشية الشمنى ١٢٢/٢.

"إنْ" وما عملت فيه، ولم تجعل "إنْ" جوابًا ينجزم بما قبله"[١].

وأَوْلى من هذا وذاك أن يقال في بيت زهير : إن ارتفاع جواب الشرط "يقول"؛ لأنَّ فعل الشرط ماضٍ؛ ولما لم يظهر عمل أداة الشرط في فعل الشرط ؛ لكونه ماضيا ضَعُفَت عن العمل في الجواب؛ فجيء به مرفوعا؛ ولكنْ لا عمل للأداة فيه، لا لفظا، ولا تقديرا .

وهذا التخريج أفضل من تخريج سيبويه(١٨٠هـ)، على تقدير حذف الجواب، والمرفوع المذكور دليل عليه، وأفضل من تخريج المبرِّد(٢٨٥هـ) أن رفع "يقولُ": على تقدير الفاء،أي: الفعل المذكور المرفوع في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف؛ والجملة الاسمية هي الجواب ؛لِمَا في هذين التخريجين من التكلّف الظاهر. [٢]

خامسا: التأويل بالرواية الأخرى

كثُرت الخلافات فى رواية الشواهد النحوية ونسبتها بصورة ظاهرة ؛ نظرًا لأنّ تَلقِّى الشعر – فى غالب أحواله– كان معتمِداً على المشافهة والأداء ، مرهوناً بالضبط والإتقان وثقة الرواة ، فشواهد النحو العربى :

–إما أن تكون مما اتفق العلماء على نسبته وروايته.

–وإما أن تكون مما اتفقوا على روايته واختلفوا فى نسبته .

–أو مما اختلفوا فى روايته واتفقوا فى نسبته ، أو مما اختلفوا فى نسبته وروايته .

وجدير بالذكر أن تعدّد الرواية قد لا يكون له أىُّ أثر على وجه الاستشهاد ؛ وذلك متى وقع الاختلاف فى الرواية بعيداً عن موطن الاستشهاد ، وإنما يكون لها أثرٌ في ما يتعلق بموطن الاستشهاد.

---

(١) الكتاب ٣/٦٤-٦٥. وانظر شرح السيرافي ٣/٢٦٥ ..

(٢) انظر شرح الأشموني ٣/ ٥٨٥-٥٨٦.

وقد ظهر أثرُ تعدّد الرواية في الخلاف بين النحاة ما أُثِرَ عن البصريين والكوفيين من رفضِ كلّ فريق لما يرويه الآخر ، فقد تمسّك كلٌّ منهم برواية دون الأخرى ، والسبب فى ذلك يرجع إلى منهج كل فريق كما هو معلوم ، بل ظهر أثرُه أيضاً بين أصحاب المدرسة الواحدة.كما كان عند أبى العباس المبرِّد(٢٨٥هـ) من رَدّ الروايات ودَفْعِها حتى رواياتِ سيبويه (١٨٠هـ) نفسه([1]) ، وكان القول بتعدّد الرواية أحد مظاهر التأويل في التوفيق بين ما تعارَض من قواعدهم وما جاء في كلام العرب.

وقد ذكره ابن الهائم كأحد أوجه نقلها في رَدّ ما استدل به الكسائي(١٨٩هـ) من شواهد على وقوع(مَن) زائدة[2]،حيث قال في (تنبيهه):[3]

" زاد الكسائي لـ " مَنْ " قِسمًا سادسًا[4]، وهو أن تزاد للتوكيد، كـ "ما"، وأنشد عليه:...

٢٠-يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لـه حَرُمَتْ عَلَيّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[5]

وقوله :

([1]) انظر (أثر الرواية الشفهية للشعر الجاهلى فى تعديل الحكم اللغوى) صـ ١١.بحث منشور منشور بمجلة علوم اللغة ،المجلد الثانى ،العدد الرابع ، سنة ١٩٩٩ م .

([2]) انظر رأيه فى شرح القصائد السبع ٣٥٣ وشرح الكتاب ١٣٧/١ والارتشاف ١٠٣٣/٢ .

([3]) شرح ابن الهائم ٣٥١/٢-٣٥٢.

([4]) بينما ذكر ابن هشام لها في قواعده أربعة معان ، وانظر رأي الكسائي في شرح المفصل ١٢/٤والمغنى ٤٣٥/١.

([5]) البيت من الكامل ، لعنترة في ديوانه ٣٥٣ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣٤١/٥والمغني ٣٤١/٥والمغني ٤٣٤/١.

٢١-أَلُ الزُّبيرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ العَشِيرةُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[١]

...الرواية المعروفة فيه : يا شاةَ ما قَنَصٍ، ثم علي تقدير الرواية " مَنْ " فهي فيه أيضًا نكرة موصوفة، أي يا شاةَ إنسانٍ قَنَصٍ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، كما يقال : رجل كَرَمٌ، علي تأويله بذي كَرَم ،أو بكريم.

وأجاز بعضهم عدم التأويل بشيء ؛ لأن ذلك يُفيت غرض المبالغة. وأماالبيت الآخر فرواه البصريون : " ما عددًا" كما قال اللورقي، وبتقدير ثبوت الرواية بـ" مَنْ " فـ " عددًا " إما صفة لـ" مَنْ " علي أنه اسم وضع موضع المصدر،وهو العدد،أي : والأثرون قومًا عددًا، أي قومًا معدودين ،وإما معمول لـ"يُعَدُّ" محذوفًا، أو صفة لـ "مَنْ " ، أو بدل من " الأثرون "[٢]. والله أعلم ".

والواضح من (تنبيه) ابن الهائم أن الكسائي (١٨٩هـ)ذَهَبَ في كل ما سبق إلى أنّ " مَنْ " زائدة للتوكيد، ففي البيت الأول على أن "شاة"، مضافة إلي (قنص) ، (ومَنْ) زائدة بين المتضايفين، وفي البيت الثاني علي أن (عددًا) تمييز ، والتقدير: والأثرون عددًا، وتكون (مَن) زائدةً [٣] .

وقد أنكر ذلك البصريون ،وبعض الكوفيين ، وأكثر النحويين، وخرَّجوا هذه الشواهد من وجهين _ كما أشار ابن الهائم -:

<u>الأول</u> : التشكيك في صحة الرواية كما في البيت الأول: يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ، علي أن الرواية الصحيحة: يَا شَاةَ ما قَنَص، وهذا ما نقله ابن يعيش(٦٤٣ هـ) عن البصريين، حيث قال بعد أن ذكر رأي الكساني في زيادة (مَنْ) في البيت :

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وانظره في شرح شواهد المغني للبغدادي ٣٤٤/٥ والخزانة ٥٤٨/٢.

(٢) انظر المغنى ٤٣٤/١-٤٣٥.

(٣) انظر شرح المفصل ١٢/٤والضرائر ٨١/١ والارتشاف ١٠٣٣/٢-١٠٣٤.والمغنى ٤٣٥/١.

" وأصحابنا – يقصد البصريين – ينشدونه يَا شَاة مَا قَنَص[١]"وتبعه ابن مالك[٢].

وكذلك قالوا في البيت الثاني:إنَّ الرواية الصحيحة : والأَثْرَوْنَ ما عددا[٣].

الثانى : علي تقدير صحة الرواية ، فإنّ " مَنْ " في الشواهد نكرة موصوفة،وأنَّ (قَنَصٍ) و(عَددًا) في البيتين الأَوَلين نعتان من باب النعت بالمصدر علي سبيل المبالغة ، وتقدير الكلام: (يا شاةَ رجلٍ قانصٍ)، (والأثرون إنسانًا معدودًا)، وهذا ما قال به الفراء(٢٠٧هـ) [٤]، وتبعَه ابنُ يعيش(٦٤٣هـ) ، وابن مالك(٦٧٢هـ)[٥].

وأرى أن ما ذكره ابن الهائم من تخريجات للبصريين وغيرهم لما سبق من شواهد لا تخلو من تكلُّف وتعسُّف ؛ لما يلي :

أولاً: تشكيكهم في صحة رواية البيت الأول (يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ) بأن الرواية الصحيحة (يا شاة ما قنص) ، يردُّه أنّ الروايتين موجودتان كما يفهم من كلام ابن الأنبارى(٣٢٨هـ)فى شرحه قصيدةَ عنترة[٦].

وعلي فرض صحة رواية البصريين (ما) بدلاً من (مَنْ) فإن تلك الرواية لا تدفع رواية الكسائي، وعدم معرفة البصريين له لا يدفعها؛ لأنّ (من حفظ حجة علي من لم يحفظ)، وهي قاعدة مُحْكَمة.

ثانيًا : أن تخريجهم (مَنْ) علي أنها نكرة موصوفة في قول الشاعر (والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا) فيه نظر، لا يخفي سماجته وركاكته، مع أنّ المعنى ليس فيه

---

(١) شرح المفصل ١٢/٤.

(٢) انظر شرح التسهيل ٢١٦/١ .

(٣) هذا ما نقله ابن الهائم في تنبيهه عن اللورقى.ولم أقف عليه.

(٤) انظر شرح القصائد السبع ٣٥٣ والارتشاف ١٠٣٤/٢.

(٥) انظر شرح المفصل ١٢/٤وشرح التسهيل ٢١٦/١.

(٦) انظر شرح القصائد السبع ٣٥٣.

كبير مدحٍ، فإنّ مراد الشاعر أنّ آل الزبير سنام المجد والأكثرون عددًا ، وأنّ أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم لأنهم يُعدُّون عددًا، فإنّ ما يُعَدُّ قليل، والقلة لا فخر فيها ولا مدح، وجَعْلُ ابنِ هشام(٧٦١هـ) وغيرِه (مَنْ) بدلاً من (الأَثْرَوْنَ) على تقدير الفعل: (يعدون عددًا) لا وجه له ؛ إذ لا فرق فى المعنى بين قولنا: معدودين، وبين قوم يعدون، وتخريج الكسائى على الزيادة خالٍ من التعسُّف مع صحّة معناه ومتانة مغزاه.[١]

وعليه فلا ثَمَّ إشكال فى الأخذ برأى الكسائى ، وقصْرِه على الشعر ؛ لوروده، ولا داعى للتكلُّف والتعسُّف في تأويله.

سادسا:التخريج على الضرورة في تنبيهات ابن الهائم.

الضرورة الشعرية مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على كثير من الظواهر اللغوية المختلفة التى نجدها مبثوثةً فى أبواب النحو والصرف معاً، بناءً على أن الوزن والقافية فى الشعر يلجئان إلى ارتكاب ما هو غير مألوف فى النظام اللغوى [٢].

وقد اختلف النحاة فى تحديد مفهوم الضرورة اختلافاً غير قليل:

. فمنهم من يرى إطلاقها على كل ما جاء فى الشعر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة، أم لا [٣].

. ومنهم من يرى أنها ما يُضّطر الشاعر إليه اضطراراً ،بحيث لا يكون عنه مندوحةٌ [٤].

. ومنهم من يرى أنْ لا معنى لقول مَن يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن

---

(١) انظر شرح الشواهد للبغدادى ٣٤٤/٥ والخزانة ١٢٩/٦.

(٢) انظر : لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية د/محمد حماسة عبد اللطيف ص٥.

(٣) هذا رأى الجمهور انظر الضرائر للآلوسى صـ ٥.

(٤) هذا رأى ابن مالك انظر الاقتراح ٤٦.

يأتىَ شعره بما لا يجوز [١].

وقد أشار ابن الهائم فى بعض (تنبيهاته) التى عقدها إلى (الضرورة) وما يتعلق بها من شواهد نحوية ، خُرّجت عليها:

١-فمن ذلك مثلاً (تنبيهه) الذى يذكر فيه حذف ألف (ما) الاستفهامية عند اتصالها بحرف جر، فيقال: لِمَ، بِمَ، حتّام، إلام، علام؟ .

وحذف الألف هنا دليل على التركيب، أعنى أن الحرف رُكّب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام ، حتى لا يسقط الاستفهام عن قرينة التصدّر، أو حذفه فرقاً بين (ما) الاستفهامية والخبرية، أو تخفيفاً لكثرة الاستعمال [٢].

وبعد حذف الألف تبقى الفتحة دليلاً على المحذوف، وقد تتبع الفتحةُ الألفَ فى الحذف ، وهذا للضرورة ، كما أشار إليه ابن الهائم في(تنبيهه) ، فيقول: [٣]

" إذا حذفت ألف الاستفهامية يجب إبقاء فتح الميم دليلاً عليها، وقد تتبع الفتحةُ الألفَ فى الشعر حذفًا كقوله :

٢٢-يَا أبَا الأَسودِ لِمْ خَلَّفْتَنِى لِهُمومِ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ [٤]"

وظاهر كلام ابن الهائم في تنبيهه أن هذا الحذف – أعنى حذف الفتحة – خاصٌّ بالشعر للضرورة، أما فى السَّعة فلا يجوز حذفها، وذلك لأنها دليل على الألف، فلو حُذفت زال الدليل والمدلول عليه.بل إنهم يلحقون بها هاء السكت حفاظًا على هذه الفتحة ، فيقال: لِمَه ؟وعَلامَه؟ وفِيمَه؟، ويعللون لذلك كما- ذكر ابن

---

(١) هذا رأى ابن فارس انظر الصاحبى ٤٦٨ ،وانظر الضرورة الشعرية فى شرح المفصل صـ١٠٦. صـ١٠٦.

(٢) انظر شرح الرضى ٥٤/٢ وإعراب النحاس ١٢٥/٥ والهمع ٢٤٨/٦.

(٣) شرح ابن الهائم ٤٢٥/٢.

(٤) البيت من الرمل ، لا يعرف قائله ، وهو شاهد على حذف الفتحة بعد ألف (ما) الاستفهامية انظر:المغنى ٣٩٣/١ وشرح شواهده للبغدادى ٢١٩/٥ والهمع ٢١١/٢ والخزانة ٥٣٨/٢.

يعيش(٦٤٣هـ)- أنك حذفت الألف فى (ما) وأبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف، فشَحُّوا على الفتحة أن تحذف في الوقف ، فيزول الدليل والمدلول عليه، فألحقوها هاءَ السكت ليقع الوقف عليها، وتَسْلم الفتحة ، فصار ذلك كالعمل فى: أُغْزُه وارْمِه. (١)

لكن حذف الفتحة و إسكان الميم ليس خاصًا بالضرورة – كما هو ظاهر كلام ابن الهائم – بل إنه جائز فى الكلام غير خاص بالشعر، فهو لغة لبعض العرب، ويؤيده قول ابن يعيش(٦٤٣هـ) (٢) وغيره (٣): " وقوم بالعرب يقفون بالإسكان من غير هاء، ويقولون : فِيمْ ؟ولِمْ؟ وعَلامْ؟، ويُحتجُّ بأنّ الوقف عارِضٌ، والحركة تعود فى الوصل، وقد أسكن بعضهم الميم ،كقول القائل : يا أبا الأسود لمْ خلفتنى..... وذلك من قبيل إجراء الوصل مُجْرَى الوقف ضرورةً ".

بل جوّز الزمخشري(٥٣٨هـ) في قوله تعالى :" فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا "(٤) الوقف على " فيمَ " ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : فيمَ هذا السؤال ، تم يبتدأ بقوله: إرسالك- وأنت خاتم الأنبياء ،وآخر الرسل المبعوث ،في نسم الساعة -ذِكْرٌ من ذكراها،وعلامة من علاماتها ، فكفاهم بذلك دليلا على دُنوّها ومشارفها،ووجوب الاستعداد لها ،ولا معنى لسؤالهم عنها . (٥)

وهو كلام حَسَنٌ ، لولا أنه يخالف الظاهر ،ومفكِّك لنظم الكلام. (٦)

إذن ، فقصْرُ إسكانها على الشعر ، كما قال ابن الهائم غيرُ دقيق، ولعلّه

---

(١) انظر أمالي الشجرية ٥٤٦/٢ وشرح المفصل ٨٧/٩-٨٨ وأوضح المسالك ٣٤٩/٤.

(٢) شرح المفصل ٨٨/٩.

(٣) كما أشار إليه ابن الشجري ، انظر الأمالي الشجرية ٢/ ٥٤٦.

(٤) الآية ٤٣ في سورة النازعات.

(٥) انظر الكشاف٦٩٩/٤-٧٠٠.

(٦) انظر الدر المصون٦ /٤٨٣.

متأثرٌ بما حكاه ابن هشام (٧٦١هـ)من أن تسكين الميم بعد حذف الألف مخصوص الشعر [١]، لكن الإسكان هنا لغة لبعض العرب، جائز فى الكلام ،كما هو جائز فى الشعر، كما كان إثبات ألفها فى الاستفهام لغة لبعض العرب، وقد جاء فى الشعر كما فى :

٢٣-إنـــا قتلنـــا بقتلانـــا سَـــرَاتَكُمُ أهـل اللـواءِ فَفِيمـا يكثـرُ القِيـلُ [٢]

فكذلك حَذْف ألفها ، وتسكين ميمها لغة أيضًا. [٣]

٢-ومـــن حملـــه علـــى الضـــرورة أيضـــاً مـــا نقلـــه فـــى (تنبيهـــه) عـــن ابن الشجرى(٥٤٢هـ)،فى الجزم بـ (لو) ، حيث قال:[٤]

" لا تَجْزم "لو" وإن كانت بمعني ما يجزم، وأما قول الشاعر :

٢٤- لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُوْ مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ[٥]

وقول الآخر :

٢٥- تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ إحْدَى نِسَاء بَنِي ذُهْلِ ابن شَيْبَانَا [٦]

فزعم ابن الشجري في جماعة أن الجزم بها في الشعر جائز، محتجين بالبيتين[٧]...."

نقل ابن الهائم -كما هو واضح من التنبيه - ما زعمه ابن الشجري

---

(١) انظر المغنى ٣٩٣/١.

(٢) البيت من البسيط ، لكعب بن مالك فى ديوانه ٢٥٥ ،وهو من شواهد المغني٣٩٤/١.

(٣) انظر أمالى ابن الشجرى ٥٤٧/٢ – ٥٤٨.

(٤) شرح ابن الهائم ٣٧٦/٢-٣٧٧.

(٥) البيت من الرمل لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٤ ولامرأة من بني الحارث في الأمالي الشحرية٢٨٨/١ والخزانة٢٩٨/١١ والمقاصد النحوية ٥٣٩/٢.

(٦) من البسيط للقيط بن زرارة، في لسان العرب ١٢/ ٧٥ "ت ي م"، وحاشية الصبان٦٠/٤، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/ ٣٠ وشرح شواهده ٢/ ٦٦٥.

(٧) انظر أمالي ابن الشجرى ٢٨٨/٢.

(٥٤٢هـ)، أنّ "لو" لا تجزم إلا في الضرورة ،كما في البيتين المذكورين في التنبيه.

وإن كان ابن مالك(٦٧٢هـ) ردَّ الاستدلال بهذين البيتين،على أنه لا حجّة فيها ، بناءً على أنه لا يجوز الجزم بها ، لا في الشعر ، ولا في النثر[١] .

فخرَّج البيت الأول :" لو يشأ" ، علي أنَّ الأصل" يَشَا " بحذف الهمزة ، علي لغة من قال: (شَا يَشَا)، و(جَا يَجِي)، بترك الهمزة، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة علي لغة من قال: (العألم والخأتم)،بالهمز في (العالم والخاتم)،وكقراءة ابن ذكوان :"تأكل منسأته"[٢] –بسكون الهمزة–، يعني: أنّ الأصل "مِنْسَأَته" بهمزة مفتوحة بوزن (مِفْعلَة) ،من: نَسَأه إذا أخّره، ثم أبدلت الهمزة ألفًا، ثم الألف همزةً ساكنة[٣].

وتخريجه مُشْكلٌ من وجهين :

أحدهما : أنّ الذي حذف همزة (يَشَأ)إنما قصد التخفيف، فلا تناسبه أن يقلب الألف همزة؛ لئلا يكون قد فرَّ من همزة أصلية، ثم اجتلب همزةً لا أصل لها، والهمزة – عندهم– مستثقلة.

وثانيهما : أنّ الذي يقول " العألم " إنما أبدل همزة ساكنة لعدم موجب التحريك، فأما إذا كانت الألف طرفًا فإنها إذا أبدلت همزة استحقت تلك الهمزة الحركة؛لكونها لامًا[٤].

وأما البيت الثاني : تامت فؤادَك....فرَدَّه ابن مالك(٦٧٢هـ)[٥]، وغيره[١]

---

(١)عدم الجزم بها في الشعر والنثر ظاهر ما ذكره ابن مالك في التسهيل في باب عوامل الجزم حيث قال في التسهيل ٣٣٥: " والأصح امتناع حمل "لو" علي "إن " ، وله رأي آخر أنها تجزم في الشعر اضطرارًا ولا تجزم في السعة، حيث قال في التسهيل ص ٢٤٠: " فلهذا لم يجزم بها إلا إضطرارًا".

(٢) من الآية ١٤ في سورة سبأ وانظر القراءة في المحتسب ١٨٧/٢ والبحر المحيط ٢٦٧/٧.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣–١٦٣٣ وشرح التسهيل ٨٣/٤–٨٤

(٤) انظر موصل النبيل فى شرح التسهيل ١٦٠٢/٣.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣–١٦٣٤.

علي أنه لا حجّة فيه أيضًا ؛ لاحتمال أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف ، كقراءة أبي عمرو: (ينصرْكم)[٢] بالتسكين، وكقراءة بعض السلف : "وَرُسُلْنَا لَدْيهِم يَكْتبونَ"[٣] ، بتسكين اللام –تخفيفا– في "رُسُلُنَا". ونظائره كثيرة.

والأَوْلى جواز الجزم بها في الضرورة ، ولا داعي لتكلُّف تخريجه كما فعل ابن مالك(٦٧٢هـ)، فالشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ولهذا كتب أبو اليمن الكندي (٦١٣هـ)تلميذ ابن الشجرى (٥٤٢هـ)معقبًا علي بيت الشريف الرضي (٤٠٦هـ)في الجزم بـ"لو":

٢٦– إنَّ الوَفَاءَ كما اقترحتَ فلو يَكُنْ..... [٤]

قائلاً : " ليس للرضي ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول، لكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتُمل منهم"[٥].

٣–<u>ومن ذلك أيضا</u> : ما أشار إليه في تنبيهه المتعلق بإهمال (لمْ) النافية ، ورفع المضارع بعدها ، فيقول:[٦] " قد ترد "لم" غير جازمة، فيرتفع المضارع بعدها، ...كقوله :

٢٧–لَوْلاَ فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأسرتُهُم يوم الصُّلَيْفَاءِ، لم يُوفُون بالجارِ[٧]

---

(١) انظر المغني ٣٥٧/١–٣٥٨ وموصل النبيل في شرح التسهيل ١٦٠٢/٣.

(٢) الآية ٢٠ في سورة الملك وانظر القراءة في الإتحاف ٤٢٠

(٣) الآية ١٠٩ في سورة الأنعام والقراءة لأبى يزيد في المحتسب ١٠٩/١.

(٤) صدر بيت من الكامل ،عجزه : حيًا إذا ما كنت بالمزداد ، فى ديوانه ٢٨٥/١ وانظر الأمالى الشجرية ٢٨٧/١.

(٥) انظر هذه الحكاية في الخزانة ٣٠٠/١١.والشريف الرضي ليس من عصور الاحتجاج.

(٦) شرح ابن الهائم ٤٨٠/٢.

(٧) البيت من البسيط ،وهو مجهول القائل ، والصليفاء اسم موضع ، أو : يوم من أيام العرب ، وهو من شواهد المحتسب ٤٢/٢ وابن يعيش ٨/٧ وشرح التسهيل ٢٨/١ والخزانة ٣/٩.

فقيل : ضرورة ...."

وإشارة ابن الهائم إلى أنه ضرورة هو رأي ابن عصفور(٦٦٩هـ)، وأنشد مع هذا البيت الذي معنا قول الشاعر:

٢٨-وأَمْسَوا بها ليل لو أقسموا علي الشمس حولينِ لم تطلعُ[١]

برفع " تطلعُ " [٢] .

أما ابن مالك (٦٧٢هـ) فقد نصّ - في أحد قوليه -علي أن الرفع بعدها لغة قوم ، وليس ضرورة[٣].

وخَرَجَ ابن جنى(٣٩٢هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ) عن هذين القولين إلي : أنه شاذ، سبيله عندهما علي تشبيه "لم" بـ"لا"[٤].فبينهما علة مشابهة .

ولعل الأَوْلى أن يكون إهمالها حملًا على (ما)، وهو أحسن ؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيرا.

ويمكن التوفيق بين القول بالضرورة والقول بأن الرفع لغة، أنه وإن كان لغة قوم فهو خاص بهم ، أما عند غيرهم فضرورة، يؤكد هذا ما قاله الآلوسي(١٣٤٢هـ) صاحب الضرائر: " اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام، ومع ذلك لا يُخْرِجها عن الضرورة عندهم،وصرح بذلك ابن سعيد القرشي(٤٧٤هـ) [٥] في أرجوزته:

---

(١) البيت من المتقارب ، ولم أقف عليه إلا في ضرائر الشعر ٣١٠.

(٢) انظر ضرائر ابن عصفور ٣١٠والضرائر للآلوسي صـ٢٢٩.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ وشرح التسهيل ٢٨/١.

(٤) انظر سر الصناعة ٤٤٨/٢ وشرح المفصل ٨/٧-٩ .

(٥)ابراهيم بن عقيل بن حبيش بن محمد بن سعيد القرشي، المعروف بابن المكبري الدمشقي (أبو اسحاق) نحوي مات بدمشق سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، ودفن بالباب الصغير. وأرجوزته هذه تسمى : (اللسان الذاكر في ضرورة الشاعر) حصَرَها في مائة .انظر ترجمته

وربمـــا تصـــادِف الضـــرورة بعـض لغـات العـرب المشـهورة"[١]

وأميل إلى القول بالضرورة إذا كان القائل من غير هذه اللغة ؛ لمخالفتها الفصحي، والعرب ليست تضطر إلى شيء إلا وتحاول له به وجهًا من لغاتهم، كما يمكن أن تحمل الضرائر علي أصول قديمة ،تركتها العرب ،حتي أهملت وتجمّدت[٢].

سابعا: التخريج على تعدد اللغات في (تنبيهات) ابن الهائم.

وأعنى به ما اختلفت فيه القبائل العربية من لهجات تؤثر في تركيب الجملة ، أو في حركة الحرف الأخير للكلمة من إعراب وبناء ، أو غير ذلك [٣].

وقد أشار ابن الهائم إلى طرَفٍ من ذلك فى كتابه ، وأخص بالذكر ما أشار إليه فى (تنيهاته) مما له أهمية بالغة فى التقعيد النحوي.

١-من ذلك مثلاً ما أشار إليه فى (تنبيهه) من إهمال (لم) الجازمة ونصب المضارع بعدها ، وقد أشرت قبل ذلك فى حديثى عن الضرورة إلى إهمال (لم) ورفع المضارع بعدها.

أما هنا فأشير إلى إهمالها ونصب المضارع بعدها ، حيث قال في تنبيهه الذي عقده لذلك[٤] :

والثانى [٥]،كقوله :

في: معجم الادباء ١: ١٩-٩٢والوافي بالوفيات٦: ٣٨ .

(١) انظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٢٤-٢٥.

(٢) انظر اللهجات العربية في التراث ٢/٤٨٤.

(٣) انظر مظاهر هذا الاختلاف فى الصاحبى ٢٨-٣٠.

(٤) شرح ابن الهائم ٤٨٠.

(٥) مراده بالثانى أعنى نصب المضارع بعدها ، حيث أشار قبله إلى رفع المضارع بعدها..

٢٩-فِـي أيّ يَـوْمَيَّ مِـن المـوتِ أفـرْ أيـومَ لـم يُقْـدَرَ أم يَـوْمَ قُـدِرْ[١]

وزعـم اللحيانـي أن بعـض العرب تنصب بها[٢] ، كقراءة بعضـهم:[٣] "ألم "ألم نَشْرَحَ"[٤]، وخُرِّجَا علي أن الأصل: نَشْرَحَنْ، و"يَقْدِرَنْ" بنون التوكيد الخفيفة، ثم ثم حذفت،وأبقيت الفتحة دليلاً عليها. وفيه شذوذان : توكيد المنفي بـ"لم"، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، وقيل في تخريجهما غير ذلك[٥]".

ومفاد (تنبيهه) أنه كما يأتي المضارع بعد(لم) مرفوعًا، فقد يأتي بعدها منصوبًا، وهذه لغة لبعض العرب حكاها اللحيانى عنهم، وعليها قراءة: "ألم نشرحَ"، وقول الشاعر :

٣٠-فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمضَى رأيَه قُدُمًا ولـم يشـاوِرَ فـي إقدامِـهِ أحـدًا[٦]

وقد تعددت أقوال النحاة في تخريج هذه اللغة:

فمنهم من أنكرها، وخرَّج الحركة في البيتين علي الضرورة ، وأن أصله السكون ، لكنه حرّك الساكن للضرورة، فالتحريك في "يُقْدَرَ" من قول القائل: أيومَ لم يُقْدَرَ أم.....، لمجاورته للهمزة المتحركة في "أم " علي أن الأصل "يُقْدَرْ" بالسكون،

---

(١) الرجز ينسب إلى الحارث بن المنذر، وإلى الإمام علي، ويروى: لا يُقْدَر، وعلي هذه الرواية فلا فلا شاهد في البيت. انظر الخصائص ٩٤/٣ وضرائر ابن عصفور ١١٢والخزانة ٤٥١/١١.

(٢) انظر توضيح المقاصد ٢٣٨/٤.

(٣) هو أبو جعفر المنصور انظر المحتسب ٣٦٦/٢.

(٤) الآية ١ في سورة الشرح.

(٥) يقصد ما ذكره ابن حني في سر صناعة الإعراب ٧٥/١.

(٦) البيت من البسيط ، لعائشة بنت الأعجم ، تمدح المختار بن أبي عبيد الثقفي ، وعلق عليه أبو حيان قائلا : " بنصب "يشاور": "وهو محتمل للتخريجين".انظر البحر المحيط ٤٨٣/٨ والدر المصون ٥٤١/٦ .

ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة–وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرَّك مُجْرى المحرَّك، والمحرَّك مُجْرى الساكن، إعطاء للجارِ حكم مُجاوره – أبدلوا الهمزة المتحركة ألفًا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، ولزم حينئذ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، وعلي ذلك قولهم: "المرَاة" و"الكمَاة" بالألف، وعليه خرَّج أبو علي(٣٧٧هـ)[١] قول عبد يغوث:

٣١–وَتَضْحَكُ مِنّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرا قَبْلِي أسيرًا يمانيًا[٢]

على أن أصله : "تَرْأَى" بهمزة بعدها ألف ، ثم حذف الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة ألفًا لِمَا ذكرنا، وهذا ما يراه ابن جني(٣٩٢هـ) ، زاعمًا أن أحدًا لم يذكره؛ لِلُطْفِه[٣].

وأقيس منه أن يقال في قوله : أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ: نقلت حركة همزة (أَمْ) إلى راء (يُقْدَرَ)، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفًا ، ثم الألف همزةً متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة ؛ إتباعًا لفتحة الراء ،كما في "ولا الضألين" فيمن هَمَزَه[٤]، وكذلك القول في "المرَاة والكمَاة"، وقوله : كأن لم ترا قبلي أسيرًا يمانيا، ولكن الألف لم تحرّك فيهن ؛ لعدم التقاء الساكنين[٥].

وقيل : إن الأصل في " يُقْدَرَ " و"نشرح": يقدرَنْ ونشرحَنْ" بنون التوكيد

---

(١) انظر المسائل الحلبيات ٨٤–٨٥، ونسبه أبو علي في المسائل العسكريات ص٥١–٥٢ إلى بعض البغداديين.

(٢) البيت من الطويل من شواهد أبى علي في المسائل الحلبيات ٨٤ وابن جني في سر الصناعة ٧٥/١ والخزانة ٢٠١/٢.

(٣) انظر سر الصناعة ١/ ٧٤، ٧٥، ٧٦.

(٤) يحكى عن أيوب السختيانى في الشواذ (ولا الضألين) بهمزة مفتوحة – فرارا من التقاء الساكنين–المحتسب ٤٦/١.

(٥) انظر المغني ٣٦٥/١–٣٦٦.

الخفيفة ، ثم حُذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها، أو أنه أراد النون الخفيفة ، فأبدل منها ألفًا، ثم حذفها للوصل[١].

وعلى كلٍ ، فكلُ هذه التخريجات تصبُّ في مَعينٍ واحدٍ، ألا هو إنكار هذه اللغة ، وإنكار النصب بـ(لم)، إنما النصب هنا لأسباب أخري تخضع للجانب الصوتي وقانون المجاورة، إذ إنه كثير في اللغة أن يُحرَّك الساكن للنطق بالساكن التالي له؛ لأنه يصعب علي اللسان أن يصل الساكن بالساكن ، إلا إذا حُرِّك هذا الساكن، وهذا كثير، لا سيَّما في الذكر الحكيم.

وبعض النحاة كابن مالك(٦٧٢هـ) عدَّ النصب بـ"لم" لغةً لبعض العرب ، ولم يلجأ إلى كل هذه التخريجات ؛اعتزازًا بقراءة السلف: (ألم نشرحَ لك صدرك) ووافقه في ذلك أبو حيّان(٧٤٥هـ) والمرادي(٧٤٩هـ) [٢] ، وهو ما يميل إليه ابن الهائم.

وهذا هو الأَوْلى من وجهة نظري؛ لأنَّ في القول بأنه لغة لبعض العرب توسعةً للغة ، وتأكيدًا لظاهرة (التقارض بين الكلمات)،فقد تتقارض "لن" و"لم" ، فيُجزم بـ"لن" كما ورد :

٣٢- لَنْ يَخَبِ الآنَ من رجائك مَنْ.... [٣]

ويُنصب بـ " لم".

كما أنَّ التخريجات التي ذُكرت في تخريج النصب بـ"لم" في البيت والقراءة لا تنفكّ عن ضَعْفٍ:

فالتخريج علي أنها نون التوكيد الخفيفة ،ثم حذفت النون ،وبقيت الفتحة

---

(١) انظر اللباب للعكبرى ٢٨٩/٢.

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٨/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣ والبحر المحيط ٥٠٠/١٠ والجني الداني ٢٦٦.

(٣) صدر بيت من المنسرح مجهول القائل وعجزه : حَرّكَ مِنْ دونِ بابِك الحَلَقَةْ، وهو شاهد علي الجزم بـ"لن" ، وهو من شواهد المغنى ٣٧٥/١ وشرح شواهده للبغدادى ١٦١/٥.

دليلاً عليها ،فيه شذوذان ، كما أشار ابن الهائم:

أحدهما : توكيد الفعل المنفي بـ"لم" لأنه ماضي المعني.

وثانيهما : حذف هذه النون لغير وقف ولا ساكنين، لأن هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها، ولا سكون ههنا بعدها[١].

والقول بأنه علي إرادة النون الخفيفة، ثم قلبت النون الخفيفة ألفًا، ثم حذف الألف للوصل ضعيف أيضًا؛ لأن ذلك يكون لأجل الساكن بعدها [٢].

ودعوي قلب النون الخفيفة ألفا خلاف الأصل ، فلا يلجأ اليها إلا في مسائلَ معيّنة كالوقف، وهذا لا ينطبق علي البيت ، ولا القراءة الوارد فيها النصب بـ"لم" ؛ إذ ليس فيهما وقف، فلم يبق إلا الأخذ بأنه – أعني النصب بـ"لم" – لغة لبعض العرب، إذ إن ذلك أولى من كل ما ذكر من تخريجات، وما أجمل ما قاله أبو حيان (٧٤٥هـ)معلقًا ! : " ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب ، حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ "لن" والنصب بـ" لم " عكس المعروف "[٣].

وفي هذا – كما أشرت آنفاً – تقارضٌ بين الحرفين. [٤]

٢–ومن ذلك أيضاً ما أشار إليه ابن الهائم فى إلحاق التاء بـ"أىّ" عند تأنيثها ، حيث قال:[٥] "إذا أريد بـ"أىّ" المؤنث جاز إلحاقها تاء التأنيث،وزعم الجزولى [٦] أنه

---

(١) انظر شرح ابن الهائم ٢/٤٨٠.

(٢) انظر اللباب للعكبري ٢/٢٨٩.

(٣)البحر المحيط ١٠/٥٠٠ وانظر الجني الداني ٢٦٦.

(٤) انظر مغني اللبيب (الباب الثامن)١/٩١٥.

(٥) شرح ابن الهائم ٢/٣٦٠-٣٦١.

(٦) انظر المقدمة الجزولية ص٥٤ .

الأشهر، ونازعه اللورقى [١] فزعم أن إلحاقها التاء شاذ. قلت : وظاهر كلام بعضهم بعضهم أن جواز الأمرين ليس هو لأهل لغة واحدة ، بل هما لغتان... ".

فإلحاق تاء التأنيث بـ (أيّ) ، تقول: أيّتهن قالت ، وأيّتهن قالتا ، لغةٌ لبعض العرب، نصَّ على ذلك ابن كيسان(٢٩٩هـ) [٢] .

وقد تباينت أقوال النحاة فى الحكم على هذه اللغة:

فأبو حيان(٧٤٥هـ) وصف هذه اللغة بالضعف ؛ لمخالفتها القياس والباب[٣].

أما الخليل(١٧٥هـ) ، وسيبويه(١٨٠هـ) [٤]،وبعض النحاة [٥]، فيُسَلِّمون فيُسَلِّمون بأنها لغة لبعض العرب ، لكن يحكمون عليها بالقلة .

أما الفراء (٢٠٧هـ) فلم يحكم على هذه اللغة بقلة ، أو ضعف ، أو شذوذ ؛ بل أطلق القول فى ذلك [٦] .

ومثل هذا ما أشار إليه ابن الهائم فى نهاية تنبيهه ، من أنّ جواز الأمرين : أعنى التأنيث والتذكير ليس لغة واحدة ، بل هما لغتان، لكنه كما فعل الفراء(٢٠٧هـ) لم يحكم عليها بقلّة،أو ضعف ، أو شذوذ.

والنفس تميل إلى ترجيح رأى الخليل(١٧٥هـ) وسيبويه(١٨٠هـ) وغيرهما ، من أنّ تأنيث (أىّ) لغة لبعض العرب، لكنها لغة قليلة ، وليست هى الأشهر ،كما

---

(١) انظر الأبحاث الجلية ١٢٩/١ / ب وشرح الرضى ٢٢/٣.

(٢) انظر التذييل والتكميل ٣/ ٥٨ وشرح الأشمونى ٢٦٦/١.

(٣) انظر التذييل والتكميل ٣/ ٥٨ .

(٤)الكتاب ٤٠٧/٢ وانظر رأى الخليل فى المقاصد الشافية ٥٠٠/١ وشرح الأشمونى ٢٦٦/١.

(٥) كابن مالك والمرادى والشاطبى. انظر شرح التسهيل ٢٠٠/١ وتوضيح المقاصد ٢٤٢/١ والمقاصد الشافية ٥٠٠/١.

(٦) معانى القرآن للفراء ١٤٢/٢.

قال الجُزولى(٦٠٧هـ)، بل الشائع الأشهر هو ترك التاء،كما أنها ليست شاذة ،كما وصفها اللورقى(٦٦١ هـ)،أو ضعيفة، كما حكم عليها أبو حيان (٧٤٥هـ) .

وكيف يضعّفونها أو يشذّذونها ؟وقد جاءت فى فصيحِ الكلام كقوله تعالى : يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ [١] ، وقول النبى صلى الله عليه وسلم " اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة [٢]، ونظْمِه ، كقول الكميت بن زيد الأسدي :

٣٣-بأىٍّ كتابٍ أم بأيّة سُنَّةٍ ؟ تَربحُبَّهُمْ عارًا عَلَىَّ وتَحْسِبُ [٣]

وقول الآخر :

٣٤-إذا اشتبه الرُّشْدُ فى الحَادِثَا ت فارْضَ بِأَيَّتها قد قُدِرْ [٤]

فهذه الشواهد تنفى ما وصفه اللورقى(٦٦١ هـ)، ،وأبو حيان (٧٤٥هـ)من الشذوذ والضعف، لاسيَّما ورودها فى الكلام الفصيح ، المنزَّه عن الضعف والشذوذ.

فهى لغة فصيحة لكنها قليلة ، وقلّتها رغم فصاحتها ترجع إلى أنّ الباب فى الألفاظ التى تستعمل للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ،كـ "كَلّ ،وأىّ ،وخير، وشر" ألا تلحقها التاء،لكن ربما ألحقوا التاء كضرْب من التأكيد والبيان، ومنه :هند خيرُ النساء وشرُّها، وربما قالوا : خيرَة النساء وشرتها، والباب التذكير [٥].

وبهذا وضح أن تأنيث (أىّ) لغة فصيحة لبعض العرب ،كتأنيث نظائرها :

---

(١) الآية ٢٧ في سورة الفجر.

(٢) الحديث في صحيح مسلم ١٨٨١/٤ وانظر نتائج الفكر ١٩٩ وأوضح المسالك ٦٨./٤

(٣) البيت من الطويل في شرح هاشميات الكميت الأسدي صـ٤٩،وشواهد التصحيح ٢٥٩/١ والخزانة ٣٧/٩.

(٤) البيت من المتقارب لا يعرف قائله انظره فى سر الصناعة ٧٥/١ والهمع ٨٤/١ والدرر ٢٧٢/١.

(٥) انظر شرح الكتاب ١٧٤/٣ والمقاصد الشافية ٥٠٠/١-٥٠١.

"كل، خير، شر"، لكنها لغة قليلة، والأكثر والأفصح التذكير فى كلٍ منها.

٣-ومن ذلك أيضاً :

ما أشار إليه ابن الهائم في حديثه عن معاني (أنْ)، فذكر أنَّ من معانيها الشرطية كـ(إنْ) المكسورة ، فقال في أحد (تنبيهاته) [١]:"وحكى اللحيانى: أنه لغة بنى صُبَاح".

فكون (أنْ) شرطية لغة بنى صُبَاح ،كما أشار ابن الهائم حكايةً عن اللحيانى [٢]، وعزاه ابن مالك (٦٧٢هـ)،وابن هشام (٧٤٥هـ) للكوفيين ، أو لبعضهم [٣]، ووافق الكوفيين في ذلك أبو عبيدة(٢٠٩هـ) [٤]،ورجَّحه ابن هشام من أوجه :[٥]

الأول : توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد ،والأصل التوافق .

فقُرِئَ بالوجهين كلٌّ من قوله تعالى :" أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا "[٦] وكذا قوله :" وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ "[٧] و" أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَن كُنتُمْ قَوْماً

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ٣٤١.

(٢) انظر حاشية الصبان ٣/٢٨٤.ولم تذكر كتب التراجم لوفاته تاريخاً ، ويقال إنه كان حياً قبل سنة ١٨٩ هـ ،وقيل كان حياً قبل ٢٠٧ هـ ، ينظر: معجم المؤلفين ٧ / ٥٦

(٣) انظر التسهيل صـ٢٢٩و المغنى ١/٤٥.

(٤) هذا ما نسبه إليه أبو حيان ، انظر:الارتشاف ٤/١٦٤٢.ولم أقف عليه في كتابه مجاز القرآن.

(٥) انظر المغنى ١/٥٣-٥٤.

(٦) من الآية ٢٨٢ في سورة البقرة ، والقراءة بكسر همزة (إن) لحمزة ، انظر الإتحاف ١٦٦.

(٧) من الآية ٢ في سورة المائدة ، والقراءة بكسر الهمزة لابن كثير وأبي عمرو ، انظر النشر ٢/٢٥٤.

مُسْرِفِينَ "[٨].

[٨] من الآية ٥ في سورة الزخرف ، وانظر القراءة في الاتحاف٣٨٤ .

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله :

٣٥-أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ[١]

الثالث: عطفها على (إنْ) المكسورة في قوله :

٣٦-إمَا أقمتَ وأمَا أنتَ مُرْتحلا فاللهُ يَكْلأُ ما تأتي وما تَذَرُ[٢]

الرواية بكسر (إنْ) الأولى وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، وتعسَّف ابن الحاجب(٦٤٦هـ) في توجيه ذلك ،بأنه لما كان معنى قولك : إن جئتني أكرمتك ، وقولك: أكرمك لإتيانك إياي واحدا ،صحّ عطف التعليل على الشرط في البيت ؟

ولذلك تقول : إن جئتني وأحسنت إليَّ أكرمتك، ثم تقول: إن جئتني ولإحسانك إليّ أكرمتك ، فتجعل الجواب لهما [٣] .

وردَّه ابن هشام ، بأنّ العرب ما فاهت بذلك يومًا ما .[٤]

٥- ومن التخريج على تعدد اللغات في (تنبيهات) ابن الهائم أيضًا ما أشار إليه فى حديثه عن (لعلّ) من أنها تنصب المبتدأ والخبر معًا فى لغة لبعض العرب ،

---

[١] البيت من البسيط للعباس بن مرداس ، ديوانه ١٢٨.

[٢] البيت من البسيط ، مجهول القائل ، انظر شرح شواهد المغني ١١٨/١.

[٣] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٣/١.

[٤] انظر المغني٥٤/١.

٦- فقال

٧- [١]:

"وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب" .

وهى لغة رؤبةَ (١٤٥هـ)وقومِه ، كما زعم ابن سلام(٢٣٢هـ)، وحُكى عن تميم أنهم ينصبون بـ (لعلّ)، وسُمع ذلك فى خبر (إنّ وكأنّ ولعلّ)، وكثُر ذلك فى خبر (ليت) [٢].

ثم أشار فى نهاية (التنبيه) [٣] إلى أنّ عُقيلاً يجرون بها المبتدأ ،كقول شاعرهم:

٣٥- لعلَّ أبى المغوارِ عنك قريبُ [٤]".

وَإنما جُرَّ الاسم بـ"لعلّ" في لغة عُقيل؛ لأنها بمنزلة "لولا" فى أن مجرورها مرفوع المحل،على أنه مبتدأ ، وهي حرف جر شبيه بالزائد، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، وعليه جاء هذا البيت،ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل ربما لإفادة معنى التوقع، كما دخلت "ليت" ؛ لإفادة التمنى، ثم إنهم جَرّوا بها تنبيهًا على أن الأصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الجر، لأنه الإعراب المختص بالاسم. [٥]

٥-التقدير وأثره في الحكم النحوي.

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ٥٠٩.

(٢) انظر الارتشاف ١٢٤٢/٣ والخزانة ٢٣٥/١٠.

(٣) شرح ابن الهائم صـ ٥٠٩.

(٤) عجز بيت من الطويل صدره: فقلتُ : ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً، وهو لكعب بن سعد ،يرثى أخاه أبا المغوار،انظر: الخزانة ٤٢٦/١ وشرح شواهده المغنى ٦٩٧/٢. وهو في: شرح ابن عقيل ٤/٣والتصريح: ٢/ ٢.

(٥) شرح ابن الهائم صـ ١٤٣.

يجدر بي في نهاية الحديث عن التأويل ومظاهره عند ابن الهائم أن أشير إلى ظاهرة كثُرت في تنبيهات ابن الهائم ، لها علاقة بالتأويل ، ألا وهي: التقدير ، فمن معاني التأويل في اللغة :التقدير والتدبير، قال صاحب اللسان: أَوَّل الكلامَ ،وتأوَّله: دَبَّره وقَدَّره[١].

وقد ظهر التقدير في كثير من (تنبيهات) ابن الهائم ، وكان له أثر في الحكم والتوجيه.

فمما أشار إليه ابن الهائم مما يختلف فيه التقدير وينعكس أثره في الحكم النحوي عِدّةّ مسائل ، عنونتها في الآتي:

١. أثر اختلاف التقدير في بيان نوع الجملة من حيث الاسميةُ والفعليةُ.

أورد ابن الهائم فى تنبيهه بعضًا من هذه الجمل التى تحتمل وجهين، مما يقع التردُّد فى نوعها من حيث الاسمية والفعلية ، والشرطية والظرفية، وذلك بسبب اختلاف التقدير، أو اختلاف النحويين، وهو مسبوق فى هذا بابن هشام (٧٦١هـ)الذى أفرد لذلك بابًا، سمَّاه:(باب ما يجب على المسؤول فى المسؤول عنه أن يفصل فيه؛ لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين)[٢] .

قال ابن الهائم : [٣]

" ربما توجد جملة يقع فيها التردُّد فى نوعها، وذلك إما لاختلاف مَذْهب أو تقدير، فمن ذلك " إذا " الشرطية إذا أجيبت بالاسمية، ...ومنها نحو : أفى الدار زيد ؟ وأعندك عمرو ؟ ...ومنها نحو : ماذا صنعت ؟ فيحتمل معنيين: أحدهما : ما

---

[١] انظر لسان العرب ٣٣/١١.

[٢] المغنى ٤٩٣/١ وما بعدها.

[٣] شرح ابن الهائم ٦٧-٦٨.

الذى صنعته ؟ فالجملة اسمية قُدَّم خبرها عند الأخفش [١]، ومبتدؤها عند سيبويه [٢].

والثانى : أىَّ شىء صنعت ؟ فهى فعلية قُدّم مفعولها. فإن قلت: ماذا صنعتَه ؟ فهى بحالها على الأول، ومحتملة للاسمية على الثانى، بأن يقدر " ماذا " مبتدأ، وللفعلية بأن تعتبر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير مقدر بعد " ماذا " لأن للاستفهام الصدْرَ. قلت : هذا مقتضى ما فى المغنى[٣]، وفى بقية الاحتمال للاسمية باعتبار إلغاء " ذا " عند عدم الضمير نظر ؛ لأن " ماذا " كلمة واحدة باعتبار إرادة الاستفهام بمجموعها، وحينئذ لا يمتنع رفعه بالابتداء والإخبار عنه بجملة " صنعت ".

نلاحظ أن ابن الهائم ساق في (تنبيهه) جُمَلاً ، اختلف فيها الحكم باختلاف التقدير، فمن ذلك :

أ-الجملة المصدّرة بـ "إذا" الشرطية ، المجابة بجملة اسمية ، نحو : إذا قام زيد فأنا أُكرمُه، فهذه الجملة يتوقف تحديد نوعها على العامل فى " إذا " :

فمن قال : إن ناصب" إذا " شرطها – وهو قول المحققين [٤]،واختاره أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥]؛حملاً لها على سائر أدوات الشرط، فتكون بمنزلة "متى"، و"حيثما"، و"أيَّانَ"،فى أنها منصوبات بشروطها،فيكون العامل فيها شرطها، ويكون

---

(١) ليست خبرية " ما " صريحة عند الأخفش فكلامه محتمل انظر معانى القرآن ٢١٥/١ وممن نسب إليه ذلك أيضا ابن هشام فى المغنى ٤٩٤/١.

(٢) انظر الكتاب ٤١٦/٢ والمغنى ٤٩٤/١ ودراسات لأسلوب القرآن ٩٨/٣.

(٣) المغنى ٤٩٥/١.

(٤) انظر الجنى الدانى ٣٦٩ والمغنى ١٣٠/١ والهمع ١٨١/٣.

(٥) انظر البحر المحيط ٦٤/١.

ما بعدها ليس فى موضع خفض بالإضافة ؛ لأنّ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف [١]، فحكمها حُكْم الظروف التى يُجازَى بها- فتكون جملة فعلية؛ لأن صدرها وهو جملة الشرط فعلية قد تقدّم ظرفها " إذا " كما تقدم فى "متى تَقُمْ فأنا أقوم".

ومن قال:أن العامل فى " إذا " ما فى جوابها من فعل وشبهه -وعليه الأكثرون ، كما قال السيوطى(٩١١هـ) [٢]، ونسبه المرادى(٧٤٩هـ) [٣] إلى الجمهور ؛ لأنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف- فتكون جملة "إذا قام زيد فأنا أكرمه" جملة اسمية؛ لأنّ صدرها وهو جملة الجواب اسمية، و" إذا " متعلقة به ومضافة إلى جملة الشرط ، ومؤخرة فى التقدير، ونظير ذلك قولك: يومَ يسافر زيدٌ أنا مسافر، وذلك أن " يوم " مضاف إلى الجملة التى تليه، فلا يكون معمولاً لشىء منها، وإنما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها.

والذى يظهر لى فى الجملة المصدّرة بـ(إذا) ، نحو: " إذا قام زيد فأنا أكرمه " أنها جملة فعلية، وأنّ صدر الكلام فعْلٌ ، سواء جُعل عامل " إذا " شرطها، أو ما فى جوابها من فعل أو شبهه.

أما الأول : وهو العامل فيها شرطها ،فظاهر الفعلية.

وأما الثانى : فلأن المانع من عمل الفعل الواقع فى جملة الجواب قائم ، وهو فاء الربط، فإنها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها [٤]، فينبغى أن يقدر فعل يدل على

---

(١) بهذا رَدّ أبو البقاء والحوفى القول بأن "إذا" لا يعمل فيها شرطها لأن ما بعدها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف، وقد رَدّه ابن هشام بأن هذا وارد على من قال إن ما بعدها مضاف إليه. انظر التبيان للعكبرى ٢٧ والمغنى ١/١٣٠-١٣١.

(٢) انظر الهمع ٣/١٨١.

(٣) انظر الجنى الدانى ٣٦٩.

(٤) ذكر المراديّ أنّ أبا البقاء صرح أن الفاء الداخلة فى جواب (إذا) لا تمنع من عمل ما بعد (إذا)،

الجواب ، أى :أُكرمُ زيدًا إذا قام، إلا إذا كان القائل: بأنّ العامل فى " إذا " هو ما فى جوابها من فعل أو معناه لم تعدّ الفاء فيه مانعةً من عملِ ما بعدها فيما قبلها، لأن تقدم الاسم لغرض، وهو تضمّنه لمعنى الشرط الذى له الصدر، جَوّز ذلك [١].

ب–ومن الجمل التى أشار إليها ابن الهائم فى (تنبيهه) مما يقع فيها التردُّد ،قولك : أفى الدار زيد ؟ وأعندك عمرو ؟

فإن قدَّرنا المرفوع " زيد وعمرو " مبتدأً ،خبره متعلِّق الجار والمجرور والظرف المقدَّمين، وصورتهما :زيد كائن فى الدار ، وعمرو مستقِرٌّ عندك، أو مرفوعًا بمبتدأ محذوف، وهو مُغْنٍ عن الخبر ، فالجملة اسمية ذات خبر فى الأولى،وفاعل مُغْنٍ عن الخبر فى الثانية.

وإن قدَّرنا المرفوع فاعلاً للمتعلِّق المحذوف " استقرَّ " كان التقدير :فى الدار استقرَّ زيدٌ،فالمرفوع فاعل لهذا المتعلِّق الذى حُذِف،وبقى فاعله، ثم انتقل عملُه إلى الظرف، فتكون الجملة ظرفية؛لأن المرفوع فاعل بـ "استقر"،ثم حذف،وانتقل عمله إلى الظرف [٢].

<u>والأول أظهر</u> – أعنى : تقديره جملةً اسميةً على أن المرفوع فاعل سد مسد الخبر–؛ لاعتماد الظرف أو الجار والمجرور على الاستفهام، أو: أنه مبتدأ مؤخر ،حُذِف خبره؛ لدلالة شبه الجملة عليه، فعلى كلٍّ فالجملة اسمية.

كما أن التقدير الثانى أنه فاعل للمتعلِّق المحذوف فيه تأوّل وتكلّف،من حذف المتعلّق " استقرّ "، ثم انتقال العمل إلى الظرف،ثم انتقال الضمير إليه – إذا

وذكر الحَوْفىّ والزمخشرىّ أن العامل فى " إذا جاء نصر الله والفتح... فَسَبِّح" ، وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع كما قال أبو البقاء، وفيه نظر. انظر: الجنى الدانى ٣٧٠ والكشاف ٣٦٤/٣والإملاء ٢٩٨/٢.

(١) انظر حاشية الشُمُنّى ١١٧/٢.

(٢) انظر المغنى ٤٩٣/١.

كان الفاعل ضميرًا ، كما فى: خالد فى الدار، أى :استقرّ فى الدار – وكلّ هذا خلاف الأَوْلى، فكونها جملةً اسميةً أَوْلى وأظهر.

ج–ومن الجمل التى أشار إليها ابن الهائم مما يقع فيها التردد : ماذا صنعتَ ؟ فهى محتملة للوجهين على حسب التقدير فى " ماذا " فإن جعلتها مركّبة من "ما" الاستفهامية المبتدأ ، و"ذا" الموصولة الخبر ، أو العكس ،فهى جملة اسمية، وإن جعلتها بِرُمّتها اسم الاستفهام – على إلغاء "ذا" – فهى مفعول به لـ "صنعتَ" مقدّم، والتقدير : أىَّ شىءٍ صنعتَ؟، وهذا ما ذكره ابن هشام(٧٦١هـ) فى كتابه (المغنى) [١]،واعترضه ابن الهائم فى التقدير الثانى ،فمع إلغاء "ذا" فهى اسمية ، على اعتبار أنّ " ماذا " كلمة واحدة ، باعتبار إرادة الاستفهام بمجموعها، فلا يمنع أن تكون مبتدأً ،وأنّ جملة "صنعتَ" الخبر، وحذف العائد فى جملة الخبر، لأنّ " ماذا " بهذا الاعتبار لفظ عام [٢].

والحقّ مع ابن الهائم ،فقد أجاز النحاة – باتفاق [٣] – حذف العائد المنصوب من خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ " كُلّ " أو ما يشبهه فى العموم والافتقار، فى غير ذلك، كقراءة من قرأ : " وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى " [٤] ، ومثال ما يشبه " كُلّ " فى العموم نحو: امرؤ يدعو إلى خير أُجِيبُ ،وآمِرٌ بخير ولو صبيًا أُطِيعُ [٥]، بل حتى فى غير "كل" أو ما يشبهها ، فقد أجاز البصريون رفعه فى الاختيار ، خلافًا للكوفيين محتجِّين بقراءة بعض السلف : " أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ

(١) انظر المغنى ٤٩٤/١-٤٩٥.

(٢) انظر شرح ابن الهائم ٦٨/١.

(٣) انظر التسهيل ٤٨ وشرح الكافية الشافية ٣٤٥/١.

(٤) من الآية ١٠ في سورة الحديد والقراءة فى الحجة ٢٢٦/٦.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣٤٦/١.

يَبْغُونَ " [١] برفع " حُكْم " على الابتداء [٢].

فكأنّ ابن الهائم جعلَ "ماذا" فى قولك : ماذا صنعت؟ لفظًا يدل على العموم فأشبه " كُلّ " فى جواز حذف العائد المنصوب من "صنعت" .

فإذا قلت : ماذا صنعتَه ؟– بذكر الضمير – اختلف الحكم باختلاف التقدير:

فعلى التقدير الأول : أن " ماذا " مكونة من " ما " المبتدأ و" ذا " الخبر، أو " ما " الخبر المقدَّم و"ذا" المبتدأ المؤخر، فهى بحالها جملة اسمية لا يقع فيها تردد.

وعلى التقدير الثانى بأن " ماذا " برمتها اسم استفهام، فهذه مما يقع فيها التردُّد فتحتمل الاسمية ، بأن يقدّر " ماذا " مبتدأ و" صنعتَه " الخبر، وتحتمل الفعلية بأن تُجْعلَ مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير مقدّراً بعد "ماذا " لا قبله؛ لصدارة الاستفهام، كأن التقدير : ماذا صنعتَ صنعتَه؟ [٣].

٢– الجمل المختلَف فيها بين الاستئناف وغيره ، بناءً على اختلاف التقدير.

وقد أشار ابن الهائم في (تنبيهاته) إلي طرَفٍ من ذلك ، فقال:[٤]

" من الجمل ما يَحتمل الاستئناف وغيره ، نحو: نعم الرجل زيدٌ، فإنَّ (نعم الرجل) مستأنفة ،بتقدير أن تعربَ (زيد) خبر مبتدأ مضمر، أو يضمر خبره، وإلا ،فهى مرفوعة المحلّ على الخبرية،ونحو : الجملة المنفيّة بـ " لا " ،وما بعدها،فى قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ " إلى

(١) من الآية ٥٠ في سورة المائدة ،وانظر القراءة فى المحتسب ٢١٠/١ ومختصرفي شواذ القراءات ص ٣٢.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣٤٧/١.

(٣) انظر المغنى ٤٩٤/١–٤٩٥ وشرح ابن الهائم ٦٨/١

(٤) شرح ابن الهائم ١٢٠/١–١٢١.

قوله : أَكْبَرُ [١] ، قال الزمخشرى [٢] :

الأحسن والأبلغ أن يكنَّ مستأنفاتٍ على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانةً من دون المسلمين،ويجوز أن يكون "لا يألونكم" و"قد بدت " صفتين، أى بطانة غيرَ مانعتِكم فسادًا،باديةً بغضاءهم [٣]".

أ- أشار ابن الهائم في (تنبيهه) السابق إلى نوعين من الجمل، التي تحتمل الاستئناف وغيره:

أحدهما : ما إذا حُمِل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلام ، نحو : نعم الرجل زيد، فإنك إذا أعربت " زيد " خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو زيد، فهى جملة مستأنفة، و"هو" استئناف بيان للرجل، وتكون أيضًا جملة : "نعم الرجل" مستأنفة بتقدير هذا الإعراب، أو بتقديره مبتدأً ، خبره مضمرٌ، وإذا جعلته مبتدأ وما قبله الخبر،فهو مفرد لا استئناف فيه، وكذا جملة " نعم الرجل " على هذا التقدير جملة فى محل رفع خبر، فليست استئنافية.

ثانيهما : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك – أعنى إلى تقدير جزء لكونه جملة تامة- وذلك كثير جدًا، منه الجملة المنفية ،وما بعدها ،فى قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ"[٤] .

فنحن أمام جملة منفية " لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً " ، بعدها ثلاث جمل : " وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ " " قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ " " قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ " ، وهذه الجمل الثلاث

---

(١) من الآية ١١٨ في سورة آل عمران.

(٢) الكشاف ٣٤٥/١.

(٣) انظر المغنى ٥٠٤/١.

(٤) من الآية ١١٨ في سورة آل عمران.

الأُوَل – الجملة المنفية، والجملتان بعدها– تحتمل ثلاثة أوجه[١]:

<u>الوجه الأول</u> : أنها مستأنفات لا محل لها من الإعراب،جيء بها ؛ لبيان حال الطائفة الكافرة حتى ينفروا منها، فلا يتخذوها بطانة ، وهذا الوجه حسَّنه الزمخشرى(٥٣٨هـ)، وأبو حيان(٧٤٥هـ)، والسمين الحلبى(٧٥٦هـ) [٢].

فهن مستأنفاتٌ للتعليل على طريق الترتيب، بأن يكون اللاحقُ علّة السابق ، إلى أن تكون الأولى علة للنهى، ويتم التعليل بالمجموع، أى لا تتخذوا منهم بطانة ؛ لأنهم لا يألونكم خبالا ً؛ لأنهم يودون شدة ضَرَرِكم، بدليل أنه قد تبدو البغضاء من أفواههم ، وإن كانوا يخفون الكبير،لكن لا يحسن ذلك فى "قد بينا" إذ لا يصلح تعليلاً لبدوِّ البغضاء من أفواههم،وتصلح تعليلاً للنهى " لا تتخذوا " أى: فإنا بيّنا الآياتِ الدالةَ على وجوب معاداة أعداء الله تعالى، وإن كان الأحسن أن يكون ابتداء كلام، ولا يبعد أن يكون قول الزمخشري(٥٣٨هـ): "مستأنفات كلها" إشارة إلى ما سواه [٣].

<u>الوجه الثانى</u> : أن هذه الجمل فى موضع نصب صفة لـ " بطانة "، أى بطانةً غيرَ مانعتِكم فسادًا باديةً بغضاءَهم،وقد منع الواحدي (٤٦٨هـ) – كما نقل عنه – هذا الوجه ؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: لا تتخذ صاحبًا يؤذيك،أحبّ مفارقتك [٤].

<u>الوجه الثالث</u> : أن هذه الجمل فى محلّ نصب حال، فجملة :" لا يألونكم " حال، وصاحب الحال " بطانة " وإن وقعت نكرة،إلا أنها خُصِّصَت بالوصف " من دونكم "

---

(١) انظر هذه الأوجه فى الكشاف ٣٤٥/١ والدر المصون ٣٦٤/٣ والمغنى ٥٠٤/١.

(٢) انظر الكشاف ٣٤٥/١ والبحر المحيط ٣٨/١ والدر المصون ٣٦٤/٣ – ٣٦٨ .

(٣) انظر حاشية الشمنى ١٢١/٢ وحاشية الأمير ٤٨/٢.

(٤) لم أقف عليه في كتابيه : الوسيط ، و الوجيز.وانظر رأيه في تفسير الرازى ٢١٧/٨ والمغنى ٥٠٤/١.

،فقاربت المعرفة،وجملة :"وَدُّوا" حال من الضمير المستكن فى "يألونكم"،و" قد " معه مُرَادةٌ، وكذا جملة :" قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء"، فهى حال من الضمير المستكن فى: "يألونكم" أيضًا [١].

وأرى أن الأوجه والأحسن والأبلغ: أن تكون هذه الجمل استئنافيةً؛ تعليلاً للنهى الذى قبلها فى قوله :" لا تتخذوا " .

ووجه الأبلغية : أنَّ بيان التعليل أكثرُ فائدةً،كما أن الصفة والحال كلّ منهما يُوهِم خلاف المراد،بل هو بعيد عن فهم الكلام الفصيح ؛ لأنهم قد نُهُوا عن اتخاذ بطانة كافرة، ثم نبّه على أشياءَ، مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين ،ووداة مشقّتِهم، وظهور بغضهم، والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما، وأيضًا فالصفة توهم أن البطانة من الدون قد تتصف بهذه الصفة، وقد لا، مع أنها كذلك دائمًا [٢].

وخروجًا من هذا كله ، فالأَوْلى أن تكون هذه الجمل استئنافيةً ؛جيء بها تعليلاً للنهى عن اتخاذ هذه البطانة، والله تعالى أعلم.

ب-ومن ذلك أيضا : جواب الشرط غير المقترن بالفاء إذا كان مضارِعاً مرفوعاً ، نحو : إن قام زيد أقومُ ، وفيه يقول في (تنبيهه)المتعلِّق بذلك[٣] :

" من الجمل ما اختُلف فيها: أهى مستأنفة، أم لا ؟ فمنها جواب الشرط بلا فاءٍ، إذا كان مضارعًا مرفوعًا، نحو : "أقومُ" ،من قولك : إن قام زيد أقومُ، فسيبويه [٤] يراه مؤخرًا من تقديم، وأن الأصل أقوم إن قام زيد، وأن الجواب محذوف، والمبرِّد

---

(١) انظر الدر المصون ٣/٣٦٤.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٤٥ والبحر المحيط ٣/٣٨ وحاشية الأمير ٢/٤٨.

(٣) شرح ابن الهائم ٢/١١٩-١٢٠.

(٤) انظر الكتاب ٣/٦٨.

[١] يرى أنه على إضمار الفاء، فجملة "أقوم" على الأول مستأنفة لا محل لها، وعلى الثانى فى محل جزم... ".

أشار ابن الهائم فى (تنبيهه) السابق إلى أنّ من الجمل ما جرى فيها خلاف بين الاستئناف وغيره،وذكر منها في (التنبيه) جواب الشرط، إذا كان فعلاً مضارعًا مرفوعًا مجرّدًا عن الفاء، نحو: إن قام زيد أقومُ.

فمن جعلَه فى نيّة التقديم كأنّ الأصل: أقومُ إن قام زيد،-وهذا رأى سيبويه(١٨٠هـ)[٢] يراه مؤخّرًا من تقديم، على أنَّ الأصل كما قلت: أقومُ إن قام زيد، والجواب محذوف- فتكون جملة "أقوم" جملةً استئنافيةً ، دالّةً على الجواب المحذوف.

ومن جعله جوابًا للشرط على إضمار الفاء، والتقدير : إن قام زيد فأنا أقوم،- وهذا تقدير المبرِّد(٢٨٥هـ)-، فتكون الجملة هنا فى محل جزم جوابًا للشرط، وليست مستأنفة.

وأرى أن تقدير سيبويه أَوْلى، وأنَّ كونَ الجملة استئنافية أرجح من كونها جوابًا للشرط على تقدير الفاء ؛ لأنّ تقدير الفاء وإن كان يَطّرد تقديره في كل موضع، عكس التقديم والتأخير، لكنه مخصوص بالضرورة ، أو الندور ، كما فى قول القائل: مَنْ يَفْعَلِ الحسنات اللهُ يَشْكُرُها...، وبيت زهير: وَإِنْ أَتَاه خليلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ.... ، وحديث اللُّقَطة[٣].

ويؤيد هذا -أعنى كون الجملة استئنافية ،وأن الجواب محذوف-:أنه قد استقرّ من قواعدهم أن الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضى لفظًا

---

(١) انظر المقتضب ٢/٧٠-٧١. وانظر رأيه فى المغنى ١/٥٠٥

(٢) الكتاب ٣/٦٦ وانظر رأيه فى المغنى ١/٥٠٥.

(٣) سبق تخريج هذه الشواهد ص: ١٨، ٣٦.

ومعنى،أو معنى ،كالمضارع المجزوم بـ"لم".

ووجه التأييد :ضعفُ أداة الشرط حينئذٍ عن العمل فى الجواب ؛لحيلولة الماضى بينها وبينه، غير معمول فيه، بخلاف ما إذا كان الشرط مضارعًا، فلا تضعف الأداة عن العمل فى الجواب لعملها فى الشرط [١] ، لا يجيء على خلاف ذلك إلا في الضرورة، وكلامنا نحن في حالة السَّعَة [٢].

٣- ما يحتمل الإنشاء والخبر ؛ تبعاً لاختلاف التقدير.

أشار ابن الهائم إلى شيءٍ من هذا، فقال في أحد (تنبيهاته) [٣]:

"من الجمل ما يحتمل الإنشاء والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، كقوله تعالى : " قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا"[٤] فجملة " أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا" تحتمل الدعاء ،فتكون معترِضة، والإخبار، فتكون صفة ثانية..."

ومفاد (تنبيهه) أنّ هناك من الجمل ما يحتمل الإنشاء والخبر، فيختلف تقديرها، من ذلك ما ساقه كشاهد على هذا قول الله عز وجل : " قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا"[٥] .

فإن جملة " أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا " تحتمل الإنشائية؛ لكونها فى معنى الدعاء على تقدير : لِينعم الله عليهما، والدعاء من ضروب الإنشاء،ولو كان بلفظ الماضي كما هنا ، فتكون فى هذا التوجيه جملة إنشائية معترِضة بين الفعل : (قال) ، ومقوله: " ادخلوا عليهم الباب " [٦].

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٥٠٥/١ وحاشية الشمنى ١٢١/٢-١٢٢.

(٢) انظر حاشية الشمنى ١٢١/٢-١٢٢.

(٣) شرح ابن الهائم ١٣٨.

(٤) من الآية ٢٣ في سورة المائدة.

(٥) من الآية ٢٣ في سورة المائدة.

(٦) انظر الدر المصون ٢٣٣/٤ والمغنى ٥٦٢/١.

وتحتمل الخبرية ، فتكون صفة ثانية لـ " رجلين " ؛ لأنَّ شبة الجملة " من الذين يخافون " متعلق بمحذوف " صفة لـ " رجلان " وهى الصفة الأولى ، وتكون جملة " أنعم الله عليهما " صفة ثانية، وهذا قول أكثر المعربين [١].

وأرى أن الأَوْلى أن تكون الجملة صفةً ثانيةً لـ " رجلين " والصفة الأولى هى الجار والمجرور " من الذين يخافون " ؛ لأنّ كونها صفة ثانية بعد الجار والمجرور يتناسب مع أفصح الاستعمال فى الترتيب ، الذى يتناسب مع القرآن، الذى لا ينزل إلا على الأفصح، ووجه ذلك : أنه جيء هنا على الأفصح من كونه قدّم الوصف بالجار على الوصف بالجملة؛ لقربه من المفرد [٢].

٤- ما يحتمل الخبرَ وغيره.

ومن ذلك ما أشار إليه من تعقُّب ابن هشام (٧٦١هـ)لابن الشجرى(٥٤٢هـ)، في قوله تعالى : "فَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ "[٣]،حيث جعل ابن الشجرى (عليكم) خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) [٤]، وردَّه ابن هشام [٥].

قال ابن الهائم [٦]:"ربما يقع بين الاسم الواقع بعد "لولا" أو بين جوابها ما يحتمل الخبر وغيره، فمن ذلك قوله تعالى: "فَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ " [٧]، زعم ابن

---

(١) انظر مشكل مكى ٢٢٤/١-٢٢٥ والتبيان للعكبرى ٤٣٠ والدر المصون ٢٣٣/٤ والمغنى ٥٦٢/١.

(٢) انظر الدر المصون ٢٣٣/٤.

(٣) من الآية ٦٤ في سورة البقرة.

(٤) انظر الآمالى ٥١١/٢.

(٥) انظر المغنى ٥٦٤/١.

(٦) شرح ابن الهائم صـ ٢٩١-٢٩٢.

(٧) الآية ٦٤ في سورة البقرة.

الشجرى أن (عليكم) خبر المبتدأ، وأنه من قَبيل ما ذُكر فيه الخبر[١]، قال فى المغنى: وهذا غير متعيّن؛ لجواز تعلّقه بالفضل..." [٢].

والواضح من التنبيه :

أنّ ابن الشجرى(٥٤٢هـ) جعل " عَلَيْكُمْ " من قول الله تعالى " فَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ " خبرًا للمبتدأ الواقع بعد " لولا "،وقد ذكر ابن الشجرى(٥٤٢هـ) ذلك فى(أماليه)،كدليل منه على ظهور خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" ،منبّهًا على أن الخبر بعد " لولا " لا يلزم حذفه، بل : يجوز حذفه ، وذِكْره. [٣] وهو ليس بدعًا فى ذلك ،بل هو رأى الرمانى(٣٨٤هـ)[٤]والشلوبين (٦٤٥هـ) [٥]، واختيار ابن مالك(٦٧٢هـ) [٦]، فهم يرون أن الخبر بعد "لولا" ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل : إذا كان كونًا مطلقًا غيرَ مقيّد وجب حذفه ،نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، فيُحذف لعلم السامع به؛ لأنّ تقديره : موجود ،أو نحوه، وإن كان مقيّدًا ، وثَمَّ دليل يدلّ عليه ،جاز إثباته ،وجاز حذفه، كقولك: لولا أنصار زيد لهلك، أى: نصروه،أوحَمَوْهُ، فهذا يجوز إثباته لكونه مقيّدًا،وهناك ما يدلّ عليه،ولهذا أعرب–أي: ابن الشجرى – (عليكم) فى الآية خبرًا للمبتدأ الواقع بعد "لولا"، فالخبر على ما ذهب إليه هو الظرف "عليكم"، فهو معمول للخبر المحذوف متعلّق به ، وهو يغنى عن المحذوف ، فأقيم المتعلّق مقام الكون العام المقدر.

---

(١) انظر الأمالى ٥١١/٢.

(٢) انظر المغنى ٣٦٠/١ ،٥٦٤.

(٣) الأمالى ٥١١/٢.

(٤) انظر رأيه فى الارتشاف ١٠٨٩/٣ والمساعد ٢٠٩/١.

(٥) انظر الارتشاف ١٠٨٩/٣ ، والمغنى ٣٦٠/١ وأومأ إلى هذا فى التوطئة ٢١٩.

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٧٦/١ وشواهد التوضيح والتصحيح ٦٥.

وقد تعقّبه ابن هشام فى موضعين من كتابه، مفادهما : أن هذا غير متعيّن ؛لجواز تعلّق الظرف (عليكم) بـ"فضْل"،وهو مصدر يجوز التعلّق به، والخبر محذوف تقديره موجود، أو شبهه [١].

وهو بهذا الردّ والتعقّب يوافق مذهب البصريين[٢]،فى أن خبر المبتدأ يحذف بعد"لولا" وجوبًا مطلقًا" [٣]،ووافقهم فى هذا الجرجانى(٤٧١ هـ) [٤] ، والواسطي(٦٢٦هـ) [٥]،وابن عصفور(٦٦٩هـ) [٦]، وابن أبى الربيع (٦٨٨ هـ) [٧]، وذلك بناءً على أنه لا يكون الخبر-عندهم -إلا كونًا مطلقًا، تقول: لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك، ولا يجوز – عندهم – لولا زيد قائم.

وإنما التزم حذف الخبر عندهم ؛ لما فى " لولا " من معنى الوجود، ولهذا رَدّ ابن هشام(٧٦١هـ) على ابن الشجرى(٥٤٢هـ) فى جوازه ظهور خبر "لولا"، مستدلاً بهذه الآية، على أن هذا غير متعيّن ؛لجواز تعلّق الظرف "عليكم" بـ"فَضْل"، ويكون الخبر محذوفًا ،تقديره: "موجود"؛لأنه لو جعل (عليكم) الخبر لكان (فضل الله) خاصًا محدّدًا بفئة معينّة ،هم المخاطبون فى الآية، لكن فى تقدير الخبر بموجود ،أو غيره، إطلاق وعموم،وهو ما يقتضيه الحال.

وأرى أن الراجح هو رأى ابن الشجرى(٥٤٢هـ) ورفاقه، فى أنه لا يلزم حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" لزومًا مطلقًا، بل فيه تفصيل – كما سبق ذكره – ويشهد لذلك

---

(١) انظر المغنى ٥٦٤/١،٣٦٠.

(٢) انظر الكتاب ١٢٩/٢ ونسبه إلى سيبويه أبو جعفر النحاس فى إعرابه ٤٨٧/١.

(٣) انظر شرح المفصل ٩٥/١ وشرح ابن الناظم ١٢١ والكافى ٤٥٨/٢ والجنى الدانى ٥٩٩.

(٤) انظر المقتصد ٢١٨/١.

(٥) انظر شرح اللمع ٣٢.

(٦) انظر شرح الجمل ٤١٢/٢.

(٧) انظر الكافى ٤٥٨/٢، ٢٩٧ والبسيط ٥٩٣/١ – ٥٩٤.

السماع الذي ظهر فيه الخبر بعد (لولا)،مما يدل على أن حذفه ليس مطلقا، كقول القائل :

٣٦-لَـوْلاَ زُهيـرٌ جَفـاني كنـتُ مُنْتَصِـرا ولـم أكـن جانـًا بالسلم إن جنحـوا [١]

وقول القائل:

٣٧-فـواللهِ لـولا فـارسُ الجـونِ مـنهم لآبـوا خَزَايـا والإيـابُ حبيـبُ [٢]

وقول الآخر :

٣٨-فلـولا بَنُوهـا حولَهـا لَخَبَطْتُهـا كخبطـةِ عصـفورٍ ولـم أتلعـثمِ [٣]

وقول الآخر :

٣٩-لولا ابنُ أوسٍ نَأَى ما ضيم صاحبُه يومًا ولا نَابَه وَهْنٌ ولا حَذَرٌ [٤]

وقول الآخر :

---

(١) البيت من البسيط ، لا يعرف قائله ، وانظره في شواهد التوضيح ٦٦ وحاشية الصبان ٧٢/٤.

(٢) البيت من الطويل لعلقمة في ديوانه٤٣ ، وهو من شواهد البسيط لابن أبي الربيع ٥٩٤/١

(٣) البيت من الطويل ، ونسب للزبير بن العوام ، انظره في ابن الناظم ١٢١و المغني ٥٦٣/١

(٤) البيت من البسيط، ونسب لابن المعتز وليس فى ديوانه،- وهو ليس من عصر الاحتجاج- لأنه توفي ٢٩٦هـ ، وهو من شواهد: أسرار البلاغة ٣٣٤ وشواهد التوضيح ٦٦ وشرح الأشموني٣٨٤/١.

٤٠-لولا أبوكَ ولا بعده عمرُ ألقت إليك مُعَدُّ بالمقاليدِ [١]

وعليه ، فلا ثَمّ مانع من جعل (عليكم) فى الآيات خبرًا للمبتدأ الواقع بعد "لولا" على اعتبار أنه كون مقيد دل عليه دليل، كما تقول: هل زيد محسنٌ إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكتُ، أى لولا زيد محسن إلىّ، إن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتّه. والمعنى واضح على الرأيين. [٢]

٨- <u>ما يحتمل الجوابَ وغيره.</u>

ذكر ابن الهائم بعض أمثلة خفى كونها جوابًا للقسم ؛ تبعاً لاختلاف التقدير.ومن ذلك قوله في أحد (تنبيهاته) [٣]:" ومما يحتمل الجوابَ وغيرَه قول الفرزدق:

٥٠- تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[٤]

فجملة النفى إما جواب لـ"عاهدتنى" فلا محل لها من الإعراب، أو حال من الفاعل، أو حال من المفعول، أو من كليهما، فمحلها النصب".

ذكر ابن الهائم في (تنبيهه) أنّ جملة " لا تَخُونُنى " تحتمل وجهين :

<u>الوجه الأول</u> : أن تكون لا محلّ لها من الإعراب جوابًا للقسم المفهوم من " عاهدتَنِى "، كما ورد فى قول القائل

---

(١) البيت من البسيط ، نسبه العينى ١/ ٣٤٢ لأبى عطاء السندى ، ونسب لمسلم بن الوليد، وقيل لصريع الغواني ، وليس من عصر الاحتجاج ، وهو من شواهد: شرح ابن عقيل ١٤٩/١

(٢) انظر الجنى الدانى ٥٩٩ – ٦٠٠.

(٣) شرح ابن الهائم صـ ١٠٩-١١٠.

(٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ٣٢٩/٢ .

٥١-أَرَى مُحْـــرِزًا عَاهدتُـــه لَيُـــوافِقَنْ فكـــان كمـــن أغريتـــهُ بخـــلافِ [١]

حيث جاءت جملة " ليوافقن " جوابًا لعاهدته ، المنزّل منزلة القسم، فكذلك هنا فى بيت الفرزدق.

الوجه الثانى : أن تكون فى محل نصب حال من الفاعل ،وهو التاء فى "عاهدت"، أى فى حال كونك غير خائن لى، أو حال من المفعول ،وهو الياء فى "عاهدتنِى"، أو من كليهما، على أنه أراد ملاحظته فيهما معنى، وإلا فالحال النحوية إنما تكون من واحد، ثم يلزم من ملاحظته فى أحدهما ملاحظته فى الآخر، أى غير خائن لى أو غير مخون لك [٢].

وأرى أن الوجه الأول – أعنى كونها جوابًا للقسم – أظهر، لاسيما وأن المعنى يؤيد ويشهد للجوابية [٣] ؛ لأن المعنى على المعاهدة ، والحَلِف على ذلك ، ، لا على الحلف فى هذه الحالة على شىء آخر.

وقد يحتج للحالية بنظيرها فى قوله :

٥٢-ألـم تَرَنِـى عاهـدتُ رَبِّـى وإنّنـي لَبَـــيْن رِتَـــاجٍ ،قائمًـــا ومَقَـــامِ

علـــى حَلْفَـــةٍ لا أَشْـــتِمُ الـــدهرَ مُسْـــلِمًا ولا خَارجًـــا مـــن فِـــىّ زُورُ كَـــلاَمِ [٤]

ووجه الاستدلال :وقوع جملة "لا أشْتِمُ" المضارع المنفية فى محل نصب على الحال ، بدليل عطف "خارجًا" على محلها، فكأنه قال: حلفتُ غيرَ شاتمٍ ولا

---

(١) البيت من الطويل مجهول القائل، وهو فى شرح الكافية الشافية ٨٥٨/٢ والمغنى ٥٢٩/١. وموصل الطلاب ٦٧/١

(٢) انظر حاشية الأمير ٥٩/٢.

(٣) انظر المغنى ٥٢٩/١.

(٤) البيتان من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٢١٢ .وانظر الكامل ١٢١/١والمقتضب١٩١/١ والمغني ٥٢٩/١

خارجًا، فتكون جملة " لا تخوننى " فى شاهدنا : تعشَّ فإن عاهدتنى.... فى محل نصب حال، قياسًا على نظيرتها "لا أشتم" [١].

والذى عليه سيبويه (١٨٠هـ)والمبرِّد(٢٨٥هـ) والمحقّقون [٢] : أن "خارجًا" اسم الفاعل في وضع موضع المصدر(مفعول مطلق)، أراد: لا أشتم الدهر مسلماً، ولا يخرج خروجاً مِنْ فيِّ زور كلام، لأنه على ذا أقسم، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل، يقال: ماءٌ غور، أي غائر، كما قال الله عز وجل: "إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً" [٣]،و رجل عدلٌ، أي عادل، ويوم غمّ، أي غامّ، وهذا كثير جداً فعلى هذا جاء المصدرعلى فاعل، كما جاء اسم الفاعل على المصدر، يقال: قم قائماً، فيوضع في موضع قولك: قم قياماً.

وكان عيسى بن عمر(١٤٩ هـ)يقول: إنما قوله: "لا أشتم" حال، فأراد: عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شاتمٍ ولا خارجٍ من في زوركلام، ولم يذكر الذي عاهد عليه. [٤]

وعليه ، فيكون الأصل لا يخرُج خروجًا، ثم حذف الفعل (يخرج)،وأنيب الوصف"خارجًا " مناب المصدر؛ لأن المراد أنه حَلَف بين باب الكعبة ومقام إبراهيم أنه لا يشتُم مسلمًا فى المستقبل ، ولا يتكلم بزور، لا أنه حَلَف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىءٍ آخر. [٥]

---

(١) انظر المغنى ٥٢٩/١.

(٢) انظر الكتاب ١٧٣/١ والكامل للمبرد ١٠٢/١والمغنى ٥٢٩/١وشرح شواهده للبغدادى ٢٤١/٦

(٣) من الآية ٣٠ في سورة الملك .

(٤) انظر المغنى٥٢٩/١ وشرح شواهده للبغدادى ٢٤١/٦ وشرح شواهد الشافية ٧٢.

(٥) انظر الكامل للمبرد ١٠٢/١.

٦-تَرَدُّد (مَنْ) بين الموصولة والموصوفة.

ذكر ابن الهائم بعض الأمثلة لاحتمال (مَنْ) للموصولة والموصوفة، والذي يعيّن أحدَهما التقديرُ ، فقال في التنبيه المتعلِّق بذلك :[١] "قد تتردّد (مَنْ) بين الموصولة والموصوفة ،كقوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ " [٢] ، فجزم جماعة [٣] بأنها: موصولة،وآخرون [٤] بأنها موصوفة، واستبعده فى المغنى بقلّة استعمالها [٥].

وقال الزمخشرى [٦] : إن قدرت (أل) فى " الناس " للعهد فموصولة مثل : " وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ"[٧]، أو للجنس فموصوفة مثل : " مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ" [٨] ".

فمفاد كلام ابن الهائم في (التنبيه) أن (مَنْ) تحتمل أن تكون موصولة ، أى: الذى يقول، وهو رأي جزم به أبو حيان(٧٤٥هـ) ؛معلّلاً ذلك الجزَم أو الاختيار، بأنه الراجح من حيث المعنى ، ومن حيث التركيبُ الفصيح، ألا ترى جَعْلَ (من) نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعت فى مكان يختص بالنكرة فى أكثر كلام العرب، وهذا الكلام- أعنى الآية - ليس من المواضع التى تختص بالنكرة، أما أن تقع فى

---

(١) شرح ابن الهائم ٢/٣٥٠.

(٢) من الآية ٨ في سورة البقرة .

(٣) هو أبو حيان حيث قال فى البحر ١/٥٤ : " والذى نختار أن تكون موصولة." .

(٤) هو العكبرى. انظر التبيان ٢٤ والإملاء ١/١٦.

(٥) انظر المغنى ١/٤٣٣.

(٦) انظر الكشاف ١/١٢٨.

(٧) من الآية ٦١في سورة التوبة.

(٨) من الآية ٢٣ في سورة الأحزاب.

غير ذلك، فهو قليل جدًا [١].

ووافقه فى هذا الاختيار السمين الحلبى(٧٥٦هـ) [٢]، وهما – أعنى أبا حيان والسمين – مسبوقان فى ذلك بعلى بن حمزة الكسائى(١٨٩هـ) [٣].وعليه فتكون الجملة بعدها لا محل لها ؛ لأنها صلة الموصول.

وتحتمل أن تكون (مَنْ) في الآية نكرة موصوفة، أى: فريق يقول، وهو رأي جزم به العكبري(٦١٦هـ) ، حيث استضعف أن تكون موصولة ؛ معلِّلاً ذلك بأن (الذى) يتناول أقوامًا بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام، لا يخص قومًا بعينهم [٤] . وعليه فتكون الجملة بعدها في موضع رفع ؛ لأنها صفة المبتدأ.

أماالزمخشرى(٥٣٨هـ) فوقف موقفًا وسطًا ، بأن جَعْلَها نكرة موصوفة ، أو موصولة متوقِّف على نوع (أل) فى (الناس)، فإن كانت للعهد كانت موصولة ، وإن كانت (أل) للجنس كانت (مَنْ) نكرة موصوفة .

وأرى أن ما ذهب إليه الزمخشرى(٥٣٨هـ) أرجح، وأن (مَنْ) فى الآية تحتمل الوجهين: الموصولة والموصوفة، ولا داعى للجزم بأحدهما.

ويؤيّده ورود السماع الدالّ على ذلك، فقد أنشد الفراء قول القائل [٥] :

---

(١) انظر البحر ٥٤/١.

(٢) انظر الدر المصون ١١٧/١.

(٣) انظر : رأيه فى التذييل والتكميل ١١٧/٣، ١١٩ والمغنى ٤٣٣/١ و الهمع ٣١٤/١-٣١٦.

(٤) انظر التبيان ٢٤.

(٥) انظر معانى القرآن ٢١/١، ٢٤٥.

٥٣-فَكَفَى بنا فَضْلا على مَنْ غيرِنا حُبُّ النَّبِي مُحَمَّدٍ إيَّانا [١]

وكذا قول الفرزدق :

٥٤-إنّي وإيَّاك إذْ جَلّتْ بأرحُلنا كَمَنْ بَوادِيه بعد المَحْلِ مَمْطُورِ [٢]

فالشأن نفسه فى الشاهدين السابقين، فـ(مَنْ) فى البيتين تتردّد بين الموصولة والموصوفة، ففى قوله: مَنْ غيرِنا... (مَنْ) نكرة و (غيرِنا) بالجر نعت لـ(من) ولا يضر إضافة (غير) إلى الضمير لكونها متوغلةً فى الإبهام، فلا تفيد الإضافة إلى المعرفة تعريفًا، ويجوز- أيضًا- أن تكون (مَنْ) موصولة ، وترفع (غيرُنا) إذا جعلته صلة بإضمار "هو" [٣].

وكذا فى قول الفرزدق: " كمن بواديه " يحتمل أن تكون (مَنْ) نكرة موصوفة على تقدير كرجُلٍ بواديه، وتكون (بواديه) صفةً لـ(مَنْ) وليس بصلة، يدل على ذلك وصفه إياه لـ (ممطور) وهو نكرة، ويجوز أن تكون موصولة وصلتها (بواديه) و"ممطور" بدل منه [٤].

وهذا يرجح أنّ (مَنْ) فى الآية تحتمل الوجهين ،والذى يرجّح أحدهما على الآخر يتوقّف على قرينة، كتلك التى ذكرها الزمخشرى(٥٣٨هـ) من أن هذا متوقّف على نوع " أل " فى الناس،أهى للعهد فتكون (مَنْ) موصولة،أم للجنس فتكون

---

(١) البيت من الكامل ، لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩ والخزانة ١٢٠/٦. ونسب لحسان في الأزهية ١٠١، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٢ والهمع ٩٢/١.

(٢) من البسيط للفرزدق فى ديوانه ٢٦٣ ، وهو من شواهد سيبويه ١٠٦/٢والمغني ٤٣٢/١.

(٣) انظر المغنى ٤٣٢/١

(٤) انظر المغنى ٤٣٢/١-٤٣٣.

وكونه بدلاً من (مَنْ) هو ما قاله الكسائى ،كما نقله أبو حيان فى التذييل والتكميل ١١٧/٣ – ١١٩ ،وضعّفه ؛ لأنه مشتق ،والبدل بابه أن يكون بالجوامد، وذكر الشُّمنيُّ له وجها آخر ، انظر حاشيته ٩٢/٢.

(مَنْ)موصوفة؟ ونظَّرها بقوله تعالى :" وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ "[١] فى العهد؛ لأن الذين يؤذون النبى طائفةٌ معيّنة من المنافقين،وبقوله تعالى :" مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ "[٢] فى الجنس؛ لأنَّ المعرَّف بلام الجنس لعدم التوقيت فيه قريبٌ من النكرة، وبعضُ النكرة نكرة، فناسب " مَنْ " الموصوفة للطباق، والأمر بخلافه فى العهد، ويدل عليه " مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ " لَمّا أريد الجنس جعل بعضهم رجالاً موصوفين. [٣]

فالتوقّف الذى ينادى به الزمخشرى(٥٣٨هـ) فى الآية أدعى للقبول؛تحقيقًا لعلّة قصد المناسبة التى روعيت فى أكثرَ من موضع، وكأنه – أعني الزمخشرى – قصدَ مناسبة الجنس للجنس؛ لأنه شائع فى الأفراد، فيناسبه النكرة لشيوعها، والعهد للعهد ؛ لأن تعريف العهد يناسبه الموصول، وقد ورد النظير[٤]،ومراعاة النظير مقصودة في الألفاظ والمعاني .

٧- احتمال الجملة للكبرى وغيرها. [٥]

قد تتردّد الجملة بين هذين النوعين ؛ تبعاً لاختلاف التقدير، وقد أشار ابن الهائم فى بعض (تنبيهاته)[٦] إلى بعض الجُمَل التي قد تحتمل الكبرى وغيرها:

---

(١) من الآية ٦١في سورة التوبة.

(٢) من الآية ٢٣ في سورة الأحزاب.

(٣) انظر حاشية الشهاب ٣/ ٣٠٤.

(٤) انظر حاشية السعد على الكشاف من حاشية الأمير ٢/ ١٩.

(٥)الجملة الصغرى : هي الجملة المخبر بها عن مبتدأ، سواء كانت اسمية أو فعلية.

والكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو :زيد قام أبوه ، فـ(زيد) مبتدأ ، وجملة :(قام أبوه)خبره، فتسمى جملة: (قام أبوه) صغرى باعتبار الاسمية التي هي جزؤها ، وتسمى جملة: (زيد قام أبوه) كبرى، باعتبار الصغرى. انظر تعريف الجملة الكبرى والصغرى فى : مغنى اللبيب ٤٩٧/١.

(٦) شرح ابن الهائم ٧١.

١ – كقوله تعالى: " أَنَا آتِيكَ بِهِ"[١].

إذ يحتمل: (آتيك) أن تكون مضارعًا ومفعولاً، فتكون الجملة كبرى، وأن تكون اسم فاعل ومضافاً إليه ، مثل: "وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ"[٢] ، فتكون من الواسطة [٣]، وحمزة والكسائي يُميلان الألف من (آتيكَ) [٤]، وذلك يعيّن الاحتمال الثانى ؛ لامتناع إمالة المبدلة من الهمزة.

٢–ونحو: (زيد فى الدار) ، إن قدَّرت "استقرَّ" فكبرى، وإلا ، فلا.

٢–ونحو:(إنما أنت سيرًا) ، فهي جملة كبرى بتقدير : تَسِيرُ، وإن قُدِّر بسائر ، فلا.

٣–ونحو: (زيد قائمٌ أبوه) جملة كبرى ، إن جعلت (أبوه) مبتدأً، وإن جعلته فاعلاً بـ(قائم)، فلا.

هذه بعض نماذج تعرضت لها بالتحليل ؛ للتدليل على تجلِّى أثر التقدير في اختلاف الحكم النحوي ، مما أشار إليه ابن الهائم في (تنبيهاته).

---

(١) من الآية ٤٠ في سورة النمل.

(٢) من الآية ٧٦ في سورة هود.

(٣) أي لا توصف بالصغرى ولا بالكبرى.

(٤) انظر القراءة في الإتحاف ٧٧١/١.

ثانياً: ظاهرة الفصل بين المتلازمين.

من الظواهر النحوية التى تجلَّت فى تنبيهات ابن الهائم ظاهرة الفصل – لكنها أقلّ من ظاهرة التأويل عنده – ، وقد ذكر لها ابن الهائم بعض المواضع فى غير واحد من تنبيهاته، وقد تعددت صور هذه الظاهرة في تنبيهات ابن الهائم ، فجاءت على النحو التالي:

١ـ الفصل بين جملة النعت والمنعوت .

قال ابن الهائم ، وهو يتحدث عن أوجه الواو [١]:"وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ"[٢] ...، ومانع الوصفية فيها اقتران الجملة بالواو ، وبإلا أيضاً ... قال الأخفش: لا يفصِلُ "إلا" بين الموصوف وصفته [٣]، وقد سبق أن الزمخشريوأبو البقاء لا يريان واحدًا منهما مانعًا"[٤].

ودخول الواو على جملة الصفة التي أشار إليه ابن الهائم في تنبيهه مختلَف فيه ، ما بين مُثبتٍ ونافٍ.

فالمثبتون كالزمخشري(٥٣٨هـ) والعكبري(٦١٦هـ) وغيرهما، أجازوا دخول الواو في الجملة الواقعة صفة للنكرة قبلها،وفائدة هذه الواو: تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقِرٌّ [٥]، وحَمَلا عليه قوله تعالى:" وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ"[٦] ، على أن جملة " إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ٤١٦-٤١٨.

(٢) الآية ٣في سورة الحجر .

(٣) خالفه فى هذا الرأى بعض النحاة كابن الحاجب ، وابن يعيش .انظر الإيضاح فى شرح المفصل ٣٧٤/١-٣٧٥ وشرح المفصل ٩٢/٢ وشرح الرضى ١٠٢/١.

(٤) انظر الكشاف ٣٨٧/٢ والإملاء ٧٢/٢.

(٥) انظر الكشاف ٣٨٧/٢ والإملاء ٧٢/٢و البحر المحيط ٤٤٥/٥ والدر المصون ١٤١/٧-١٤٣.

(٦) الآية ٣في سورة الحجر .

مَّعْلُومٌ "صفة لـ "قرية".

وكذا قوله تعالى " وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ "[١]، وقوله تعالى : "أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا"[٢] ، وقوله تعالى : " وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ"[٣] ، على أن تكون هذه الجمل المقترنة بالواو صفاتٍ للنكرات قبلها . [٤]

وحجتهما فى ذلك :قياس النعت على الحال بجامع أنهما أخوان، فكما جاز دخول الواو فى جملة الحال ساغ دخول الواو فى جملة النعت[٥]، –وهو لَعَمري قياس قويٌّ،كما حَكَم السمين(٧٥٦هـ)– [٦].

وأمّا النافون :–كابن مالك(٦٧٢هـ)،ورفاقه[٧] –فمنعوا دخول الواو على الجملة الجملة الواقعة صفة، وخرَّجوا الواو فى كل ما سبق من شواهد على أنها واو الحال ، والجملة بعدها فى محل نصب حال،وسوَّغ مجيءَ الحال من النكرة امتناعُ وقوعها صفة،ومانع الوصفية – عندهم – اقتران الجملة بالواو [٨].

بل زعموا أنّ ما أجازه الزمخشري (٥٣٨هـ) فى نحو : ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منه : إنّ الجملة بعد "إلا" صفة لـ"أحد" مذهب لم يعرف لبصرىّ ولا كوفىّ،ولم

---

(١) من الآية ٢١٦في سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٥٩في سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٢في سورة الكهف .

(٤) انظر الكشاف ٣٨٧/٢ والإملاء ٧٢/٢.

(٥) الكشاف ٣٨٧/٢و الإملاء ٧٢/٢.

(٦) الدر المصون ١٤٢/٧.

(٧)انظر شرح التسهيل ٣٣٣/٢ ، ورفاقه في هذا الرأي : أبو حيان، والمرادي ،وابن هشام . انظر :البحر المحيط ٤٤٥/٥ والجنى الدانى ١٦٩، المغنى ٤٧٧–٤٧٨.

(٨) انظر شرح التسهيل ٣٣٣/٢ والبحر المحيط ٤٤٥/٥ والدر المصون ١٤١/٧–١٤٣.

يقل به أحد من النحويين ، فلا يلتفت إليه [١]،

وهذا سهو منهم ؛ لأنّ ما ذهب إليه الزمخشرى (٥٣٨هـ) والعكبرى (٦١٦هـ) من جواز هذا مسبوق بكثير من النحويين ، فى مقدمتهم ابن جنى(٣٩٢)-كما نقل عنه السمين الحلبى(٧٥٦هـ) ذلك من محفوظه - [٢] ، وكذا مكىّ (٤٣٧هـ) والأنباريّ(٥٧٧هـ) ، فقد جوَّزا في حديثهما عن هذه الآية أن تكون جملة: " إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ " فى موضع نعت لـ"قرية"[٣]،فكيف يقال: إنه لم يقل به أحد من النحويين ؟!.

وهم – أعني النافين – جميعًا يستندون فى منع هذا والإنكار على قائله إلى قول الأخفش(٢١٥هـ) والفارسى(٣٧٧هـ): إنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ"إلا".

فلا يجوز -كما قال الأخفش-: ما جاءنى رجلٌ إلا راكبٌ،على أنّ(راكب) صفة لرجل؛ لوجود الفاصل (إلا) ،على تقديره :إلا رجل راكب، وفيه قبحٌ لجعلك الصفة كالاسم [٤].

والفارسى لا يجيز التفريع فى الصفات،فلا يقال: ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ؛ لأنّ "إلا" لا تعترض بين الصفة والموصوف،ولهذا لا يجوز على مذهبه إلا أن تقول:"ما مررت بأحدٍ إلا قائمًا" على الحالية [٥].

وهذا لا ينهض دليلاً ؛ لأن المتأمِّل فى كلام الأخفش والفارسىّ السالف الذكر

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٣/٢.

(٢) انظر الدر المصون ١٤٢/٧ وسر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٤/٢والبيان ٦٥/٢.

(٤) انظر البحر المحيط ٤٤٥/٥ والدر المصون ١٤٢/٧.

(٥) انظر المسائل البصريات ٨٤١/٢ والدر المصون ١٤٢/٧.

ومفاده: أنه لا يفصل بين الموصوف والصفة بـ"إلا" ، هذا فى النعت المفرد ، بدليل قول الأخفش: لا تقول: ما جاءنى رجل إلا راكب، وقول الفارسىّ: لا تقول: ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ، فهذا كله فى النعت المفرد[١]، وما استدل به الزمخشرى(٥٣٨هـ) والعكبري (٦١٦هـ)كلُّه فى النعت بالجملة، فلا يفصل بين النعت المفرد ومنعوته بالواو أو بإلا، أما فى النعت بالجملة فهذا جائز ، بدليل ما أشار إليه سيبويه (١٨٠هـ)فيما يتعلق بالفصل بإلا في قوله [٢]:

" هذا باب ما يكون مبتدأً بعد إلا، وذلك قولك : ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت : مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت "إلا" لتجعل زيدًا خيرًا مِن جميع مَن مررت بهم ".

وما أشار إليه المبرِّد(٢٨٥هـ) من الفصل بالواو فى قوله : "...وإذا كان فى الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألّا تعلِّقه به بحرف العطف، وإن علَّقته به فجيِّدٌ، وإذا كان الثانى لا شىءَ فيه يرجع إلى الأول،فلابدَّ من حرف العطف،وذلك قولك: مررت برجل زيدٌ خيرٌ منه، وجاءنى عبد الله أبوه يكلِّمه، وإن شئت قلت : "وزيدٌ خيرٌ منه، وأبوه يكلِّمه ،بالواو، وهو حرف عطف " [٣].

فالمبرِّد (٢٨٥هـ)يجيز دخول حرف العطف الواو فى جملة الصفة ،حيث قال : وإن شئت قلت: وزيدٌ خيرٌ منه ،وهى جملة صفة للنكرة "رجل"، وهذا –أيضا– يبطل قولَ ابن مالك (٦٧٢هـ)،ورفاقه :إنّ ما ذهب إليه الزمخشرى(٥٣٨هـ) لم يقُلْ به أحد من النحويين، ولم يعرف لبصرىّ ولا لكوفىّ

---

(١) خالفهما فى هذا الرأى بعض النحاة كابن الحاجب وابن يعيش انظر الإيضاح فى شرح المفصل ٣٧٤/١-٣٧٥ وشرح ابن يعيش ٩٢/٢ وشرح الكافية للرضى ١٠٢/١.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) المقتضب ١٢٥/٤.

وأرى أنّ الراجح جواز إثبات الواو في جملة النعت ؛قياسا على الحال والخبر، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً كذلك تدخل عليها واقعةً صفةً [١] ، وتدخل فى خبر "كان" و"ليس" و"ما"، تقول : ليس أحدٌ إلا وهو خيرٌ منك، وما كان أحدٌ إلا وأنت خيرٌ منه، وما رجلٌ إلا وأنت خيرٌ منه، وفى مفعول "عَلِم" نحو: ما علمت زيدًا إلا وهو فاضل، بل ربما دخلت الواو فى خبر "كان" بغير "إلا" – تشبيهًا لها بالحالية – ،كما فى الأثر[٢] :" قد كنتُ وما أُهَدِّد بالحرب"، فأحرِ به أن تدخل فى جملة الصفة؛ لقربها من جملة الحال![٣].

والغرض من الاستعانة بها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف؛ لأنه لَمّا حصل الفصل بين الصفة والموصوف بكونها جملةً من ناحية ، وبكونها مقرونة بـ (إلا) من ناحية أخرى، احتيج إلى رابط، فجيء بها للربط [٤]، وبناءً عليه ، فالإنصاف يقتضى جواز ما ذهب إليه الزمخشرى(٥٣٨هـ) ، ومن سبَقه ، ومن قلّده ،من جواز دخول الواو على الجملة الواقعة صفةً، ولا داعى لإنكاره – كما فعل ابن مالك ورفاقه – لما فيه من التضييق والتكلّف.

٢-الفصل بين المتعجَّب منه وفعل التعجب بما تعلّق به من شبه الجملة.

هذه مسألة خلافية أشار ابن الهائم إلى تحريرها فى أحد تنبيهاته ، فقال [٥] :

---

(١) انظر الدر المصون ١٤١/٧، ١٤٢.

(٢) هذا الأثر من كلام الإمام على– رضي الله عنه – فى شأن طلحة بن عبيد الله– رضي الله عنه– وكان ممن طلبوا بدم عثمان– رضي الله عنه –. انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٨٦/١.

(٣) انظر شرح الرضى ١٠٢/٢-١٠٣ .

(٤)انظر الكشاف ٣٨٧/٢ والمفصل ٧٢وشرح الرضى ١٠٢/٢.

(٥) شرح ابن الهائم صـ ١٤٥-١٤٦.

" وأما فعلا التعجب ففى تعلقهما بهما فاصلين بينهما وبين المتعجب منه خلاف ، فقيل لا يجوز، وهو مذهب الأخفش والمبرِّد وأكثر البصريين [١]، واختاره الزمخشرى [٢]، وعزاه الصيمرى [٣] إلى سيبويه [٤].

وقيل: يجوز على قبح [٥]، وقيل : يجوز بلا قبح،وإليه ذهب الفراء[٦]، والجرمى [٧]،والمازنى [٨] والزجاج ،والفارسى [٩] وابن خروف ،والشلوبين [١٠]، [١٠]، واختاره ابن مالك [١١]. والصواب أن ذلك جائز . وهو المشهور والمنصور. انتهى"[١٢].

ويبدو أن ابن الهائم يرجّح رأى القائلين بالجواز بدليل سَوقه لكلام ابن مالك فى تصويبه واختياره لهذا الرأى .

وهو ما أراه صواباً راجحاً؛ لأنه قد ورد الفصل فيما هو أقل تصرفاً من فعل

---

(١) انظر المقتضب ١٧٨/٤ وشرح المفصل ١٥٠/٧ والمساعد ١٥٧/٢.

(٢) انظر المفصل ٦٧.

(٣) انظر (التبصرة والتذكرة)تحقيق د فتحي أحمدعلى الدين ص :٦٨

(٤) كلام سيبويه غير صريح فى منع الفصل بالظرف ،وإنما هو صريح فى منع تقدم مفعول فعل فعل التعجب على "ما" التعجبية. انظر الكتاب ٣٧/١ وشرح المفصل ١٥٠/٧ والتصريح ٩٠/٢.

(٥) انظر الهمع ٦٠/٥.

(٦) انظر الارتشاف ٢٠٧٢/٤

(٧) انظر شرح الرضى ٢٣٢/٤ والتصريح ٩٠/٢.

(٨) انظر شرح الرضى ٣٠٩/٢.

(٩) انظر رأي الزجاج في الارتشاف ٢٠٧٢/٤ ، ورأي الفارسي في البغداديات ٢٥٦.

(١٠) انظر التوطئة صـ ٢٤٦ والتصريح ٩٢/٢.

(١١) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ وشرح التسهيل ٤٠/٣-٤١.

(١٢) هذه عبارة ابن مالك فى شرح التسهيل ٤١/٣.

التعجب، كما فى الفصل بين(نعم وبئس)ومعمولهما [١] ،فى نحو قوله تعالى: "بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً "[٢]،وهما شبيهان بالتعجب ،كما أن الظرف والجار والمجرور مغتفَر الفصل بهما بين الشيئين المتلازمين، كالمضاف والمضاف إليه، مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بين فِعْلَىْ التعجب ومعموله ،وليسا كالشيء الواحد، أحقُّ وأَوْلى [٣].

وقد ورد السماع يعضِّد هذا الترجيح ،والسماع يحسم النزاع ، فمن ذلك قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

للهِ دَرُّ بني سُلَيم! ما أحسنَ –في الهيجاء– لِقاءَها! وأَكْرَمَ –في اللَّزبات – عَطاءها! وأَثْبَتَ– في المَكرمات– بَقاءَها!".[٤].

وقول العباس بن مرداس –رضي الله عنه –:

٥٥–وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ :تَقَدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أن تكونَ المقدَّما [٥]

وغيره كثير ، مما يدل على ترجيح الفصل بينهما بالجار والمجرور والظرف، بل جوز بعض النحاة الفصل بغيرهما ،كالجرمى(٢٢٥هـ) الذي جوز الفصل بينهما بالمصدر ، نحو: ما أحسن–إحساناً– زيدًا [٦]،وابن كيسان(٢٩٩هـ) الذي جوز

---

(١) انظر البغداديات صـ ٢٥٦.

(٢) من الآية ٥٠ في سورة الكهف.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/٤١–٤٢.

(٤) انظرشرح التسهيل ٣/٤٠–٤١وشرح ابن الناظم صـ ٤٦٦ ، واللزبات– بسكون الزاي–: جمع جمع لزْبة كـ(ورْدة)، والمراد بها:الشدائد. والجمع اللَّزْباتُ بالتسكين، لأَنه صفة . انظر :لسان العرب (ل ز ب)١/٧٣٨.

(٥) البيت من الطويل ،للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٢ .وانظره في توضيح المقاصد ٢/٨٨٨ ٨٨٨/٢ والأشموني٢/١٦١.

(٦) انظر الارتشاف ٤/٢٠٧١.

الفصل بـ(لولا) ومصحوبها، نحو : ما أحسن -لولا كلفه- زيدًا[١]، وبعضهم جوّز الفصل بالنداء[٢]،كما فى قول على – رضى الله عنه- "أعزِزْ عليَّ- أبا اليقطَانِ- أن أراك صريعاً مُجدَّلا! "[٣].

٣- الفصل بين (لم) ومجزومها.

أشار ابن الهائم عند حديثه عن (لم) فى (تنبيهٍ) عَقَده إلى : أنه قد يفصل بين (لم) ومجزومِها بالظرف ، وأشار إلى أنه خاص بالضرورة ، ومثَّل لذلك ، فقال[٤]:

"قد تُفْصَل من مجزومها بالظرف؛ للضرورة، وقد يليها اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، فالأول كقوله:

٥٦-فَأَضْحَتْ مغَانِيها قِفَارًا رُسُومُها كَأَنْ لَمْ -سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوحشِ-تُؤْهَلِ[٥]

والثانى ،كقوله:

٥٧-ظننتُ فقيرًا ذَا غِنًى، ثُمّ نِلْتُه فَلَمْ -ذَا رَجَاءٍ- أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ [٦]"

فقد أوضح ابن الهائم في (تنبيهه) إلى جواز الفصل بين (لم) ومجزومها في حالة الضرورة بالظرف، أو بالمعمول ،وقد ذكر ابن جنى(٣٩٢هـ) أن علّة الفصل هو تشبيه الجازم بالجار، ففُصِل بينهما ، أى : بين الجازم ومجزومه ، كما

---

(١)انظر شرح التسهيل ٤٢/٣وشرح الرضى ٢٣٢/٤.

(٢) انظر شرح التسهيل ٤١/٣ والارتشاف ٢٠٧١/٤.

(٣) انظر شرح نهج البلاغة٢٣٦/١ بلفظ :"أعزز عليّ- أبا محمد- أنْ أراك مُعَفَّرًا".

(٤)شرح ابن الهائم صـ ٤٨٢.

(٥) البيت من الطويل ، لذى الرمة فى ديوانه ١٤٦٥/٣.وتُؤهَل : تُسْكَن، وانظره في المغني ٣٦٧/١.

(٦) البيت من الطويل ،مجهول القائل ، وانظر شرح شواهد المغنى ٦٧٩/٢، وهو في : المغني٣٦٧/١

فُصِل بين الجارّ ومجروره [١].

وقد جعله ابن مالك(٦٧٢هـ)-كما نقل عنه المراديُّ(٧٤٩هـ) -مما انفردت به (لم)،من بين الحروف الجازمة، وعارضه المراديُّ بأنّ غيره سوَّى بينهما،أى:بين (لم) و(لَمّا) في جواز الفصل بينهما ومجزوهما ؛ لضرورة الشعر [٢].

٤- الفصل بين "قد" والفعل بالقسم.

أشار ابن الهائم فى أحد تنبيهاته إلى (قد) الحرفية ، وأنها مختصة بالفعل الماضى المتصرف المثبت، أوبالمضارع المجرَّد من جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، ولاختصاصها بالفعل وكونها كالجزء منه لا يُفصَل بينها وبين الفعل بفاصل، واغتُفِرَ الفصل بالقسَم ، فقال [٣]: " وهى مع الفعل كالجزء منه، فلا يُفصَل بينهما إلا بالقسَم ، كقوله:

٥٨-أَخَالدُ -قَدْ- وَاللهِ أُوطِئْتَ عُشْوَةً وما العاشقُ المظلومُ فينا بِسَارِقِ [٤]

وسُمِع: قد – لَعَمْرى- بِتّ ساهرًا، وقد -واللهِ -أحسنت".

٥- الفصل بين "لولا" ومصحوبها.

من المعلوم أن (لولا) التحضيضية تختصّ بالفعل، وقد أشار ابن الهائم إلى جواز الفصل بينها وبين الفعل بالظرف ، وبالجملة المعترِضة ، فقال [٥]:

" قد فصلت من الفعل بـ(إذْ) و(إذا) معمولين له، وبجملة شرطية معترِضة،

---

(١) انظر الخصائص ٢/٤١.

(٢) انظر الجنى الدانى صـ ٢٦٩.

(٣) شرح ابن الهائم صـ٣٨٤.

(٤) البيت من الطويل ، قائله أخو يزيد بن عبد الله البجلى، انظر شرح شواهد المغنى ١/٢٧٧ ، ١/٢٧٧ ، ٥١٣، وهو من شواهد: الجنى الداني٣٤والمغني١/٢٢٧.

(٥) شرح ابن الهائم صـ ٢٩٧.

فالأول نحو: "فَلَوْلا إِذْ جَاءهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ "[١] ، والثانى والثالث نحو: "فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ* وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ* وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ* فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ* تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ*" [٢]، المعنى: فهلا تَرْجِعون الروح إذا بلغتِ الحلقومَ إن كنتم غيرَ مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المُحْتضَر بعلمنا أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثانية تكرار للأولى".

وجدير بالذكر أن ابن الهائم قد أشار إلى (مواضع أخرى) للفصل[٣]، فى غير ما يتعلق بالتنبيهات، وذلك عند حديثه عن الجملة الاعتراضية، كالفصل بين الفعل وفاعله، والفعل ومفعوله، والصفة وموصوفها والحرف النافي ومنفيّه، والمبتدأ وخبره، والشرط وجوابه، وأجزاء الصلة، والحرف وتوكيده [٤] .

لكنّي لم أتعرض لها بالدراسة؛ لكون بحثى خاصًا بـ(تنبيهاته) ،وما ورد فيها، دون غيرها.

(١) من الآية ٤٣في سورة الأنعام.

(٢) الآيات ٨٣-٨٧ في سورة الواقعة.

(٣) انظر شرح ابن الهائم صـ ١١٠-١١٣.

(٤) انظر الحديث عن هذه المواضع كلها في شرح ابن الهائم صـ ١١٠-١١٣.

ثالثاً: ظاهرة المناسبة فى تنبيهات ابن الهائم.

المناسبة فى اللغة :المواءمة والموافقة، يقال: ناسبَ الأمرُ أو الشيءُ فلانًا : لاءمه ووافق مزاجه،وهى تعنى: المشاكلة،يقال: بين الشيئين مناسبةٌ وتناسُبٌ ،أى : مشاكلةٌ وتشاكلٌ [١]، وهى ظاهرة معتبرة فى اللغة العربية ،وليس أدل على ذلك تعريفهم الإمالة بقولهم: أن تنتحى بالفتحة نحو الكسرة ؛ لقصد المناسبة [٢].

وقد أشار ابن الهائم إلى ظاهرة المناسبة فى تنبيهين من تنبيهاته ، كلاهما يتعلق بالعطف، فالأول فى عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس ،حيث قال: [٣]

" عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس منعه البيانيون [٤]، وابن مالك فى باب المفعول معه من شرح التسهيل [٥]، وابن عصفور فى شرح (الإيضاح) [٦]، ونقله عن الأكثرين، وأجازه جماعة منهم ابن الصفار [٧]، قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل[٨] :

---

(١) انظر تاج العروس ٢٦٥/٤ والمعجم الوسيط ٩١٦/٢.

(٢) انظر الشافية ٨٣/١.

(٣) شرح ابن الهائم ٤٩٤/٢-٤٩٥.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ٢٣٣ ومفتاح العلوم ٢٥٨ وليس الأمر على إطلاقه كما ذكر ابن الهائم بل أجازه بعضهم. انظر حاشية الشمنى ١٧٥/٢ والأمير ٩٩/٢.

(٥) ٢٤٩/٢-٢٥٠ وانظر الهمع ١٩٢/٣.

(٦) لم أقف عليه .

(٧) هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار، صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين . مات بعد الثلاثين وستمائة. انظر ترجمته في البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ص ٥٤ ، وانظر رأيه فى المغنى ٦٢٧/١ والهمع ١٩٢/٣.

(٨) هو المرادى ولم أهتد إلى قوله فى كتابه (شرح التسهيل).

: أجاز سيبويه التخالف فى تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز : هذا زيد ومَنْ عمرو. انتهى."

فمَنْ اشترط التوافق بين الجملتين فى المعنى منع ذلك ؛ لتحقيق التناسب كالمثال السابق.

ومَن لم يشترط التناسب فى عطف الجمل جوّز -كابن الصفار[١]،وأبي حيان(٧٤٥هـ) [٢]، والسمين(٧٥٦هـ) [٣]، ونُسِبَ إلى سيبويه(١٨٠هـ)[٤]-العطف العطف بين الجملتين المختلفتين فى المعنى، وعمدتُهم في ذلك قول الله تعالى :" وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ"[٥] ، ووجه الدلالة أن قوله : " وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ "جملة إنشائية معطوفة على الجملة التى قبلها " أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ "[٦]،وهى جملة خبرية [٧].

وقد ردَّ المانعون- كابن عصفور(٦٦٩هـ) [٨] ،وابن مالك(٦٧٢هـ)[٩] ،وابن هشام(٧٦١هـ) [١٠] - هذا ، بأنه ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مُشاكِلٌ من أمرٍ، أو نهيٍ يعطف عليه، بل المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب

---

[١] انظر المغنى ٦٢٧/١ والهمع ١٩٢/٣ وحاشية الشمنى ١٧٦/٢.

(٢) انظر البحر المحيط ١١١/١، ٣٤٢/٨ وشرح الأشمونى ١٢١/٣.

(٣) انظر الدر المصون ٢٠٨/١.

(٤) ممن نسبه إليه أبو حيان فى البحر ١١١/١ والسمين فى الدر المصون ٢٠٨/١.

(٥) من الآية ٢٥في سورة البقرة.

(٦) من الآية ٢٤ في سورة البقرة.

(٧) انظر البحر المحيط ١١١/١ وحاشية الشمنى ١٧٦/٢.

(٨) انظر شرح ابن الهائم٤٩٤ والهمع ١٩٢/٣،ولم أقف عليه في كتبه.

(٩) شرح التسهيل ٢٤٩/٢-٢٥٠ والهمع ١٩٢/٣.

(١٠) انظر المغنى ٦٢٩/١ وما بعدها.

المؤمنين ، فهى معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين،فنحن أمام قصّتين، عُطِفَ مجموع جمل متعددة مسوقة لمقصود على مجموع جمل أخرى مسوقة لمقصود آخر،فيعتبر حينئذ التناسُب بين القصتين دون آحاد الجمل الواقعة فيهما(١).

وهذا أحد تخريجين للزمخشرى(٥٣٨هـ) ، ونظَّره بقوله: زيد يُعَاقَبُ بالقيد والإرهاق، وبَشِّر عَمرًا بالعفو والإطلاق، فإن قولك: "زيد يُعَاقَب بالقيد والإرهاق" مشتمل على جملتين :كبرى وصغرى، وقولك: "بشِّر عَمرًا" جملة واحدة، فليست هنا قضيتان عُطف إحداهما على الأخرى،بل جملة واحدة عُطفت فى الظاهر على ما لا يصح عطفها عليه من إحدى الجملتين الأُولَيين، لكنه مَثَّل بها إشارة إلى ما ذكره من وجود قضيتين متقابلتين كما فى الآية الكريمة ، كأنه قال : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، فما أسوأَ حالَه ، وما أخسرَه ! !... وبشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق، فما أحسنَ حالَه وما أربحَه ! !.

وأما التخريج الثانى: فخرَّجه على أنه معطوف على قوله :" فاتقوا النار "(٢) ؛ ليكون عطف أمر على أمر، كما تقول: يا بنى تميم احذروا عقوبةَ ما جنيتم،وبَشِّر يا فلان بنى أسد بإحسانى إليهم(٣).

ويرُدُّ هذا أنّ عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطب آخر،إنما يحسن إذا صرح بالنداء كما فى المثال الذى أورده، وأما بدون التصريح به ، فقدْ مَنَعَه النحاة(٤)،وليس في الآية التي معنا نداء.

وخلاصة هذا كلّه: أنهم مختلفون فى جواز عطف الخبر على الإنشاء

(١) انظر الكشاف ١٩٦/١ والدر المصون ٢٠٨/١ وحاشية الشمنى ١٧٦/٢.

(٢) من الآية ٢٤ في سورة البقرة.

(٣) انظر الكشاف ١٩٦/١ والبحر ١١٠/١ والمغنى ٦٢٧-٦٢٨ وحاشية الشمنى ١٧٦/٢ وحاشية الصبان ١٢١/٣.

(٤) انظر حاشية الصبان ١٢١/٣.

والعكس، وخلافهم مبنيٌّ على اتفاق المعانى بين الجمل، فمن اشترطه مَنَعَ العطف، ومن لم يشترطه أجاز العطف.

وأرى أن الراجح فى الخلاف بين النحويين :أنّ المنع إنما هو فى الجمل السبع التى لا محلَّ لها من الإعراب، أما الجمل السبع التى لها محلٌّ فيجوز العطف وإن اختلفت المعانى، وهذا أيضًا ما أجازه بعض البيانيين ، فليس المنعُ –عندهم– مطلقًا كما ذكر ابن الهائم ، بل قيَّده بعضهم بالجمل التى لها محلّ؛ لأن الجمل التى لها محلّ واقعة موقعَ المفردات،فليست النسبة بين أجزائها مقصودة بالذات، فلا التفات إلى تلك النسب الخبرية والإنشائية بخلاف مالا محلَّ لها[١]، وهذا ما نص عليه الزمخشرى(٥٣٨هـ) فى قوله تعالى: " وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيراً وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالاً " [٢] ، على أنَّ معناه: "قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي"[٣] ، وقال : "وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالاً " أى :قال هذين القولين ، وهما فى محل النصب لأنهما مفعولا " قَالَ " [٤]، ومَثَّل له بقولك: قال زيد نُودِى للصلاة،وَصَلِّ فى المسجد.

ويدلُّ على جوازه –أيضا–: أنهم قالوا: إن الجملة الأولى إما أن يكون لها محلّ من الإعراب ، أو لا، وعلى الأول إن قُصد تشريك الثانية للأولى فى حكمِ ذلك الإعراب عُطِفت عليها كالمفرد، وذكروا أن شرط كون هذا العطف بالواو خاصة مقبولاً أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفرَدَينِ، فقد جعلوا الجمل التى لها محلّ من الإعراب فى حكم المفردات ، واكتفَوا بالجهة الجامعة ، ولم يلتفتوا فى هذا القسم إلى اختلاف خبر أو إنشاء على ظهوره.[٥]

---

(١) انظر المغنى ٦٢٧/١-٦٢٨.

(٢) من الآية ٢١ في سورة نوح.

(٣) من الآية ٢٤ في سورة نوح.

(٤) انظر حاشية الصبان ١٢١/٣.

(٥) انظر الكشاف ٢٧٣/٩. انظر حاشية الشمنى ١٧٨/٢ والأمير ٩٩/٢.

وأما التنبيه الثاني الذي أشار فيه ابن الهائم إلى المناسبة:فيتعلّق بعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، فقد أشار إليه فى ثنايا حديثه عن الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسدُ، فذكر فى حكم العطف ثلاثة مذاهب :

أحدها: الجواز مطلقاً .

والثاني: المنع مطلقًا.

والثالث: تخصيص العطف بالواو دون غيرها.

فيقول[١]:" قلت: ما بُنِى عليه منعُ العطف من التخصيص بالواو هو قول أبى علىٍّ،حكاه عنه فى(سر الصناعة)[٢]،ووراءه مذهبان آخران [٣] : أحدهما: المنع مطلقًا ، والثانى: الجواز مطلقًا، وهو المفهوم من قول النحويين فى باب (الاشتغال) فى مثل: قام زيد وعمرا أكرمته: إنّ نَصْبَ (عمرٍو) أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما ..."

ويبدو أن ابن الهائم يجيز العطف، لكنه يرجّح نصب الاسم المشغول عنه فى نحو: قام زيد وعمرا أكرمته، حيث يجوز فى (عمرو) الوجهان: الرفع على الابتداء، فيكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والنصب على الاشتغال، فيكون من عطف الجملة الفعلية على الفعلية، وهو الأرجح؛ ليتحقق التناسُبِ ،والتجانُسِ ،والتماثُلِ؛ لأنّ تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما ،كما أشار ابن الهائم .

---

(١)شرح ابن الهائم صـ ٢١٢-٢١٣.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٢٦٣/١.

(٣) انظر حاشية الصبان ١٧٩/١.

رابعاً: ظاهرة أمْنِ اللبس فى تنبيهات ابن الهائم.

تدور مادة اللبس فى اللغة :حول الخلْط والاختلاط، فاللَّبْسُ –بفتح اللام–: مصدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمْرَ – بالفتح – أَلْبِسُه – بالكسر – لَبْساً: أي : خَلَطْتُه،من قوله تعالى: "وَلَلَبَسْنا عليهم ما يَلْبِسُون"[١] ، واللَّبْسُ أيضًا: اختلاط الظلام، ويقال: "فى الأمر لُبْسة"، أى : شبهة، فهو ليس بواضح [٢].

وقد صاغ النحويون قوانينهم على منوال لا يدَع بعدُ للبس مجالاً ؛ حتى يدرك مقاصده، وقد عقد السيوطى فى الأشباه والنظائر النحوية فصلاً تحت عنوان "اللبسُ محذور"[٣] ، وهذا يدل على فهم اللغويين العربِ لهذه الظاهرة فهمًا دقيقًا،ومراعاتها فى التحليل، فقد استقرَّ عندهم أن الالتباس لا يَسُوغ بوجه من الوجوه ؛ لمخالفته الغايةَ من وضع اللغة ، إذ يكفى من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا يُؤتَى الناطقُ من سوء فهم السامع، فإن ذلك شروط نجاحِ أىِّ عملية تواصُلية أو فشلِها [٤].

ولم يكن ابن الهائم بمنأى عن هذا، فقد أشار فى بعض (تنبيهاته) إلى أمن اللبس ، ونبَّه عليه ، وذكر ما يجنّب اللبس والوقوع فيه، فتجده تارة يعقد (تنبيهات) يشير خلالها إلى بعض مواضعه، وتارة أخرى يشير إلى دقّة الفرق بين ما من شأنه أن يوقع فى اللبس، بل ما يترتّب على اللبس من خلاف، ومن ذلك:

١– حديثه مثلاً في أحد (تنبيهاته) أنه قد تلتبس (إن) الشرطية

---

(١) من الآية ٩ في سورة الأنعام.

(٢) انظر الصحاح للجوهرى ١١١/٤.

(٣) انظر الأشباه والنظائر النحويه١٣٧/١.

(٤) انظر: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي د رشيد بلحبيب نقلا عن رسالة : (المسائل النحوية والصرفية فى شرح أبى العلاء المعرى على ديوان ابن أبي حصينة ص٣٠).

بالنافية [١]، كقوله تعالى : "قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ "[٢] ،ولذلك ،ولذلك اختُلِف فيها، فقيل: شرطية [٣]، وقيل: نافية [٤]، وعلى الأول قيل التقدير: التقدير: إن كان للرحمن ولد فأنا أول الآنفِين من عبادته. وقيل التقدير: إن كان للرحمن ولد بزعمكم فأنا أول العابدين بأنه واحد لا ولد له، فهو كقولك لخصمك: إن قلت بكذا فأنا أقول بكذا ... .

وأما على القول بأنها نافية ، فالفاء لعطف جملة على جملة ، أىْ: ما كان للرحمن ولد ، وأنا أول العابدين من هذه الأمّة بأنه لا ولدَ له.

وأرجّح ما ذهب إليه الأنبارى(٥٧٧هـ) من جعلهاشرطية، وجوابها:جملة (فأنا أول العابدين)، أى الآنفين من قولهم: " عَبِد الرجل من كذا وكذا، إذا أنِفَ ، والعَبَد: الأَنَفَة؛ وجاء فى كلام على ﷺ "عَبِدْت فَصَمَتُّ"[٥] أى: "أنفت فَسَكَتُّ، وقال وقال الشاعر:

٥٩-أُولَائِكَ قَوْمِى إنْ هَجَوْنى هجَوتُهُمْ وأَعْبَدُ أن تُهْجَى تميمٌ بدارمِ [٦]

أى: آنَفُ، ومعنى الآية: أنا أول الآنفين أن يقال: لله ولد ... [٧] .

٢- ومن إشاراته إلى الفروق الدقيقة مما عقده ابن الهائم فى بعض

---

(١) شرح ابن الهائم صـ ٣١٦.

(٢) الآية ٨١ في سورة الزخرف.

(٣) وهو قول مجاهد والسدّى، انظر المكتفَى فى الوقف والابتداء صـ ٥١١.

(٤) وهو قول الحسن وقتادة انظر المكتفَى صـ٥١١ وانظر القولين فى التبيان فى إعراب القرآن القرآن ١١٤٢/٢.

(٥) انظر الأثر في : النهاية في غريب الحديث والأثر٣٧٢/٣.

(٦) البيت من الطويل ، أنشد ابن منظور هذا البيت "ع ب د" ونسبه إلى الفرزدق، وقد بحثت في بحثت في ديوان الفرزدق فلم أجده، وإن كان معنى البيت يتكرر كثيرا في كلام الفرزدق،انظر الإنصاف صـ٦٣٧واللسان ٢٧٥/٣.

(٧) انظر الإنصاف صـ ٥٠٧،وانظر مادة (ع ب د) في الجمهرة ١٢٨/١.

(تنبيهاته) ؛ تجنبًا للبس ، الفرقُ بين (نعم) و(بلى)الجوابتين ، من أنّ (بلى) إنما تختص بالنفي، سواء أكان مقرونًا بالاستفهام أم مجردًا منه،وأن (نعم) تختص بالإيجاب ، ثم أشار إلى استعمال أحدهما موضع الآخر إذا أُمِن اللبس وفُهِم المعنى فيقول بعد حديثه عن (نعم) و(بلى) في نهاية التنبيه [١]:

"ويجوز أن يجاب -عند أمن اللبس- بما يجاب به الإيجاب؛ نظرًا لمعناه ... وعلى ذلك خُرّج قول للمهاجرين[٢] للنبى ﷺ: نعم، وقد قال لهم: "ألستم ترون لهم ذلك".

فهو يشير في (تنبيهه) إلى جواز الجواب بـ (نعم) في موضع (بلى) عند أمن اللبس، وعليه يُخرّج قول الأنصار السابق ذكره،وهذا ما سبق أنْ أكدّه ابن عصفور(٦٦٩هـ) [٣] من أن قول الأنصار، إنما جاز لزوال اللبس؛ لأنه قد عُلِم أنهم يريدون: نعم ، نعرف لهم ذلك.

وعلى ذلك أيضا يُخَرَّج قول الجحدر [٤]:

٦٠-أَلَيْسَ الليلُ يَجْمَعُ أمَ عمرو ... وإيانا، فذاك بنا تداني

نَعَمْ ،وأرى الهلال كَمَا تَرَاهُ ... وَيَعْلوها النهارُ كما علاني

ويحمل عليه أيضا استعمال سيبويه لها بعد التقرير فى باب النعت فى مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين ، فيقال له: ألست تقول كذا؛ فإنه لا يجد بُدًّا

(١) شرح ابن الهائم صـ ٢٤٦.

(٢) هذا لفظ ابن الهائم ، مع أن القول للأنصار ،كما في المغني١/٤٥٣ ، وشرح الجمل ٢/٤٨٥، وانظر أمالي السهيلي٤٦ ،ولم أقف عليه في كتب الحديث والأثر.

(٣) انظر شرح الجمل ٢/٤٨٥-٤٨٦.

(٤) البيتان من الوافر،للحجدر بن مالك ،فى: الجنى الداني ٤٢٢و مغني اللبيب١/٤٥٣، ونُسِبَا في الشعر والشعراء ١/٤٤٢ إلى المعلوط.

من أن يقول: نعم ..." [١].

وجدير بالذكر أن اشتراط "بلي" أن تسبق بنفي لفظًا أو معنـي – سواء أكان مجـردًا عـن الاسـتفهام نحـو مـا قـام زيـد، فتقـول: بلـي، أم مقرونًـا باسـتفهام نحو : أليس زيد بقائم ؟ فتقول: بلـي– قول متقدمي النحاة من البصريين [٢] ، ويعزِّزون ذلك بما حُكِي عن ابن عباس– رضي الله عنه– وغيره، في قول الله تعالي : " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى " [٣] :لو قالوا نعم لكفروا، ومعناه :أنّ (بلي) جواب "ألست"، فلو قالوا نعم لكفروا ؟ لأن النفي إذا أجيب بـ"نعم" كان تصديقًا له أي للنفي، فكأنهم قالوا : لست بربنا، فـ"نعم" تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، والواقع في الآية نفي، فلو أجابوا بـ"نعم" لكان تصديقًا للنفي، أي: لست بربنا. وهو كفرٌ[٤].

ونازع فى ذلك السُّهيلي(٥٨١هـ) ، فلم يشترط وقوعها بعد النفي، بل أجاز وقوع الجواب بـ"بلي" في الموجَب، وعليه ، فأجازوا الجواب بـ"نعم" بدلاً من "بلي" كما في ما مضي من شواهد[٥].

ومذهب جمهور المتقدمين في هذا أرجح، وأن "بلي" لا تقع إلا بعد نفي، لأنها تفيد رفع النفي وإبطاله، فلا بد من وقوعها بعد نفي لفظًا أو معني، لكن يجوز استعمال أحدهما موضع الآخر إذا أُمِنَ اللبسُ ، كما ذكر ابن الهائم ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش(٦٤٣هـ) بعبارة جزلة، وأكدَّه البغدادي(١٠٩٣هـ)[٦].

---

(١)انظر الكتاب ١٩/٢.

(٢) انظر شرح المفصل ١٢٣/٨.

(٣) الآية ١٧٢ في سورة الأعراف.

(٤) انظر الحكاية في حاشية الشهاب الخفاجي٢٣٤/٤ والهمع ٣٧٣/٤ والجني الداني ٤٢٢.

(٥) انظر المغني ١٥٤/١-١٥٥ ،وحاشية الشمني ٢٣٦ ،وحاشية الدماميني ٢٣٦، وحاشية الأمير ١٠٤.

(٦) انظر شرح المفصل ١٢٣/٨ وخزانة الأدب ٢١٢/١١.

بل ذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن تقع "نعم" موقع "بلي" – مطلقًا – وهو خلاف نص سيبويه(١٨٨هـ)[١].

وأحسنُ ما يحمل عليه كلامُ هذا المتأخّر أن (نعم) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام كان بمنزلة "بلى" بعد النفى، أعنى للإثبات؛ لأن النفى إذا دخل عليه الاستفهام رُدّ إلى التقرير، وصار إيجابًا،وأكبر دليل على ذلك قوله تعالى :" أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ "[٢]، فالاستفهام للنفي،و(لم) للنفي، فصار نفي النفي إثبات ،ودليله عطف " وَوَضَعْنَا " عليه ؛ لأنه بمعنى التقرير، ألا تري إلى قوله :

٦١-أَلَسْتُم خيرَ مَن ركبَ المَطايا ... وأَندَى العالمينَ بطونَ راحِ[٣]

فإنّه أخرجه مخرج المدح، فعلى ذلك لا تقع "نعم" في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقًا لفحواه ،كما تقع في جواب الإيجاب [٤].

٣-وكذا إشارته فى أحد (تنبيهاته) إلى اللام الفارقة التى تدخل فى خبر (إنْ) المخفّفة من الثقيلة؛ للفرق بين المخفّفة من الثقيلة والنافية، ولهذا صارت اللام لازمة ، بعد أن كانت جائزة ، وأنه يجوز تركها إن أُمِن اللبس ، فيقول[٥]:

"وإنما تلزم إذا لم يكن هناك قرينة تميّز بينهما، فإن كانت قرينة لفظية نحو: إنْ زيدًا قائم، وإنْ زيد قائمًا، أو معنوية نحو: "إنْ ربى يعلم كلَّ شىء" فلا تجب اللام؛ لعدم اللبس؛ لأنَّ النافية لا تنصبُ الاسم، والمخَفَّفة لا تنصبُ الخبر،

---

(١) انظر الكتاب ٤/٢٣٤.

(٢) الآيتان ١،٢في سورة الشرح.

(٣) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨٥.

(٤) انظر المفصل ٨/١٢٣-١٢٤ والجني الداني ٤٢٢-٤٢٣ وشرح الرضي ٤/٤٢٩.

(٥)شرح ابن الهائم صـ ٣٠٧.

والنفى فى المثال الثانى ممتنَعٌ، ومن ذلك قراءة أبى رجاء(٣٤٣هـ)[١]: " وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لـمِا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا " بكسر اللام، أى للذى هو متاع الحياة الدنيا؛ لأنَّ النفى ها هنا غير صالح". وأنّ المخفَّفة يقلُّ عملُها.

٤-ومن إشارته أيضاً إلى دقّة الفرق لأمن اللبس فى (التنبيه)الذى عقده ؛للحديث عن أنواع (لو) ،وأنّ من أوجهها: أنْ تكون حرف شرط فى المستقبل مرادفاً لـ(إنْ) الشرطية ، إلا أنها لا تجزم ، كقوله تعالى "وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللّهَ"[٢] ،أى: وليخش الذين إن أشرفوا أن يتركوا.. [٣] ،وأن هذه قد تلتبس بـ"لو" الامتناعية ، فيميِّزُ بينهما بقوله[٤]: "ربما تلتبس هذه بالامتناعية، فتتميزُ بأنّ شرطها مستقبل محتمَلٌ،لم يُقصد فرْضُه الآن ، أو فى ما مضى، أما إذا كان ماضيًا، أو حالاً ،أو مستقبلاً قُصد فرضُه الآن ، أو فى ما مضى، فهي الامتناعية".

خامسا: ظاهرة الإعراب والمعنى في تنبيهات ابن الهائم .

تعدّ ظاهرة الإعراب من الظواهر المهمة فى اللغة العربية، بل هى من أبرز سماتها، وقد نبَّه العلماء على عدم إغفال المعنى عند النظر فى الإعراب، وهذا ما أشار إليه ابن جنى (٣٩٢هـ)بقوله: "فإنْ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذَّ شىء منها عليك، وإيَّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[٥].و الإعراب

---

(١) القراءة فى المحتسب ٢٥٤/٢ ، ومن الآية ٣٥ في سورة الزخرف.
(٢) من الآية ٩ في سورة النساء.
(٣) انظر شرح ابن الهائم صـ ٣٧٠.
(٤) شرح ابن الهائم صـ ٣٧١.
(٥) الخصائص ٢٨٣/٣-٢٨٤.

فرع المعنى.

ومن الظواهر التى أشار إليها ابن الهائم فى (تنبيهاته) ظاهرة الإعراب والمعنى، فأشار إلى أثر المعنى فى التوجيه والترجيح في أكثر من موضع ، على النحو التالي:

١-من ذلك- مثلاً -قوله تعالى : "وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً" [١]،وقوله تعالى : "فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ "[٢].

فقد وقعت جملة : " إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً " وجملة: " نَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ " بعد القول،لكنهما ليستا محكيتين بالقول ، بل هما مستأنفتان .وقد أشار ابن الهائم إلى ذلك في تنبيهين مختلفين :

فيقول في أحدهما:" وقد تقع الجملة بعد القول غير محكية به،وهي على ثلاثة أنواع... الثالث : نحو :"وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً" [٣]." فالجملة الثانية مستأنفة ، وإلا لفسد المعنى" [٤].

ويقول فى (التنبيه) الآخَر [٥]:"مما قد يَخفى كونها مستأنفة نحو قوله تعالى: " إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ "[٦].بعد " فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ "،فلربما تبادر الذهن إلى إلى أنه محكيٌّ بالقول، وليس كذلك؛ لأنه ليس مقولهم، ومثله: " الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً "بعد" وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ".

فقد رجَّح المعنى هنا أن تكون هاتان الجملتان " إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً "و " إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ " استئنافيتين؛ وليستا في محل نصب مفعول به

---

(١) من الآية ٦٥ في سورة يونس.

(٢) الآية ٧٦ في سورة يس.

(٣) من الآية ٦٥ في سورة يونس.

(٤) شرح ابن الهائم صـ ٨٣.

(٥) شرح ابن الهائم صـ ١١٩.

(٦) الآية ٧٦ في سورة يس.

للمصدر "قولهم"،على أنهما معمولان للقول[١]؛لأنه على هذا التقدير -أعني أنهما معمولان للقول- يكون مقولاً لقولهم، وليس هذا مقولَ الكفار ، ولا يعقل أن يصدُرَ هذا عنهم ، وهم الذين يحاربون الله ورسوله، بل هما استئنافيتان ،الغرض منهما تثبيت قلب النبى -صلى الله عليه وسلم -ومن معه، ولهذا قرأ العامة بكسر "إنَّ" وهو مشعر بالعلّية.

ولهذا كان الوقف على قوله: "قولهم" فى الآيتين مما ينبغى أن يُعتمَد ويُقصَد ، ثم يُبتدأ بعد ذلك ؛دفعًا للتوهُّم أن يكون هذا من مقولهم، وإن كان من المستحيل أن يَتوهم أحد أن هذا من مقولهم إلا من لا يعتدُّ بفهمه. [٢] ومن أجل ذلك جعله السخاوى(٦٤٣هـ) - أعنى الوقف – واجبًا[٣] ؛ لأنّ الوصل قد يغيّر المعنى ويوقع في اللبس عند مَن لا علمَ له ،لاسيَّما غيرُ العرب ،وعارض ابن هشام (٧٦١هـ)فى ذلك،مُصَوِّبًا أنه ليس فى جميع القرآن وقفٌ واجب[٤]،ويمكن التوفيق بينهما ،بأنَّ مُرادَ النافى الواجب عند الفقهاء،ومُراد المثبت الواجب عند القراء[٥]، أو أو أنه مِن قَبِيل الوقف التام ،كما ذكر ابن الجوزى. [٦]

٢-ومن ذلك أيضًا ما أشار إليه ابن الهائم فى (تنبيهه) السابق نفسه ،من قوله تعالى[٧]: " لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى "[١] ،بعد قوله :" وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٥٠٢/١ وحاشية الدسوقى ٤٢/٢ وحاشية الأمير ٤٧/٢ وحاشية الشُمُنّى ١٢٠/٢.

(٢) انظر الدر المصون ٢٣٣/٦.

(٣)أي :جعلُ الوقف واجبا من جهة الصناعة ، وانظر جمال القراء ٥٥١/٢،.

(٤) أي: ليس هناك وقف واجب شرعاً ،انظر المغنى ٥٠٢/١.

(٥) انظر حاشية الشُمُنّى ١٢٠/٢.

(٦) انظر النشر ٢٣٣/١.

(٧) الآية ٨ في سورة الصافات.

مَّـارِدٍ "[٢] ،حيث قال[٣]: "فإن الذهن يتبادر إلى أنه صفة لـ"كل شيطان" أو حال مقدرة، وكلاهما لا يستقيم؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمَّع، وإنما هى استئناف نحوى، وليس اسئتنافًا بيانيًا، لفساد المعنى أيضًا".

فهذه الجملة " لَا يَسَّمَّعُونَ " تحتمل أن تكون صفة لـ "شَيْطَانٍ" على تقدير: من كلّ شيطانٍ مارِدٍ غير سامع، أو غير مستمِع، أي : قاصدٍ للسمع، أو حالاً مقدَّرة ، بمعنى :وحفظًا من كلّ شيطانٍ مارِدٍ مقدَّرًا عدمُ سماعه،أى :بعد الحفظ، وكلاهما لا يستقيم ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع ؛ إذ يصير التقدير كما ذكرت : من كل شيطان مارد غير سامع.

ولا يصح تقدير معنى الحال أيضاً ؛لأن الذى يقدِّر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالممرور به فى قولك : مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا ، أى مقدَّرًا حال المرور به أن يصيد به غدًا، والشياطين لا يقدِّرون عدم السماع ولا يريدونه[٤].

وعلى هذا لا يصح إخراج " لَا يَسَّمَّعُونَ " على الحال المقدرة، لأن الشياطين حين يحاولون الصعود إلى السماء إنما يرجُون السماع لا عدَمه ،ورَحِم الله أبا البقاء(٦١٦هـ) ،فقد وَهِم فى جواز أن تكون هذه الجملة فى موضع جَرّ على الصفة،أو نَصْبٍ على الحال [٥]، وكلاهما مفسِدٌ للمعنى – كما ذُكِر آنفاً –، والعذر له ؛ فالفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عَسِير أحيانًا، لا يعنى فيه الاعتماد على ظاهر العبارة وما فيها من روابطَ لغوية،بل لابُدَّ من الاحتكام إلى المعنى الذى

---

(١) الآية ٧ في سورة الصافات.

(٢) الآيتان ٧-٨ في سورة الصافات.

(٣) شرح ابن الهائم صـ ١١٩.

(٤) انظر والكشاف ٣٣٦/٣والدر المصون ٢٩٣/٩والمغنى ٥٠١/١-٥٠٢.

(٥) انظر الإملاء ٢٠٥/٢.

تتضمنه العبارة [١]،ولا مناصَ لصحة المعنى إلا أن تكون هذه الجملة منقطعةً عما قبلها، وتكون استئنافًا نحويًا، وليس استئنافًا بيانيًا ؛ لأنه لو كان استئنافًا بيانيًا لكان جوابًا لسؤال مقدر، وتقدير السؤال هنا يفسد المعنى ،وهو القول:لِمَ حُفِظَتِ السماءُ من الشياطين ؟ فيجاب: لا يَسَّمَّعون، وإذا كانوا لا يَسَّمَّعون ، فلا داعىَ للحِفْظِ منهم [٢] ، ولهذا استبعد ابن الهائم ، وقبلَه الزمخشرى (٥٣٨هـ) ، والسمين (٧٥٦هـ)،وابن هشام(٧٦١هـ) (٣) الاستئناف البيانى هنا ؛ لكونها منقطعةً عما قبلها ، فهو ابتداء بيان حال الشياطين ، لذا فهو استئناف نحوى ، وليس بيانيّاً [٤].

وذهب بعضهم –كما نقل ابن هشام(٧٦١هـ) – لصحة الاستئناف البيانى أن يكون أصله: "لئلا يَسَّمَّعُوا " ثم حذف حرف الجر اللام؛ لاطراد حذفه مع (أَنْ) المصدرية،كما فى : جئتك أنْ تكرمَنى[٥].

ولا يخفى ما فى هذا التقدير من تعسُّفٍ ظاهر؛لأنّ إضمار (أنْ) لا ينقاس،إلا فى مواضعَ معيّنة عدّها النحويون ، وجعلوا ما سواها شاذًا قليلاً [٦]،كما أنَّ فيه جمعًا بين حذفين : حذف حرف الجر، وحذف (أنْ) ، وهذا ما استضعفه الزمخشرى(٥٣٨هـ) معلِّلاً أنّ كلّ واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفراده،فأما اجتماعهما فمنْكَرٌ من المنكرات، على أنَّ صون القرآن عن مثل هذا

---

(١) انظر إعراب الجمل لفخر الدين قباوتصد: ٤١٥.

(٢) انظر الدر المصون ٢٩٣/٩ و حاشية الشمنى ١١٩/٢-١٢٠.

(٣) انظر الكشاف ٣٣٦/٣ والدر المصون ٢٩٣/٩ والمغنى ٥٠٢/١.

(٤) انظر الدر المصون ٢٩٣/٩.

(٥) انظر المغنى ٥٠٢/١.

(٦) خلافًا للكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٤٨ والبحر المحيط ٣٥٣/٧.والدر المصون ٤٦٠/١

التعسُّف واجب[١].

وخلاصة الأمر : فالأَوْلى جعلُ هذه الجمل من قَبيل الاستئناف النحويِّ ؛حفاظًا على صحة المعنى ، وسلامة التقدير.

٣-ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن الهائم في(تنبيهه)فى الجملة المحتمِلة للإنشاء والخبر،وذلك فى قوله تعالى: " قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا "[٢].

فيقول[٣]:"فجملة: " أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِمَا " تحتمل الدعاء فتكون معترِضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف أن تكون حالاً من حيث المعنى ، لا من حيث الصناعةُ".

فهذه الجملة كما هو واضح من (تنبيهه) تحتمل :الوصفية والحالية ، وجواز كونها حالا أحد الأوجه التى ذكرها المعربون فى الآية، أما صاحبها فقد اختلفوا فيه، إما الضمير من "يخافون"، وهو قول مكي بن أبى طالب القيسى(٤٣٧هـ)[٤]،أو الضمير المستتر فى الجار والمجرور وهو " من الذين " لوقوعه صفةً لموصوف، أو " رجلان " فهى وإن كانت نكرة ، لكنها تخصصت بالوصف ،فقاربت المعرِفة[٥]. وإذا جعلتها حالاً فهى تحتاج إلى إضمار " قد " مع الماضى على خلافٍ بين أهل العلم فى ذلك [٦].

وقد ضعَّف ابن الهائم في (تنبيهه) أن تكون حالاً من حيث المعنى، لا من

---

(١) الكشاف ٣/٣٣٦.

(٢) من الآية ٢٣ في سورة المائدة.

(٣) شرح ابن الهائم صـ ١٣٧.

(٤) المشكل ١/٢٢٥.

(٥) الدر المصون ٤/٢٣٣.

(٦) مذهب الكوفيين أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالاً من غير " قد " ، ووافقهم فى ذلك الأخفش، أما البصريون فلا بدّ من وجود "قد" ظاهرة أو مقدرة. انظر المسألة في الإنصاف ٢١٢ والتبيين ٣٨٣ وائتلاف النصرة ١٢٤.

حيث الصناعةُ النحوية،فالمعنى يتعارض مع الحالية، وذلك لأنه ليس الغرض أن القول حالة الإنعام وإن كان هو فيها، وبيان ذلك :أن الحال قَيْدٌ لعاملها، وعاملها هو العامل فى صاحبها، وصاحبها هنا " رجلان " فيلزم أن يكون القول من الرجلين مقيدًا بحالة إنعام الله تعالى عليهما، والمعنى هنا ليس على التقييد، فلا يصح من حيث المعنى جعلها حالاً[١].

أمّا من حيث الصناعةُ فلا ثَمَّ مانع ؛لأن النكرة " رجلان " مخصَّصة بالوصف " من الذين يخافون " ،والنكرة المخصَّصة بالوصف يجوز وقوعُ الجملة بعدها حالاً ؛ لقربها من المعرفة بالتخصيص ،حتى إن الأخفش(٢١٥هـ) [٢] أجاز وصفها بالمعرفة ،فقال في قوله تعالى:

" فَآخَرَانِ يَقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ " [٣]: إنّ "الأوليان" صفة لـ " آخران " ؛ لوصفه بـ " يقومان ".

وابن الهائم فى تضعيفه جعل الجملة في الآية حالاً – من حيث المعنى – مسبوق بابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) ، فقد ضعَّف ابن هشام جعلها حالاً أيضًا من حيث المعنى [٤].

وأرى أن ما ذهب إليه ابن الهائم وسبقه إليه ابن هشام من تضعيف كون الجملة حالاً من حيث المعنى هو الأرجح، وأنَّ الأَوْلى أن تكون الجملة صفة ثانية لـ " رجلين " والصفة الأولى هى الجار والمجرور " من الذين يخافون "؛ لما يلي

أولاً : كونها صفة ثانية بعد الجار والمجرور يتناسب مع أفصح الاستعمالات فى الترتيب الذى يتناسب مع القرآن الذي لا يُنَزَّلُ إلا على الأفصح،

(١) انظر حاشية الدسوقى على المغنى ١٠٩/٢ وحاشية الشمنى ١٤٤/٢.
(٢) انظر معانى القرآن ٢٦٦/١ والمغنى ٥٦١/١.
(٣) من الآية ١٠٧في سورة المائدة.
(٤) انظر المغنى ٥٦٢/١.

ووجه ذلك : أنه جيء هنا بالأفصح من كونه قدم الوصف بالجار على الوصف بالجملة لقربه من المفرد [١]، ولو عددناها حالاً لفات هذا الغرض.

ثانيًا : جعلُها حالاً وإن كان جائزًا من حيث الصنعةُ النحوية، لكنه ضعيف من حيث المعنى؛ لأنّ جعلها حالاً يقتضى أن قولهم ذلك في وقت إنعامهم فقط ، مع أن قولهم لا يتقيد بذلك، والحاصل أن الحالية تقتضى تقييد العامل مع أن المعنى ليس على التقييد [٢]، ففيها علّة الأَوْلى.

ونظير ذلك قوله تعالى: " وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ " [٣] ، فلك أن تقدَّر الجملة " أَنزَلْنَاهُ " صفة للنكرة " ذِكْرٌ " وهو الظاهر، ولك أن تقدَّرها حالاً منها ؛ لأنها قد تخصَّصت بالوصف " مُّبَارَكٌ " وذلك يقربها من المعرفة، إلا أنه يضعُف من حيث المعنى وجهُ الحال لسببين:

أما الأول : فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال ، أي : أن الإشارة بهذا تقيده بالإنزال، والحال قيدٌ في عاملها ، مع أن الإشارة لم تكن إليه جميعه ، وإنما إلى بعضه، لأنه لم يكن قد نَزَل .

وأما الثاني : فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، والبركة قائمة في كل حين وليس بوقت الإنزال فقط [٤].وتنكير " ذِكْرٌ ، مُّبَارَكٌ " فيه دلالة على العموم.

٤-ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن الهائم فيما يحتمل جوابَ القسم وغيرَه من قول الشاعر:

٥٠-تَعَشَّ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[٥]

---

(١) انظر الدر المصون ٤/٢٣٣.

(٢) انظر حاشية الدسوقى ٢/١٠٩ والشمنى ٢/١٤٤.

(٣) من الآية ٥٠ في سورة الأنبياء.

(٤) انظر المغنى ١/٥٦١.

(٥) سبق تخريجه.ص ٦٨.

فجملة :(لا تخونني) ، تحتمل أن تكون جوابًا لـ(عاهدتني) الذي هو في معنى القسم ، فلا محلّ لها من الإعراب، أو جملة حالية فمحلّها حينئذ النصب، ثم يذكر ابن الهائم – نقلاً عن ابن هشام(٧٦١هـ) [١]– أثر المعنى في ترجيح أحد الوجهين فى (أحد تنبيهاته)،فيقول ابن الهائم: "والمعنى شاهد للجوابية"[٢].أي: جواب القسم.

فرجَّح جعلها جوابًا من حيث المعنى؛ لأنّ المعاهدة فى معنى الحَلِف ، نظيره قوله تعالى: " وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ "[٣] ، فجملة: "لا تعبدون إلا الله" جوابٌ للقسم ؛ لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، فكأنها جاءت على نيَّة اليمين. [٤]

٥–ومن أثر المعنى فى الترجيح أيضًا ما أشار إليه ابن الهائم عند حديثه عن قوله تعالى : " وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ "[٥] فـ"إله" خبر مبتدأ محذوف ،هو العائد المرفوع المحذوف، و"فى السماء" متعلق بـ" إِلَهٌ "، لأنه بمعنى (معبود)، ولا يجوز تقدير"إِلَهٌ " مبتدأً مخبرًا عنه بالظرف قبله ، أو فاعلاً بالظرف ؛ لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول، ولا يحسُن جعل الظرف متعلقًا بفعل هو الصلة ، و" إِلَهٌ " الأول والثاني بَدَلَيْنِ من الضمير المستتر فيه، و"فى الأرض" معطوف على "فى السماء" ؛ لتضمّنه الإبدالَ مرتين مع اتحاد المبدل منه ، وهو

---

(١) انظر المغنى ٥٢٩/١.

(٢) شرح ابن الهائم صـ ١١٠.

(٣) من الآية ٨٣ في سورة البقرة.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥٤/١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٢/١.والبحر المحيط ٢٨٢/٢ والدر المصون ٤٦١/١.

(٥) من الآية ٨٤ في سورة الزخرف.

ضعيف ، بل ،قيل: بامتناعه [١].

وبيت القصيد في هذا قول ابن الهائم في (تنبيهه):" ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون " وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ "مبتدأً وخبرًا؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف بوجود إلهٍ في السماء وإله في الأرض، وخلوّ الصلة من عائد إن عُطفت"[٢].

وهكذا رأينا كيف اعتدَّ ابن الهائم بالمعنى وعُنِيَ به، ونبَّه عليه ولم يغفلْه، وجعلَه أصلاً في ترجيح بعض الأوجه الإعرابية ، وعدم جواز بعضها.

٦-وعدَّه أيضًا في تقدير المتعلِّق، فكان يقدِّره بحسب المعنى ، لاسيَّما في الكون الخاص ، فيقول في أحد (تنبيهاته)[٣]:

" فى كيفية التقدير باعتبار المعنى، وهو أن يقدَّر فى القسَم بنحو: أُقْسِم، وفى الاشتغال بمثل المنطوق به لفظًا، نحو: يومَ الجمعة صمت فيه ...".

٧-وكذا في مقام الحذف ، فكثيرًا ما كان ينبّه على أمثلة كثيرة حُذفت؛ لفهم المعنى ، كما نبَّه فى عدم خروج "إذا" عن الظرفية، وتأوَّل قولَ ابن مالك[٤] : بخروجها ، مستدِلّاً بوقوعها مفعولاً به فى نحو: "إني لأعلمُ إذا كنتِ راضيةً"[٥] .

فيقول في (التنبيه) الوارد في ذلك:

" والحديث لا دليل فيه على أنها فيه مفعول بها؛ لاحتمال أن يكون مفعول "علمت" محذوفًا، يدل عليه المعنى، و"إذا" ظرفٌ على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك أو نحوه " [٦].

---

(١) انظر المغنى ١/ ٥٦٧.

(٢) شرح ابن الهائم صـ ١٥١.

(٣) شرح ابن الهائم صـ ١٦٢.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢/٢١٠.

(٥) سبق تخريجه. ص:٢١

(٦) شرح ابن الهائم صـ ٢٠١ وسبق الحديث عن هذا فى ظاهرة الحذف.ص ٢١.

فالمفعول به – حينئذٍ – محذوف ؛ للعلم به.

٨–وكذا نظَر إلى المعنى فى أن تكون "لولا" للتحضيض الملتبس بالتوبيخ فى قول الشاعر:

١٨– تَعُدُّون عَقْرَ النّيبِ أفضلَ مجدِكُمْ بني ضَوْطَرَيَ لولا الكَميَّ المقُنَّعَا[١]

ويكون التقدير كما قدَّره النحويون :لولا تَعُدُّون، ولا مانع من ذلك، لجواز أن يطالبهم بالتعداد تبكيتًا ، لِمَا وَثِقَ منهم بالعجز عن ذلك ،وقد سبق ذكر ذلك. [٢]

تلك أمثلة قصدتُ من إيرادها التدليل على تجلّى هذه الظاهرة في تنبيهات ابن الهائم. وأكتفي بهذه الدراسة للظواهر الواردة في(تنبيهات) ابن الهائم ، منتقلاً إلى الحديث عن شخصيّته النحوية خلال تنبيهاته، والله من وراء القصد ، وهو يهدى السبيل.

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٤.

(٢) انظر البحث ص ٣٤(التأويل بالحمل على الغالب)

الفصل الثاني

شخصيّةُ ابن الهائم خلالَ تنبيهاته

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

تصحيحاتُه وترجيحاتُه

المبحث الثاني :

ردودُه ومناقشاتُه

الفصل الثاني

شخصية ابن الهائم خلال تنبيهاته.

من سمات تنبيهات ابن الهائم البارزة: كثرة نقوله عن العلماء ،وعرض آراء أئمة النحو، لاسيَّما إذا كان التنبيه متعلِّقاً بمسألة خلافية.

وعلى الرغم من كثرة هذه النقول التي يزخر بها أغلب التنبيهات ، لكن صاحبها لم يكن مجرد ناقل ، يكتفي بتقديم ما قاله غيره دون نظر، بل كان يناقش هذه الآراء، ويوازن بينها، ويُمعن النظر فيها، ثم يُرجِّح ما يراه راجحًا، ويردُّ ما يراه غير ذلك ، دون هيّابٍ لمخالفة أحد، والدليل على ذلك :ما نلحظه من قوله: ... وفيه نظر [١]، ...وهذا ليس بجيد [٢]... ، ...لا يستقيم [٣]،..والصحيح كذا [٤]

وهذا الصنيع يدل على أصالته في هذا العلم ، وفهمه لأسرار اللغة فهمًا مكَّنه من نقد الآراء وتمييزها،والترجيح بينها، وفيما يلي تجلية لهذا الفكر مما ورد في تنبيهاته ، مقتصِرا عليها دون غيره من بقية الكتاب، وعلى ما صرح فيه بالاختيار أو الاعتراض، وعلى سبيل المثال لا الحصر.

(١) انظر على سبيل المثال ص:٥٢،١٠٤،١٠٦،١٢٤،١٢٥،١٧٥.
(٢) انظر شرح ابن الهائم ٢/٢٩١ .
(٣) انظر شرح ابن الهائم ١/١١٩ .
(٤) انظر شرح ابن الهائم ١/١٩٤ .

المبحث الأول

تصحيحاته وترجيحاته

١- (بلى) بين البساطة والتركيب .

صَحّح ابن الهائم رأى الجمهور فى أن (بلى)حرف بسيط ، ثلاثىّ الموضع والألف فيها من سِنْخ الكلمة[١]، مخالفًا بذلك ما ذهب إليه الفراء(٢٠٧هـ) ، والأزهرى(٣٧٠هـ) ، وابن فارس(٣٩٥هـ) [٢]،من أنها مركّبة من: (بلى) والألف زائدة ؛ إما للوقف ، أو للتأنيث؛معلّلاً لتأنيثها. فيقول[٣]:"والصحيح أن ألف "بلى" أصلية، وقيل: الأصل: بَلْ، والألف زائدة ؛ إما للتأنيث على رأيٍ؛ لإمالتها، أو لغيره على آخر" .

وهو مسبوق في هذا التصحيح بكثير من النحويين كالرضي(٦٨٦هـ) ، وأبى حيان(٧٤٥هـ) ،والمرادى(٧٤٩هـ)، وابن هشام(٧٦١هـ) [٤]؛ بناءً على أن الأصل البساطة والإفراد، فلا يلجأ إلى التركيب المخالف للأصل إلا لموجب، ولا موجب هنا للمخالفة [٥].

وأخالفه – وإياهم – الرأي في ذلك، وأرى أن الأرجح هو القول بتركيبها، وإن خالف الأصل؛ لما في (بلي) من معني الإضراب الذي تعطيه (بل).

والدليل علي ذلك :

أ–استعمال العرب لهذا الحرف بعد النفي لِيُبْطِلَه، وكأنه رجوع عنه .

---

(١) انظر الارتشاف ٢٣٦٩/٥ وشرح الرضى ٤٢٨/٤ والجنى الدانى ٤٢٠ والمغنى ١٥٣/١ وجواهر الأدب ٤٤٨.

(٢) انظر معانى القرآن ٥٣/١ والتهذيب ٩٣/١٥ والصاحبى ٢٠٧ وأمالى السهيلى ٤٤.

(٣) شرح ابن الهائم ١٩٢/١.

(٤) انظر شرح الرضى ٤٢٨/٤ والارتشاف ٢٣٦٩/٥ والجنى الدانى ٤٢٠ والمغنى ٤٥٢/١.

(٥) انظر جواهر الأدب للإربلي ٤٤١.

ب- كما أن (بل) قد استعمله العرب للإضراب ، الذي هو: الإعراض ،والصرف، والعدل، وكلها تؤدي إلى معني الرجوع.

جـ- ويؤيده أيضًا ظهور أثر هذا التركيب من قِبَل أن لفظ (بل) يدل علي الرجوع عن الجَحْد فقط، إذا قلت : ما قام عبد الله ، بل زيد، فكانت كلمة (بل) حرف عطف ورجوع عن الجَحْد فقط، فلما ركبت مع الألف قالوا: "بلي" دلت علي معني الجَحْد والإقرار ، فكانت رجوعًا عن الجَحْد وإقرارًا بالفعل الذي بعد الجَحْد [١]، وهذا من آثار التركيب علي هذا الحرف.

وله نظائر كثيرة ، فالحروف الدالّة علي معان إذا زِيدَ منها حرف إلى حرف ، وضُمَّ إليه دلَّتْ بالضمِّ علي معني آخر لم يدل عليه واحد منهما قبل الضمِّ [٢] ، وهذا ما أكّده ابن جني(٣٩٢هـ) بقوله: " فهذا يدلّك علي أن الشيئين إذا خُلِطَا حَدَث لهما حكم ومعني،لم يكن لهما من قبل أن يمتزجا " [٣]. ولعلّ هذا كلّه يرجح القول فيها بالتركيب.

٢-(إذا) الفُجائية بين الاسمية والحرفية.

صحّح ابن الهائم حرفية "إذا الفُجائية" ، فقال[٤]:"(إذا الفُجائية)حرف على الصحيح ...".

---

(١) انظر معاني القران ٥٣/١ والجني الداني ٤٢٠ وحاشية الدماميني ٢٣٤ والأزهية ٢١٩ .

(٢) ألاتري إلى (ألا) الاستفتاحية التى أفادت التحقيق من جهة تركيبها من(الهمزة ولا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت علي النفي أفادت التحقيق، وقد كانت قبل التركيب تدل علي الإنكار.
وكذا (لمّا) التي قالوا :إنها مركبة من (لم)الجازمة و(ما) الزائدة، وبالتركيب أصبحت تؤدى معني لا تؤديه (لم) وحدها ، كما أشار إلى ذلك سيبويه ٣٠٧/٢ وانظر اللباب ٤٨/٢ وشرح المفصل ١١٠/٨.

(٣) سر الصناعة ٣٠٦/١ .

(٤) شرح ابن الهائم ٩٥/١.

وما صحّحه ابن الهائم هو مذهب الكوفيين [١]، وروى عن الأخفش(٢١٥هـ) [٢]، ونقل عن ابن بري(٥٩٢هـ)[٣]، واختاره الشلوبين(٦٤٥هـ) في أحد قوليه [٤]، وصحّحه ابن مالك (٦٧٢هـ)، ورجّحه المالقى(٧٠٢هـ) [٥]، وابن هشام(٧٦١هـ)- حيث ذكر في القواعد :" وتارة يقال لها : حرف مفاجأة"[٦].

وأوافق ابن الهائم وغيره في تصحيح هذا الرأي وترجيحه ؛ لأنّ (إذا الفجائية)غير صالحة لشيء من علامات الأسماء المعروفة،ولا علامات الأفعال المعلومة؛ لأنها كلمة تدل على معنى فى غيرها،مما يدل على حرفيتها ، وأنها كلمة لا تقع إلا من جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ " لكنْ " و " حتى " الابتدائية،وأنه لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف، وأنها لو كانت ظرفًا لم يختلف فى كونها: زمانية ،أو مكانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك، ولاقتضى ذلك اقترانها بالفاء إذا صُدِّر بها جملة جواب الشرط، إذ إنّ ذلك لازم لكل ظرف صُدر به الجواب.

والحاصل : أنها لم تقترن بالفاء إذا صُدِّر بها جواب الشرط، كما في قوله تعالى : " إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ "[٧]، ومن ثَمّ لم تكن ظرفًا.

كما أنها لو كانت ظرفًا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكَثُر نصب ما بعده على الحال، كما كان مع الظروف المجمَع على ظرفيتها ، وذلك كما فى نحو :

---

[١] انظر الجنى الدانى ٣٧٠ والهمع ١٣٢/٢.

[٢] انظر شرح التسهيل ٢١٤/٢ والارتشاف ١٤٢١/٣ والجنى الدانى ٣٧٥ والهمع ١٣٤/٢.

[٣] انظر شرح الرضى ١٠٣/١، ولم أقف عليه فيما تيسر لي الرجوع إليه من كتبه.

[٤] انظر الارتشاف ١٤١٢/٣ والجنى الدانى ٣٧٥.

[٥] انظر شرح التسهيل ٢١٤/٢ ورصف المبانى ١٥٠ .

[٦] قواعد الإعراب :٢٨، وانظر المغنى ١٢٠/١.

[٧] من الآية٢٥ في سورة الروم.

عندى زيد مقيمًا، وهناك رجل جالسًا، مع أنها في نحو : " مررت فإذا زيد قائمٌ " لا تغنى عن خبر " زيد "، ولا يجب أن ينصب ما بعدها ، أي : " قائم " على الحال فهذا دليل على أنها ليست ظرفًا، وأنها لو كانت ظرفًا لم تقع بعدها " إنّ " مكسورة الهمزة غير مقرونة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو : عندى أنك فاضل،مع أنه ثبت كسر همزة "إنّ" بعد "إذا" الفجائية [١]، وذلك كما فى قول الشاعر :

٦٢-وكُنْتُ أُرى زيداً كَما قِيلَ سِيداً ... إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللُّهَازِمِ[٢]

٣- الربط بـ (إذا) بنفسها.

صحّح ابن الهائم ربط جواب الشرط بـ(إذا) الفجائية عند وجودها، وليس بالفاء المقدرة، لكن الربط بها ليس على سبيل الأصالة ، بل بالنيابة عن الفاء، ولذا لا يجوز الجمع بينهما ، فقال [٣]: "وكونها رابطةً للجواب بالشرط هو الصحيح [٤]، [٤]، وقيل: الربط بفاء مقدرة قبلها، وربطها له به ليس بطريق الأصالة، بل بطريق الخلف عن الفاء [٥]، ومن ثَمَّة لا يُرْبَط بها الجواب إلا إذا كان اسميةً غير طلبية، وغير مقرونة بـ"إنْ" ، وبإرادة نفى ... واستفيد من العطف بـ "أو" في النظم [٦] أنه لا يجوز الجمع بينهما، وهو قضية الخَلْفِية" .

وقضية الخلفية التي أشار إليها ابن الهائم في (تنبيهه) مستفادة من كلام ابن مالك

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢١٥/٢ والارتشاف ١٤١٢/٣.

(٢) هذا بيت من الطويل لم أقف على نسبته ، وقد روى بكسر همزة "إن" وهذا هو الشاهد، وهو من شواهد المرتجل ٢٥٨ وشرح التسهيل ٢١٤/٢ والارتشاف ١٤١٢/٣ والخزانة ٢٦٦/١٠.

(٣) شرح ابن الهائم ٩٥.

(٤) هذا مذهب الخليل وسيبويه والجمهور، وسيأتى تفصيله.

(٥) هذا مذهب محمد بن مسعود الغزنى ، كما نسب إليه أبو حيان فى الارتشاف ١٨٧١/٤.

(٦) يريد بذلك ما قاله فى النظم فى الجمل التى لها محل من الاعراب صـ٧٤:

... أو جواب شرط جازم بالفاء أو إذا لفجأة نمى".

في الألفية في قوله: وتَخْلُفُ الفاءَ إِذَا المفاجَأَهْ ... كإِنْ تَجُدْ إذا لنا مُكَافَأَهْ[١].

وما صحّحه ابن الهائم فى أن الربط بـ (إذا) بنفسها، وليس بالفاء المقدرة ، هو مذهب الخليل(١٧٥هـ) وسيبويه(١٨٠هـ) [٢] وكثير من النحاة [٣] خلافًا للغزنى [٤] الذي ذهب إلى أن (إذا) لا يربط بها، وإنما الربط بالفاء المقدرة – كما حكاه عنه عنه أبو حيان(٧٤٥هـ) – [٥].

وأرى أن ما صحّحه ابن الهائم من أن الربط بـ (إذا) بنفسها هو الأرجح فلا داعي إلى القول بتقدير الفاء؛ لأن (إذا) تحلُّ محلَّها، وتفيد معناها من التسبب، فهي مناسبة للجزاء كالفاء، والأصل عدم التقدير، فلا يُلجأ إليه ما وُجِدَ عنه مندوحة، ومن قال إن قوله تعالى : " إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ"[٦] فى تقدير الفاء ، دَخَل عليه أن يقول ذلك فى الفعل المجزوم نحو : إن تضربْ أضربْ، وذلك أن "إذا" بمنزلة الفاء فى تضمن معنى التعقيب والإتباع، لِمَا فى "إذا" من معنى المفاجأة،

---

(١) الألفية في النحو والصرف ٣٩، وانظرشرح ابن عقيل ٣٨/٤.

(٢) انظر الكتاب ٦٣/٣-٦٤.

(٣) كالفراء فى معانى القرآن ٤٥٩/١ والمبرد فى المقتضب ١٧٨/٣ والفارسى فى الإيضاح ٣٢٠ وابن جنى فى سر الصناعة ٢٥٦/١ والهروى فى الأزهية ٢١٢ ومكى القيسي فى المشكل ١٧٩/٢ والجرجانى فى المقتصد ١٠٤٢-١٤٣ وابن الخشاب فى المرتجل ٢١٨ وابن الشجرى فى الأمالى ٢٦٣/٢ والعكبرى فى التبيان ١٠٤١وابن يعيش فى شرح المفصل ٣/٩ والرضى فى شرح الكافية ٢٦٢/٢ والمالقى فى رصف المبانى ١٤٩ وأبى حيان فى الارتشاف١٨٧١/٣ والمرادى فى الجنى الدانى ٣٧٥ والسيوطى فى الهمع ٦٠/٢.

(٤) محمد بن مسعود الغزنى، هكذا سماه أبو حيان، وسماه ابن هشام ابن الذكى ، قال السيوطى: ولم أعرف شيئًا من أحواله، انظر البغية ١٨٦/١.

(٥) انظر الارتشاف١٨٧١/٤ ،ونسبه أبو حيان أيضًا إلى الأخفش، وهو وَهَم .انظر معانى القرآن ٢٩١/١.

(٦) من الآية٣٦في سورة الروم

والشرط يؤدى إلى الجواب، فكأنه هَجَم عليه وأثاره. وكذلك طريق المفاجأة ، ألا ترى أنك إذا قلت : " وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ " كانت مفاجأة،وإصابةُ السيئة هجَمت بهم على القنوط، وإذا دخل حرف الجزاء صار شرطًا وجزاءً، واكتفى بـ"إذا" عن الفاء، واستُقْبِحَ ذكر الفاء معها فى المجازاة [١]، ولو كان على إضمار الفاء لوجب أن لا يجىء إلا فى الضرورة كقول القائل :

٨-مَنْ يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكُرُها ... والشرُّ بالشَّرِّ عند اللِه مِثْلانِ[٢]

أراد : "فاللهُ"، فلما ساغ في حال الاختيار عُلِمَ أنه ليس على إضمار الفاء. [٣]

٤- الجمع بين (إذا) و(الفاء) في الربط.

أشار ابن الهائم فى التنبيه السابق: أنه لا يجوز الجمع بين الفاء و(إذا)، وهذا مذهب الخليل(١٧٥هـ) وسيبويه(١٨٠هـ) [٤] ، ووافقهما في ذلك أكثر النحاة [٥]، خلافاً للزيادى (٢٤٩هـ)، فقد جوَّز الجمع بين (إذا) والفاء. [٦]

ووافق ابن الهائم مذهب الخليل وسيبويه والأكثرين في عدم جواز الجمع بينهما ، وهو ما أراه راجحا :

أ- لأنَّ "إذا" خَلَفٌ للفاء – كما أشار ابن الهائم – أو عِوَضٌ عنها، ولا يجمع بين العِوَض والمعوَّض عنه [٧] .

---

(١) انظر ذلك فى المقتصد ١١٠١-١١٠٢.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٨.

(٣) انظر شرح الكتاب ٢٦٦/٣.

(٤) انظر الكتاب ٦٤/٣.

(٥) انظر سر الصناعة ٢٦٢/٢ وشرح المفصل ٣/٩والارتشاف١٧٨٢/٤ والجنى الدانى ٣٧٥.

(٦) انظر سر الصناعة ٢٦٢/٢ وشرح المفصل ٣/٩.

(٧) انظر الهمع ٦٠/٢.

ب_ كما أن "إذا" مِثْلُ الفاء فى أنها تُتبع الثانى الأول ، كما تُتبع الفاء ، وأنها تدخل على جملة من مبتدأ وخبر،كما أن الفاء كذلك، فلا يحتاج مع "إذا" إلى الفاء [١] .

جـ- كما أنه لو جُمع بين "إذا" والفاء لكان كالجمع بين فاءٍ وفاءٍ، وهذا لا يجوز؛ إذْ لا يدخل حرفٌ على مثلِه، وذلك أن (إذا) بمنزلة الفاء في تضمين معنى التعقيب والإتباع، وإذا حصل منه المطلوب من الفاء كان التقدير ثانيًا محالاً؛ لأنه بمنزلة الجمع بين فائين، كما أن الجواب إذا وُجِد مجزومًا عُلِم أنه تابع للشرط ، وغير منقطع عنه، فلم يفتقر إلى الفاء، فلو جاز أن يقال إن التقدير: فإذا هم يقنطون،جاز أن يقال إنَّ التقدير: إن تضربْ فاضربْ بالجزم، وذلك لا يجوز بوجه. [٢]

٥- خبر المبتدأ الواقع اسم شرط.

صحّح ابن الهائم أن خبر المبتدأ الواقع اسم شرط هو الجملة الأولى ، وهى جملة فعل الشرط، فقال[٣]:"(ومَنْ) فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة والموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الجملة الأولى ، أو الثانية ، أو مجموعهما، أقوال [٤]: أصحُّها: الأول".

وما صحّحه ابن الهائم هو ما اختاره اللورقى(٦٦١هـ)، وأبو حيان(٧٤٥هـ)، وصوَّبه ابن هشام(٧٦١هـ)، والشيخ خالد(٩٠٥هـ)، والصبان(١٢٠٦هـ) [٥].

---

(١) انظر التعليقة ١٧٨/٢.

(٢) انظر المقتصد ٢/ ١١٠١.

[٣] شرح ابن الهائم ٣٥١.

[٤] انظر هذه الأقوال فى شرح الرضى ٩٠/١ والارتشاف ١٨٨٧/٤.

[٥] انظر شرح الرضى ٩٠/١ والارتشاف ١٨٨٧/٤ والمغنى ٦٠٧/١-٦٠٨والتصريح ١٧٣/١

وأوافقه – وغيره – الرأي في ذلك، فالجملة الشرطية لا محلّ لها من الإعراب إلا في حالتين:

الأولى :أن تكون أداة الشرط (إذا) الظرفية المضافة، فتكون الجملة الشرطية في محل جر بإضافة (إذا) إليها.

الثانية : أو أن تكون أداة الشرط مبتدأً، فتكون الجملة الشرطية هي الخبر، وتكون جملة الشرط من نوع الخبر الذي لا يتم المعنى بنفسه مباشرةً مع المبتدأ ، بل لابدّ من مساعدة شيء آخر يتصل به وهو الجواب، لكن ليس معنى هذا أن الجواب مع الشرط هو الخبر؛ لكونه يحقّق الفائدة؛ لأن فائدة الشرط إنما توقفت على الجواب من حيث التعلُّقُ فقط، لا من حيث الخبرية.

ولا يصح أن يكون الجزاء وحده أو مع الشرط هو الخبر كما في بقية الأقوال؛ لئلا يُجْمَع فيه بين إعرابين باعتبارين مختلفين، بمعنى: أنها تكون باعتبار جواب الشرط فلا محلّ لها، وأن تكون باعتبار آخر هي الخبر ،أو مع الشرط هي الخبر، فيكون لها محلّ من الإعراب، وهذا لا يصح، وأغنى عنه غيره، أعنى أن يكون الشرط وحده الخبر؛ لبعده عن التكلّف [١]، ونظير ذلك ما وهَّم به ابنُ هشام (٧٦١هـ)العكبرى(٦١٦هـ) ، حيث عدَّ (ما) في قوله تعالى : " بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ" [٢] مصدريةً ،صلتها "يَكْذِبُونَ" ، و"يَكْذِبُونَ" خبر "كَانُوا" ، فجعله تارة خبر (كان) فيكون له محلّ، وتارة صلة لـ(ما) فلا محلّ لها، فيكون جمَعَ بين محلّين مختلفين متناقضين في جملة واحدة، لهذا وصفه ابن هشام بالوَهَم [٣].

وحاشية الصبان ٧٣/١.

[١] انظر المغنى ٦٠٨/١ وحاشية الأمير ٩١/٢ والنحو الوافى ٤٤٥/٤.

[٢] من الآية ١٠ في سورة البقرة.

[٣] انظر المغنى ٤٠٢/١-٤٠٣ ، وقد اعتذر عنه ابن هشام فى موضع آخر من المغنى ٥٣٦/١.

٦- عدم صحة وقوع الفاعل جملةً.

صحّح ابن الهائم أن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة، وهذا مذهب جهور البصريين ، حيث قال في أحد (تنبيهاته) [١]:

"التنبيه الثانى: اختلف في الفاعل ونائبه ، هل يكونان جملة؟ وفيه ثلاثة مذاهب ، حكاها ابن عصفور [٢] وغيره [٣] :أحدها: المنع مطلقًا، وإليه ذهب المبرِّد [٤] ، والفارسى [٥]، وجمهور البصريين [٦]، وهو الصحيح المشهور".

وهذا ما اختاره ابن الشجرى(٥٤٢هـ) ، والأنباري(٥٧٧هـ)، والعكبرى (٦١٦هـ) ، وابن الحاجب(٦٤٦هـ)، والشيخ خالد(٩٠٥هـ)، والسيوطى (٩١١هـ) [٧].

وهو ما أراه راجحًا:

أ- لأن الفاعل كالجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء؛ لاستقلالها.

ب- كما أن الفاعل يأتي مضمرًا، ومعرَّفًا بـ(أل)، وإضمار الجملة لا يصح، والألف واللام لا تدخل على الجملة؛ لأنها لا تكون معارفَ[٨]، لكن إن كانت الجملة

---

[١] شرح ابن الهائم صـ ١٠٠-١٠١.

[٢] انظر شرح الجمل ١٥٧/١.

[٣] كأبى حيان والسيوطى انظر الارتشاف ١٣٢٠/٣ والهمع ٢٧٢/٢.

[٤] لم أقف عليه فى المقتضب، وقد نقل عنه خلاف ذلك انظر الانتصار ١٨٦-١٨٧والتصريح ٢٦٨/١.

[٥] انظر رأى الفارسى فى كتاب الشعر صـ ٥٠٨.

[٦] انظر الارتشاف ١٣٢٠/٣ والهمع ٢٧٢/٢ والتصريح ٢٦٨/١.

[٧] انظر الأمالى الشجرية٣٧/٢ والبيان للأنباري ٤١/٢ واللباب للعكبري ١٥٢/١ وأمالى ابن الحاجب ٨٨٢/٢ والتصريح ٢٦٨/١ والهمع ٢٧٢/٢.

[٨] انظر المسائل البصريات ٧٢٢/١ واللباب ١٥٢/١.

مقصودةً بلفظها ،وحكايتها بحروفها وضبطها، جاز وقوعها فاعلاً؛ لأنها بسبب قصد لفظها تُعَدُّ بمنزلة المفرد ، فتكون الجملة كلّها باعتبارها كتلةً واحدةً متماسكةً فاعلاً مرفوعًا بضمة مقدّرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

٧- وَصْلُ (أنْ) المصدرية بفعل الأمر.

صحَّح ابن الهائم وصل "أن" المصدرية بفعل الأمر، فقال في أحد (تنبيهاته) [١]:

"وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعًا كما مَرّ، أو ماضيًا، نحو: " وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ"[٢]، أو أمرًا كحكاية سيبويه [٣]: "كتبت إليه بأنْ قُمْ، هذا هو الصحيح".

وما صحَّحه ابن الهائم هو مذهب سيبويه(١٨٠هـ) [٤]، بدليل دخول الجار عليه في : كتبت إليه بأن قم، أو: كتبت إليه بألا تقم، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول "أن" وصلتها بمصدر ، وخالف في ذلك أبو حيان(٧٤٥هـ)، فلا يقوى عندَه وصلُها بالأمر ؛ لأمرين: [٥]

أحدهما: أنها إذا سُبكت والفعل بمصدر فات الأمر المطلوب.

ثانيهما: أنه لا يوجد في كلامهم : يعجبنى أن قُمْ ، ولا يجوز ذلك، ولو كانت تُوصَل به لجاز. وخرّج ما حكاه سيبويه على أنّ "أنْ" فيه تفسيرية.

وأوافق ابن الهائم في تصحيح ما ذهب إليه سيبويه(١٨٠هـ)، وأمَّا ما علل به أبو حيان(٧٤٥هـ) من عدم صحته بأنّ فيه تفويتا للأمر المطلوب عند السَّبْك،

---

[١] شرح ابن الهائم ٣٢٢.

[٢] من الآية ٧٤ في سورة الإسراء.

[٣] انظر الكتاب ١٦٢/٣.

[٤] انظر الكتاب ١٦٢/٣.

[٥] انظرالارتشاف٩٩١/٢، ١٦٣٧/٤ وحاشية الصبان ٢٥٤/١.

فيمكن الجواب عنه بأن يؤوَّل المصدر المؤوَّل من (أنْ) والفعل بمصدر طلبي ، حتى لا يفوت الأمر عند السَّبْك ، ويكون التقدير: كتبت إليه بالأمر بالقيام ، في : كتبت إليه بأن قُمْ، وكتبت إليه بالنهى عن القيام في : كتبت إليه بألّا تقم ، ويؤيد ذلك ما ذكره الزمخشرى(٥٣٨هـ) مما يفيد تضمّن معناه عند السَّبْك بمصدر طلبى ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : " إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ "[١] ، أي : بالأمر بالإنذار.

وعليه فلا يفوت معنى الطلب عند السَّبْك [٢].

٨ - الجر بـ (رُبَّ) مضمرة .

صحّح ابن الهائم الجر بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو ، وذلك في قوله[٣]: "قال فى المغنى:[٤] "ولا تدخل هذه الواو إلا على مُنَكَّر، ولا تتعلق إلا بمؤخَّر. قلت: وهذا بناءً على القول بأن الجر بها، والصحيح خلافه".

وما صححه ابن الهائم في أن الجر بـ (رُبَّ) مقدَّرة ، هو مذهب البصريين والأكثرين من النحاة [٥]، فالواو عندهم حرف عطف ، وبعضهم يسميها حرف ابتداء ، أو استئناف [٦]، فإن كانت تلك الواو في أثناء الكلام فالعطف بها ظاهر، وإن كانت في افتتاحه فهى عاطفة أيضًا: إما على ما في نفس المتكلم، وإما على

---

[١] من الآية (١) في سورة نوح ، وانظر تفسير الكشاف ٦١٨/٤.

[٢] انظر حاشية الصبان ٢٥٤/١، ٢٥٧ والنحو الوافى ٢٩٧/٤.

[٣] شرح ابن الهائم صـ ٤١٣.

[٤] انظر المغنى ١/ ٤٧٣.

[٥] انظر الكتاب ١٦٣/٢ والأصول ٤٢٠/١ والمقتصد ٨٣٦/٢ وأمالى الشجرى ٢١٦/١ والإنصاف٣٢٢-٣٢٤ واللباب ٣٦٥ وشرح الجمل ٥١٢/١ وشرح المفصل ١١٨/٢ والبسيط ٨٦٩/٢ والمساعد ٢٩٦/٢.والمغنى١/٤٧٣

[٦] انظر رصف المبانى ١٩١ والواضح فى النحو ٣٤٧.

سؤال مقدَّر جاءت (رُبّ) ومعمولها جوابًا له[١]، وخالف في ذلك المبرِّد(٢٨٥هـ) والكوفيون [٢] ، فذهبوا إلى أن الجر بالواو لقيامها مقام "رُبّ"، وذلك أنها لما أبدلت في القسَم من الباء؛ لاتحاد مخرجهما أبدلت من (رُبّ) على سبيل نيابة حروف الجر؛ بحجة مجيئها فى افتتاح القصائد فلا تكون عاطفة [٣].

وأرى أن ما صححه ابن الهائم هو الأرجح ؛بناءً على أن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل فى حروف العطف ألا تعمل؛ لعدم اختصاصها، ولم يعهد الجر بالواو إلا في القسم [٤] ، ومن تمسك بالأصل خرج من عُهْدة المطالبة بالدليل، أما مجيئها في افتتاح القصائد فمحمول – كما أشرت سابقًا – على العطف على ما فى نفس المتكلم، كما قال السهيلي(٥٨١هـ): "إنك تجدها فى أول الكلام كثيرًا، إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها من فخرٍ، أو مدحٍ، أو غير ذلك، فهذه كلُّها معانٍ مضمَرةٌ فى النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها"[٥].

٩- دلالة (رُبَّ) على التقليل والتكثير.

رجَّح ابن الهائم في دلالة "رُبَّ" أنها تأتى للتقليل وتأتى للتكثير ، فقال [٦]:

" وزعم الأكثرون أنها للتقليل دائمًا، وابن درستويه وجماعة [٧] أنها للتكثير للتكثير غالبًا، والحقُّ أنها ترِد لهما".

---

[١] انظر الأصول فى النحو ٤١٧/١ وشرح الجمل ٥١٢/١ .

[٢] انظر المقتضب ٣٤٧/٢، ٣١٨ والنكت للأعلم ٢٥٨/١، ٧٧٠/٢.وشرح الكافية ٣٠٧/٤

[٣] انظر معانى الحروف ٤٦-٤٧ وأمالى ابن الشجرى ٢١٧/١ والإنصاف ٣٢٤.

[٤] انظر الإنصاف ٣٢٣ واللباب للعكبري ٣٦٥/١ .

[٥] نتائج الفكر ٢٦١.

[٦] شرح ابن الهائم صـ ٤٦٢.

[٧] انظر المساعد ٢٨٥/٢ والهمع ١٧٥/٤.

وهذه المسألة استقصى القولَ فيها المراديُّ(٧٤٩هـ) وأطالَ النَّفَسَ فى عَرْض ما فيها من أقوال، ثم رجّح مذهب الجمهور من أنها للتقليل دائمًا ، وما جاء ما ظاهره أنها للتكثير فمحمولٌ على التقليل بضربٍ من التأويل [١].

وأرى أن ما ذهب إليه ابن الهائم هو الأرجح ، وأنها تَرِدُ للتقليل وللتكثير والذى يحدد ذلك هو السياق، ولا داعيَ إلى تأويل ذلك على التقليل؛ لما فيه من التكلُّف والتعسُّف ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج ، فمِن مجيئها للتكثير قوله تعالى : " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ " [٢] ، وقولُ النبي ﷺ : " يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[٣] ، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف الموصوف بهذا من النساء قليل، لاسيَّما أن الآية والحديث مسوقان للتخويف ، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل، فالمقام يقتضى التكثير [٤].

ومن الثاني – أعنى استعمالها للتقليل – قول الشاعر:

٦٣-أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ [٥]

فهى هنا للتقليل ؛ لأن المقام يقتضى ذلك، فأراد بالمولود الذى ليس له أب عيسى –عليه السلام–، وبذى ولد لم يلده أبوان :آدم –عليه السلام–.

١٠- إعراب (أنّ) وصلتها بعد (لو) على الفاعلية.

رجح ابن الهائم ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم في أن المصدر المؤول

---

[١] انظر الجنى الدانى ٤٣٩ وما بعدها.

[٢] الآية ٣في سورة الحجر.

[٣] الحديث فى صحيح البخارى ٢٠١/١.

[٤] انظر المغنى١/١٨٠.

[٥] البيت من الطويل، لا يعرف قائله ، انظره فى الخزانة ٣٩٧/١. وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٣٤١.

من(أَنّ) وصلتها بعد "لو" فى محل رفع على الفاعلية ؛ لكونه أقربَ إلى القياس ، فقال:[١]

"ومحل (أَنّ) مع معمولها رفع بالاتفاق، إلا أنه عند سيبويه [٢] بالابتداء، والخبر مستغنىً عنه بمعموليها ؛ لانتظام المخبَر عنه والمخبَر به بعدها، كما لم يُحْتَجْ إلى الخبر فى "ظننت أَنّ زيدًا قائم"، فقيل : الخبر محذوف يقدّر مقدمًا، أى ولو ثابت إيمانهم، وقدره ابن عصفور[٣] مؤخرًا، أى: ولو إيمانهم ثابت.وذهب المبرِّد[٤] والزجاج[٥] والزجاج[٥] والكوفيون[٦] وتبعهم الزمخشرى[٧] إلى أنَّ المحلَّ رَفْعٌ بالفاعلية، والفعل مقدَّر مقدَّر بعد " لو " أى: ولو ثبت أنهم آمنوا، وهذا أقرب إلى القياس، فلا شذوذ ".

ويقصد ابن الهائم بالقياس اختصاص " لو" كغيرها من أدوات الشرط بالفعل ، وهو مسبوق في هذا الترجيح بكثير من النحاة رجَّحُوا هذا المذهب ،كابن يعيش (٦٤٣هـ)، والرضي(٦٨٦هـ)، والمالقي(٧٠٢هـ)[٨].

وأوافقه وإيّاهم الرأي في ذلك ، فكون (أَنّ) وصلتها فاعلاً لفعل مقدَّر أولي بالترجيح من كونه مبتدأً، إذ يحقِّق حكمًا أصيلا غالبًا من أحكام "لو" بنوعيها، ألا وهو: اختصاصها بالدخول علي الفعل، فـ (لو) كـ (أَنّ) الشرطية في وقوع الفعل بعدها،فكلٌّ منهما حرف شرط، وقد دلّت القرينة على (أَنّ) ومعمولها فاعل لفعل مقدَّر وجوبًا؛ لما فيها من معنى الثبوت، فصارت بمنزلة المفسَّر الدال على الخصوصية مع

---

[١] شرح ابن الهائم صـ ١٠٦-١٠٧.

[٢] انظر الكتاب ١٢١/٣.

[٣] انظر شرح الجمل ٤٤١/٢ والجنى الدانى ٢٧٩ والتصريح ٢٥٩/٢.

[٤] انظر المقتضب ٧٧/٣ والارتشاف ١٩٠١/٤.

[٥] انظر معانى القرآن وإعرابه ١٨٧/١ والجنى الدانى ٢٧٩.

[٦] انظر الجنى الدانى ٢٧٩ والتصريح ٢٥٩/٢.

[٧] انظر المفصل ٢٣ والكشاف ٢٤٨/٤.

[٨] انظر شرح المفصل ٨٢/٢ وشرح الرضي ٤٥٢/٤ ورصف المباني ٢٨٩.

وقوعه بعد المحذوف، فكان مثل "اسْتَجَارَكَ " في قوله تعالى : " وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ"[١]،ولذلك لو قيل : ولوصبرُهم لم يجز، ولو قيل:" قيل:" وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا " [٢]لكان جائزًا، فهذا مما يدلُّك على أن قصدهم فيه إلى الفاعل [٣]، فترجّح تقدير فعل بعدها ؛ مراعاةً لأصل اختصاصها ، ولئلا يدخل الحرف المصدري علي مثله بغير فاصل.[٤]

١١-وقوع (لو) مصدرية.

أخذ ابن الهائم بجواز وقوع "لو" مصدريةً بمعنى "أنْ" ، فقال –بعد أن حكى الخلاف فيه –: " ويشهد لهم قراءةُ مَن قرأ: "فيدهنوا" [٥] ، بحذف النون للنصب ؛ ؛ عطفًا علي " لَوْ تُدْهِنُ"[٦]، إذ معناه "أنْ تُدهن"، فإن أُورِد " تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً "[٧] ، أجيب بأنّ بعد " لو" فعلاً محذوفًا مقدّرًا بـ" ثبت ".

ويبدو من (تنبيه) ابن الهائم أنه يوافق رأي المثبتِين وقوع "لو" مصدرية –وهو رأي الفراء(٢٠٧هـ)،والفارسي(٣٧٧هـ)،والعكبرى(٦١٦هـ)، وابن مالك(٦٧٢هـ)، ونسبه أبو حيان(٧٤٥هـ) إلى بعض الكوفيين[٨] – بدليل: أنه أنه ساق أدلتهم، وخرّج ما يمكن أن يَرِدَ عليهم، كما أنه ذكرها ضمن أقسام "لو" في نظمه فقال :

---

(١) من الآية ٦في سورة التوبة.

(٢) من الآية ٥ في سورة الحجرات.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٧٦/١ – ١٧٧، ٢٥٩/٢.

(٤) انظر النحو الوافي ٥٠٠/٤.

(٥) من قوله تعالى : " وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ" انظر القراءة في البحر المحيط ٣٠٩/٨.

(٦) من الآية٩في سورة القلم.

(٧) من الآية ٣٠في سورة آل عمران.

(٨) انظر رأي الفراء في كتابه معاني القرآن ٢٧٠/١ ، ورأي الفارسي في شرح التسهيل ٢٣٠/١ –ولم أقف عليه فى كتبه التى اطلعت عليها–، ورأي العكبري في كتابه الإملاء ٥٣/١. ، ورأي ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٨/١. و رأي الكوفيين في البحر المحيط ٣٠٩/٨.

وَجَا كـ"إِنْ" مَعْنَى و"أَنْ" و"لَيْتَ"مَعْ عَرْضٍ وللتعليلِ زَادَ مُتَّبِعْ [١]

فقوله (وأنْ) إشارة إلى وقوعها مصدرية كـ"أنْ". وهما ثنائيتان.

وأخالفه الرأي في ذلك ، وأرى أنّ "لو" لا تكون مصدرية–وهو رأي الجمهور–[٢] ؛ وذلك لأنّه لم يسمع دخول حرف الجر عليها، كما يدخل علي حروف المصدر في: "عجبتُ من أن تفعل" مثلاً[٣].لكنْ لا ينبغي تخريج كلّ ما ورد من أدلة المثبتين علي أنها شرطية ، حتي إذا لم يوجد في الكلام جواب– كما يخرِّجه الجمهور –؛لأن ذلك يؤدِّي إلى التكلُّف في تقدير الجواب في كل ما عَدِم جوابًا، بل يمكن أن تُحملَ "لو" فى كل ما وردت علي أنها للتمنّي بمنزلة "لَيْتَ" في المعنى ،لا في اللفظ والعمل، فتقول : لو أني قمت فأكرمَك، ومنه قوله تعالي: " فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَأَكُونَ"[٤]، أي ليت لنا كرة،بدلالة نصب الفعل المضارع :"فَأَكُونَ" بعدها ، ، والمعني التمنّي، ومنه قول الشاعر :

٦٤–تجاوزتُ أَحْراسًا إليها ،ومعشرًا عَلَىَّ حِراصًا، لو يُسِرُّونَ مقتلي [٥]

أى: ليتَهم يُسِرّون قتلى [٦] ، فحملُها علي التمني أولي من حملها على المصدرية ؛خروجًا من الخلاف.

(١) انظر شرح ابن الهائم ٣٦٢/٢.

(٢) انظر الجني الداني ٢٨٨ والهمع ٢٦٤/١.

(٣) انظر الهمع ٢٦٤/١.

(٤) من الآية ١٠٢ في سورة الشعراء.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس ، الديوان ١٣. وانظره في مغني اللبيب ٣٥٠/١.

(٦) أثبت الزمخشري والمالقى والمرادي وابن هشام من أوجه (لو) أن تكون للتمني ، انظر شرح المفصل ١١/٩ ورصف المباني ٣٦٠ والجني الداني ٢٨٨ والمغني ٤٠٩/٣.

المبحث الثاني
ردودُه ومناقشاتُه

سبق القول أنَّ ابن الهائم تأثَّر كثيرًا بمن سبقه في ذكر آرائهم وأقوالهم، لكنه لم يكن مجرد ناقل يكتفي بتقديم ما قاله غيره، بل كان يُعمل فكرَه وعقله، وينظر في هذه الآراء، فيختار ويناقش، ويرُدُّ، ويعترِض... وفيما يلي أمثلة لردوده ومناقشاته:

١- الجملة المفسِّرة وحكمها الإعرابي.

رد ابنُ الهائم قولَ الأستاذ أبي عليٍّ الشَّلَوْبين(٦٤٥هـ) من أن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسِّره، فإن كان للمفسَّر موقع من الإعراب فكذلك هي، وإلا فلا محلّ لها من الإعراب ، وبناءً عليه فجملة: "لهم مغفرة" ،من قوله تعالى: "وَعَدَ اللّـهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ "[١] ،في محل نصب مفعول ثان ؛ لأنها تفسيرٌ للموعود به .

وجملة "خلقناه"من قوله تعالى: "إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ"[٢] في محل رفع؛ لأن المفسَّر في محل رفع خبر "إن" [٣]،وعليه فتكون الجملة عند الشَّلَوْبين (٦٤٥هـ)عطف بيان ، أو بدلاً؛ لكونها تابعة لما هى تفسير له [٤].

واستدلّ الشَّلَوْبين (٦٤٥هـ) على ذلك بأدلة، عرضها ابن الهائم ، وناقشها ؛ رادًّا لها ، فقال: [٥] " كون المفسرة لا محل لها من الإعراب هو المشهور، وخالف

---

[١] الآية ٩ في سورة المائدة ، وفى الآية أوجه أخرى،انظر الدر المصون ٢١٨/٤.
[٢] الآية ٤٩ في سورة القمر.
[٣] انظر الدر المصون ١٤٧/١٠.
[٤] انظر الهمع ٢٤٨/١.
[٥] شرح ابن الهائم ١٠٦/١-١٠٧.

وخالف أبو على الشلوبين[١]، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فلا محل لها فى نحو : زيدًا ضربته ؛ لأن التقدير : ضربت زيدًا ضربته، ولا محل للجملة المتقدمة لأنها مستأنفة، فكذلك تفسيرها...

واستدلَّ الشَّلَوْبين بظهور الرفع إذا قلت : زيدٌ الخبزُ أكله، واستدلّ بعضهم[٢] بقول الشاعر :

٦٥-فَمَنْ نحن نُؤْمِنْه يَبِتْ وهو آمِنُ[٣].....

إذ ظهر الجزم فى المفسِّر.

وفى كلا الاستدلالين نظر ؛ لأن المفسِّر الفعل لا الجملة، وليس الكلام فى تفسير الفعل للفعل، بل فى الجملة المفسِّرة المحدودة بقولهم : " الجملة الكاشفةُ لحقيقة ما تَلَتْهُ "[٤]، وما نحن فيه مفرد فسَّر مفردًا، أى : فعلٌ فَسَّر فعلاً، وجاء الفاعل من ضرورته، لا أنه مقصود، فظهر الجزم فى الفعل المفسِّر للفعل المحذوف ".

وواضح من (التنبيه) اعتراض ابن الهائم على الشَّلَوْبين (٦٤٥هـ) في استدلاله ، بأنّ الاستدلال فى غير موضعه ؛ من قِبَل أن المفسِّر فيه الفعل لا الجملة، وليس الكلام فى تفسير الفعل للفعل، بل فى الجملة المفسِّرة المحدودة بقولهم : الجملة الكاشفة لحقيقة ما تلته، وما نحن فيه مفرد فسّر مفردًا ، وأن

---

(١) لم أقف عليه في التوطئة ، وانظر رأيه فى المغنى ٥٢٦/١ والخزانة ٤٠/٩.

(٢) هو الشلوبين.

(٣) صدر بيت من الطويل لهشام المُرِّى، وعجزه: ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعًا ،وهو شاهد للشلوبين على ظهور الجزم فى المفسِّر ، فيكون المفسِّر بدلاً أو عطف بيان من المفسَّر المحذوف. انظر الكتاب ١١٤/٣ والمقتضب ٧٥/٢ والخزانة ٤٠/٩ والمغنى ٥٢٦/١.

(٤) انظر المغنى ١٠٦/٥.

الفاعل جاء من ضرورته ، لا أنه مقصود لذاته [١].

وهذا اعتراض واهٍ ؛ لأنَّ الفعل مع الفاعل جملة باعتبار اصطلاحهم، وليس هناك فرق فى تكوين الجملة الفعلية بين كون الفاعل من ضرورته ، أو من قصده .

وهو مسبوق في اعتراضه رأي الشلوبين(٦٤٥هـ)بابن هشام(٧٦١هـ)، وإن كان اعتراض ابن هشام أقوى مما اعترض به ابن الهائم [٢].

وأرى أنَّ ابن الهائم وسابقَه ابنَ هشام أصابا فى الاعتراض على الأستاذ أبى علىّ الشَّلَوْبين فى هذا،وأن الأَوْلى ما ذهب إليه الجمهور من أن الجملة المفسِّرة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا هو المشهور، ولا عبرة بما قاله الشلوبين(٦٤٥هـ) من أنها باعتبار ما قبلها،أو بحسب ما تفسِّره لما يلزم عليه من القول بوقوع البدل أو عطف البيان جملةً،وهذا لم يثبته جمهور النحويين. [٣]

كما يلزم عليه القول بجواز حذف المبدل منه " المفسَّر " أو المعطوف عليه كما قدَّره الشَّلَوْبين(٦٤٥هـ) فيما ساقه من شواهد،وهذا لم يثبت عند النحويين، فلم يجمعوا على حذف المبدل منه، ولم يثبتوا حذف المعطوف عليه فى عطف البيان [٤].

---

(١) شرح ابن الهائم ١٠٧/١.

(٢) انظر المغنى ٥٢٦/١-٥٢٧.

(٣) ذكر الدماميني أنهم أبدلوا الجملة من الجملة في قوله تعالى :" وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ*أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ"(الشعراء ١٣٢-١٣٣) ،وأجازوه في الشعر، ثم قال : " ولم أر من انتقد ذلك بأنه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل".
وتعقبه الشُمنيّ بقوله : " إنما أثبت ذلك البيانيون ، وهي عند بعض النحاة خلافاً للجمهور " .انظر :حاشية الشمني١٣٠/٢.

(٤) انظر المغنى ٥٢٦/١.

وأما الشواهد التى ساقها الشَّلَوْبين (٦٤٥هـ)–ومَن وافقه[١]– مستدِلّاً على جزم الفعل المفسَّر: فَمَنْ نَحْن نُؤْمِنْه، ... فليس لأنه تابع للمحذوف، بل لأنه فى التقدير – كما خرَّجه الفارسىُّ (٣٧٧هـ)– فعلُ شرط حُذفت أداته ؛لدلالة أداة الشرط عليه، وبذلك يكون التقدير : فَمَنْ نُؤْمِنْه يَبِتْ وهو آمِنُ،ثم حذفت أداة الشرط الأولى، وبقى فعلها، كما أنّ فيه حذفَ جواب الشرط الثانى ؛ لدلالة جواب الشرط الأول عليه، ويقوِّى هذا أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل[٢].

أو –كما أشار إليه سيبويه – على أن الفعل المجزوم هنا ليس مفسِّرًا، ولا بدلاً ،أو عطف بيان، بل هو فعل الشرط بالأداة نفسها من غير تقدير أو تكرير، ثم فصل بين أداة الشرط والفعل المجزوم بها بالاسم المرفوع ضرورةً، وقد سَوَّغ الفصل هنا أن حروف الجزاء(الشرط) لها تصرُّفٌ، ليس كغيرها من سائر الحروف الجازمة [٣]

.

٢- تعلُّق شبه الجملة بالأفعال الناقصة بين المنع والجواز.

رَدّ ابن الهائم الاستدلال على تعلُّق الجار والمجرور بالأفعال الناقصة ، بقوله تعالى: "أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً"[٤]، بتخريجه على غير ذلك،فقال[٥]:

"وأما الفعل الناقص ففى صحة تعلقهما به خلاف:

---

(١) وافقه ابن جماعة ،حيث قال : والحق ما قائلاً: والحق ما قاله الأستاذ ، انظر : أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب لوحة ٢٣/ب .وكذا اختار رأيه السيوطىُ، قائلاً : " وهذا الذى قاله الشلوبين هو المختار عندى". انظرالهمع ٢٤٨/١.

(٢) انظر البغداديات ٤٦٤ والتعليقة ١١٧/٢.

(٣)انظر الكتاب ١١٤/٣ والخزانة ٣٧/٩، ٣٨.

(٤) من الآية ٢ في سورة يونس.

(٥) شرح ابن الهائم ١٤٧/١–١٤٨.

فمن زعم أنه لا يدل على الحدَث منعَ من ذلك ،كالمبرِّد[١]، فالفارسى[٢]، فابن جنى[٣]،فابن بَرْهان[٤]، فالجرجانى[٥]،ثم الشلوبين [٦].

ومن رأى أنها تدل على الحدث أجاز تعلقهما به، وهو مختار جماعة منهم ابن مالك [٧].

قال فى المغنى[٨] :والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا (ليس) ، واستدل لمثبتى لمثبتى التعلّق بـ" أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً "[٩].

وفيه نظر؛ لجواز تعلقه بـ" عَجَباً "، ولا يضر كونه مصدرًا مؤخرًا؛ لأنه ليس مقدرًا بفعل وحرف مصدرى، ويجوز أيضًا أن تكون متعلِّقةً بحال محذوفة من " عَجَباً " [١٠] ،على حدّ قوله: ٦٦-لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[١١]" انتهى.

وواضح من (التنبيه) استدلال المثبتين تعلّق شبه الجملة بالفعل الناقص، بقوله

---

(١) انظر رأيه فى المقتضب ٨٧/٤ وشرح التسهيل ٣٣٨/١ والمغنى ٥٧٠/١.

(٢) انظر رأيه فى البغداديات ١١٦ والمغنى ٥٧٠/١.

(٣) لم أقف عليه فى كتبه المطبوعة وانظر رأيه فى شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(٤) انظر شرح اللمع ٤٩/١، ٦١ والمغنى ٥٧٠/١.

(٥) انظر المقتصد ٣٩٨/١ والمغنى ٥٧٠/١.

(٦) انظر التوطئة ٢٢٤ والمغنى ٥٧٠/١.

(٧) انظر شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(٨) انظر المغنى ٢٨٨/٥.

(٩) من الآية ٢ في سورة يونس.

(١٠) انظر البيان ٤٠٨/١ والتبيان للعكبرى ٦٤٤ والبحر المحيط ١٢٢/٥ والدر المصون ١٤٤/٦.

(١١) صدر بيت من مجزوء الوافر وعجزه: يَلُوح كَأَنّه خِلَلُ، وهو لكثير عزة فى ديوانه ٥٠٦، ووجه الاستشهاد به مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها، فـ(موحشًا) حال من (طلل).

تعالى: "أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً"[١].

ووجه الدلالة:تعليق الجار والمجرور "للناس" بـ"كان" الناقصة، لأنه ليس ثَمّ ما يتعلق به سوى "كان" ؛ إذ لا يصح أن يتعلق بـ"عجبًا" لكونه مصدرًا مؤخرًا، ولا بـ"أوحينا" لفساد المعنى؛ لأن التقدير حينئذٍ: أوحينا للناس أن أنذِرِ الناس، فليس ثَمَّ ما يتعلق به إلا "كان" [٢].

وقد اعترضه ابن الهائم بأن هذا لا يلزم أن يكون متعلِّقًا بـ"كان" ؛ لجواز تعلُّقه بـ"عجبًا"، ولا يضر كونه مصدرًا مؤخَّرًا؛ لأنه ليس مقدَّرًا بفعل وحرف مصدري؛ لأن المصدري موصول، ولا تتقدم صلته عليه.

والحقّ معه؛ لأنّ "عجبًا" وإن كان مصدرًا مؤخرًا ، لكنه يتوسع في الظرف وعديله الجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما، أو لأنّ "عجبًا" مصدر واقع موقع اسم الفاعل ،أو اسم المفعول، فهو مؤول بالمشتق ، ومتى كان كذلك جاز تقديم معموله [٣].

ويجوز أيضًا أن يكون الجار والمجرور متعلِّقًا بمحذوف على التبيين، والتقدير فى الآية: أكان إيحاؤنا إلى رجل منهم عجبًا لهم، أو : أن يكون الجار والمجرور متعلقًا بحال محذوف من "عجبا" ؛ لأنه في الأصل صفة له ، وقد تقدم الوصف على الموصوف النكرة وهو "عجبًا" فصح أن يكون حالاً، على حد قول القائل: لِمَيَّةَ موحِشًا طَلَلُ ،وأصله : طلل موحش ، فتقدَّم الحال ، فسَوَّغ مجيئه من النكرة . [٤].

وكأن ابن الهائم بهذا الاعتراض وبذكره لهذه الأوجه – المسبوق فيها

---

[١] من الآية ٢ في سورة يونس.

(٢) انظر المغنى ٥٧١/١.

(٣) انظر الدر المصون ١٤٤/٦وحاشية الشمنى ١٤٩/٢ .

(٤) انظر البيان للأنباري ٤٠٨/١ والبحر المحيط ١٢٢/٥ والدر المصون ١٤٤/٦.

بالعكبري(٦١٦هـ) والسمين(٧٥٦هـ) [١] – يخالف ابن هشام(٧٦١هـ) وغيره القائلين بتعلّق شبه الجملة بالأفعال الناقصة، ويوافق القائلين بمنع ذلك، وأن هذا الدليل الذي استدل به ابن هشام لمثبتي المتعلق يمكن توجيهه بوجوه أخرى غير ما استدل به، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وأخالفه الرأي في ذلك،وأرى أن الأرجح ما ارتآه بعض النحاة،كابن عصفور(٦٦٩هـ) ،وابن مالك (٦٧٢هـ)،والرضى(٦٨٦هـ)، وابن هشام(٧٦١هـ)[٢]، من دلالة هذه الأفعال الناقصة على الحدث والزمان معًا؛ لأنها أفعال – باتفاق – وهي متصرفة، والفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا؛ إذِ الدالُّ على الحدث وحده مصدر، والدالُّ على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادرَ ولا أسماءِ زمان ،فبَطل كونُها دالّةً على أحد المعنيين دون الآخر، كما أنها لو كانت مجردةً عن الحدث مخلّصةً للزمان لم يُبْنَ منها أَمْرٌ، وقد جاء كقوله تعالى: " كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ " [٣] ؛ لأن الأمر لا يُبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

وأمّا كونها لم يُلفظ لها بمصدر فى قولك: "كان زيد قائمًا كونًا" ، فليس دليلاً على صدق دعواهم دلالتها على مجرد الزمان، بل الصحيح أنّ لها مصادرَ، وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها، كما في قول الشاعر:

---

(١) انظر التبيان ٦٦٤ والدر المصون ١٤٤/٦.

(٢) انظر شرح الجمل ٣٨٥/١ وشرح التسهيل ٣٣٨/١، وشرح الرضى ١٨١/٤-١٨٢ والمغنى ٥٧١/١.

(٣) من الآية ١٣٥ في سورة النساء.

٦٧-.....وكونُك إيَّاهُ عليكَ يَسِيرُ [١].

وقد حكى أبو زيد (٢١٥هـ)مصدر (فَتِئَ) مستعملا. [٢]

وحكى غيرُه: (ظَلَلْتُ أفعل كذا ظُلُولاً)، و(بِتُّ أفعل كذا بيتوتة)، ولو لم يكن لهذه الأفعال مصادر ما دخلت عليها (أنْ) فى قوله تعالى: " إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ " [٣] ؛ لأنَّ "أنْ" المصدرية وصلتها فى تأويل مصدر، لكن لم يلفظ به ؛ إمَّا لأنها دالة على مصادرها، أو لأنها مشتقة من أحداث (مصادر) لم يُنطقْ بها؛ لأنّ من كلامهم أنهم قد يستعملون الفروع ويهملون الأصول. كما أنّ هذه الأفعال لو كانت دالة على الزمان دون الحدث لَمَا بُنِىَ منها اسم فاعل، وأغنى عنها، تقول : كائن ، وزائل[٤] ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث وما هو به قائم، أو ما هو صادِر [٥] ، وإذا ثبت دلالتها على الحدث والزمان جاز تعلُّق شِبْه الجملة بها كما يتعلُّق بغيرها من الأفعال التامة بلا فرق؛ لدلالة كلّها على الحدث والزمان.

٣- الجار والمجرور وموضعه الإعرابي.

ضعّف ابن الهائم قول ابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ) في أن الجار والمجرور لا محل له من الإعراب ، فقال[٦]:

"إذا تعلّق حرف الجر بمذكور، فتارة ينوب عن فاعل، فيكون فى موضع رفع،

---

(١) عجز بيت من الطويل وصدره: ببَذْلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتى، مجهول القائل، انظر شرح التسهيل ٣٣٩/١ وابن عقيل ٢٧٠/١والأشموني ١١٦/١.

(٢) هذا ما نقله عنه أبو حيان والسيوطي ، ولم أقف عليه في كتابه النوادر، انظر الارتشاف ١١٥٢/٣، والهمع ١١٤/١.

(٣) من الآية ٢٠ في سورة الأعراف.

(٤) وهي عاملة ، نحو : وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى البْشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ .... . انظر : شرح ابن عقيل ٢٦٩/١.

(٥) انظر شرح الجمل ١/ ٣٨٥وشرح التسهيل ٣٤٠/١ والارتشاف١١٥٢/٣ .

(٦) شرح ابن الهائم صـ ١٦٨.

وتارة لا ينوب، فيكون فى موضع نصب على المشهور [١]، وعن ابن السِّيد [٢] لا محلّ محلّ له من الإعراب، وهو ضعيف؛ لأنّ الجار والمجرور على ما نحكيه مطلوب للفعل، أو شبهه، على جهة الفضلة، فهو فى معنى المفعول".

وأوافق ابن الهائم فى تضعيفه لقول ابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ)، من أنّ الجار والمجرور لا محلّ له من الإعراب، بل لهما محلّ من الإعراب ، فإذا نابا عن فاعل كانا في موضع رفع، نحو سِيرَ بزيدٍ ، ومُرَّ بمحمدٍ، وإذا لم ينوبا عن فاعل كانا في موضع نصب، وعامل النصب فيه هو ذلك المتعلق الذي لا يكتمل معناه إلا به [٣].

ويدل على ذلك أمران:

الأول: نزع الخافض : فإذا حُذف حرف الجر الأصليّ نُصب الاسم بعدَه ، نحو قولك: زهدت المال ، أي : فيه ، ووصلت القرية ، أي : إليها ، ومن ذلك قول يزيدَ بن الحكم الثقفى:

٦٨-فليت كفافاً كان خيرُك كلّه ... وشرُّك عنّي ما ارتوى الماءَ مُرْتَوِي[٤]

فتقديره: ما ارتوى من الماءِ مُرْتَوٍ، فلما حذف حرف الجر(مِنْ) ظهر النصب على الاسم بعده ، وهذا يدل على أن المحل فى الأصل هو النصب، وإنما جيء بحرف الجر قبله ؛ لتتأتى تعدية الفعل القاصر ، وإيصال معناه إلى مفعوله [٥] ، وحذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور به مما كَثُرَ استعماله فى القرآن الكريم والشعر،ومنه قوله

---

(١) انظر سر الصناعة ١/١٣٠، ١٣١.

(٢) لم يصرح بذلك عند حديثه عن هذا الموضع في كتابه (الحلل فى إصلاح الخلل) ص١٣٣.

(٣) انظر رصف المبانى ١٦٨-١٦٩ وإعراب الجمل ٢٧٥.

(٤) هذا البيت من الطويل ، وهو من الأبيات المشكلة في الإعراب ، وهو من شواهد العسكريات ١٠٧ والمقتصد ٤٦٦/١ والتبيين ٣٣٩ والخزانة ٤٧٢/١٠.

(٥) انظر الأمالى الشجرية ٢٨٥/١وحاشية الدسوقي ١٤٥/١. وإعراب الجمل ٢٧٤.

تعالى: " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ " [١]، أراد من قومه، ولذلك سماه السيرافي(٣٦٨هـ) مفعولا منه[٢] ، و قوله: " إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ " [٣]، أى: يخوّفكم بأوليائه، ولذلك قال: " فَلاَ تَخَافُوهُمْ ".[٤]

الثاني: العطف والبدل ، فلو لم يكن محل الجار والمجرور النصب مَا جاز البدل منه، أو العطف عليه [٥] .

فمثال الإبدال منه قول ابن الزَّبير الأسدِيِّ:

فَمَا إِنْ أَرَى الحجَّاجَ يَغْمِدُ سَيْفَهُ يَدَ الدهرِ حتى يتركَ الطفلَ أشيبَا [٦]

فأبدل الجار والمجرور " حتى يتركَ " من نائب الظرف "يَدَ الدهرِ " .

ومثال العطف عليه قول لبيد:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ والِدًا وَدُونَ معدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ [٧]

فنصب " دُونَ " ،وهو معطوف كما ترى على الجار والمجرور.

وقوله تعالى: " وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ " [٨] فعطف "بالليل" الجار الجار والمجرور على الحال المنصوبة "مصبحين" .

وقوله: " الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ " [٩]، فعطف الجار

---

(١) من الآية ١٥٥ في سورة الأعراف.

(٢) انظر شرح قطر الندى صـ٣٣٤.

(٣) من الآية ١٧٥في سورة آل عمران.

(٤) انظر الأمالى الشجرية ٢٨٥/١

(٥) انظر إعراب الجمل ٢٧٤.

(٦) البيت من الطويل ، وهو فى : الكامل للمبرد ٢٦١/٣ ، ولم أقف عليه في غيره.

(٧) البيت من الطويل ، فى ديوانه : ٢٥٥ .

(٨) الآية ١٣٧ ومن الآية١٣٨ في سورة الصافات.

(٩) الآية ١٩١ في سورة آل عمران.

والمجرور "وعلى جنوبهم" على الحال المنصوبة "قيامًا وقعودًا" كأنه قال: قيامًا وقعودًا "مضطجعين"[١]، وغيره كثير، مما يدل على أنّ شبه الجملة بشطريها لها محلّ من الإعراب ، وليس كما قال ابن السِّيد البطليوسي(٥٢١هـ): من أنه لا محلّ للجار والمجرور من الإعراب ؛ لأن الجارَّ والمجرور مطلوب الفعل ، أو شبهه ،على جهة الفضلة، فهو فى معنى المفعول.

٤- المحكوم على محلّه بالإعراب في الجار والمجرور.

ضَعّف ابن الهائم رأى ابن خالويه (٣٧٠هـ) في أن المحكوم على محله بالإعراب هو الجار فقط ، فقال [٢]:"المحكوم على محله بالإعراب هل هو الجار والمجرور معًا ؛ لأنهما ككلمة واحدة؟ أو المجرور فقط لأنه المطلوب للعامل فى الحقيقة، وحرف الجر وصل معنى الفعل إليه؟ مذهبان... وعن ابن خالويه فى (الطارقية) [٣]. أن المحكوم على محله بالإعراب هو: الجارّ فقط، وهو ضعيف".

فقد ضَعّف ابن الهائم رأى ابن خالويه(٣٧٠هـ) أن المحكوم على محلّه بالإعراب هو الجارُّ فقط .

والحقّ معه، فليس للحرف وحده موضع من الإعراب، إذ الغرض من الإعراب هو الظهور والبيان، والحرف لا يظهر ولا يستبين معناه إلا مع غيره، فكيف يكون له وحده موضع من الإعراب .

والراجح من هذه الآراء أنّ المحكوم عليه بالإعراب هو مجموع الجار والمجرور -كما صرح بذلك الفارسى(٣٧٧هـ) [٤] وابن جنى(٣٩٢هـ) [١]، وهو ظاهر كلام

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥/١، والكشاف ٤٥٣/١.

(٢) شرح ابن الهائم ١٦٨/١.

(٣) انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٥، ويسمى بالطارقية ، حقّقه د/ محمد فهمي عمر . .

(٤) انظر الإيضاح ١٥٢.

الزمخشرى(٥٣٨هـ) [٢]– ، وليس أحدهما، حتى ولو كان حرف الجر زائدًا؛ وذلك لأنّ الجار والمجرور معًا كالكلمة الواحدة، لا يستغنى أحدهما عن صاحبه، فهما متلازمان، ولهذا لم يجيزوا الفصل بينهما بظرف ولا بغيره، وإذا جاز للنحويين أن يحكموا على موضع الفعل والفاعل بأنهما فى موضع رفع، وإن كان الفعل مستقلاً بفاعله ، وذلك فى : حبذا زيد ، وحبذا هند، فأن يحكموا على موضع الجار والمجرور اللّذين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولا يجوز الفصل بينهما أجدر بالجواز، ولأجل ذلك – أعنى شدة اتصال الجار والمجرور – ترتّب عليه قبحُ حذف الجار وتبقية جره بحاله إلا فيما شذّ عنهم [٣] ، وهذا مما يدل على شدّة امتزاج الجار والمجرور واتصالهما ، مما يقضى بأن يحكم على محلّهما معًا بالإعراب ، لا أن ينفرد بذلك أحدهما عن الآخر.

٥- نفى المضارع بـ"ما" بين الحال والاستقبال.

رَدّ ابن الهائم ما استدلّ به ابن مالك(٦٧٢هـ) على عدم تعيُّن المضارع المنفى بـ"لم" للحال ،فقال : [٤]

" إذا نفت المضارع تخلَّص للحال عند الجمهور [٥]،وردَّ عليهم ابن مالك [٦] بنحو: " قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي"[٧] ، وأجيب بأن شرط كونه

---

(١) انظر سر الصناعة ١/١٣٠.

(٢) انظر المفصل ص ٢٨٣.

(٣) من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى القسم مع الخبر لا الاستفهام: "اللهِ لأقومن،وحكى المبرد أن رؤية قيل له :كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ، عافاك الله، أى: بخير، فحذف الباء، انظر الكتاب ٣/٤٩٨ والكامل ٢/٩٢.

(٤) شرح ابن الهائم ٢/٤٣٩.

(٥) انظر الكتاب ٤/٢٢١ والمقتضب ٤/١٨٨ والأمالى الشجرية ٢/٥٥٦ وشرح المفصل ٨/١٠٧ وشرح التسهيل ١/٣٨٠.

(٦) انظر شرح التسهيل ١/٣٨٠، ١/٢٢.

(٧) من الآية ١٥ في سورة يونس.

للحال انتفاءُ قرينة خلافه ".

ويظهر من (تنبيهه) أنه أجاب عما استدلَّ به ابن مالك(٦٧٢هـ) أن " ما " النافية لا تُعَيِّن المضارع للحال كما يقول الجمهور، بل الأكثر أنه يكون للحال،وقد يكون للاستقبال ؛ مستدِّلًا بقوله تعالى : " قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي"، فهى للحال والاستقبال ، فيردّه ابن الهائم بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه، وهو مسبوق فى هذا الرد أيضًا بالمالقى(٧٠٢هـ)، والمرادى(٧٤٩هـ)، وابن هشام(٧٦١هـ) [١]. ومفاد رَدِّه وَردِّهم : أنهم إنما جعلوها مخلِّصة للحال إذا لم يوجد قرينة تدل على غير ذلك.

وأراه محقًا فى ذلك،فإن وجدت قرينة غيرها تدل على خلاف ذلك لم تكن مخلِّصة، فإن قلت: "ما يقوم زيد غدًا، فالحكم لـ " غدًا " فى التخليص للاستقبال، فإذا لم يدخل عليه " غدًا " ولا غيرها من المخلِّصات للاستقبال، فحينئذ تكون مخلِّصة للحال، وهذا بحكم الاستقراء [٢].

والآية التى استدل بها ابن مالك(٦٧٢هـ) وهى العمدة فى الاستدلال هنا تؤكِّد ما قاله ابن الهائم وغيره ، من أن هناك قرينةً صارفةً لـ" ما " عن تخليص الحال، وهو الاستقبال المستفاد من " أَنْ " فى قوله: " أَنْ أُبَدِّلَهُ " ، فهو نفى لكون التبديل فى الحال والاستقبال [٣]. وبهذا يمكننا التوفيق بين مذهب الجمهور وابن مالك(٦٧٢هـ) بأن "ما" تعيِّن المضارع للحال إذا لم تكن هناك قرينة تدل على خلاف ذلك، فإن كانت هناك قرينة للاستقبال كان دالاً على الاستقبال، وإن عدمت القرينة

---

(١)انظر رصف المبانى ٣٨٠ والجنى الدانى ٣٢٩ والمغنى ٣٩٩/١.

(٢) انظر رصف المبانى ٣٨٠.

(٣) أعنى أن وجود (أن) فقد شرط الدلالة على الحال... وذهب الأمير إلى أن المراد قصد أن بدله، والقصد حال، والتبديل مستقبل. انظر حاشية الأمير ٦/٢ وحاشية الشمنى ٧٩/٢.

كانت " ما " مخلِّصة إيّاه للحال.

٦- موقع جملة (أبو مَنْ هو) من الإعراب.

رَدّ ابن الهائم مذهب المبرِّد (٢٨٥هـ)،والفارسى(٣٧٧هـ) ،والأعلم (٤٧٦هـ)، وابن خروف (٦٠٩هـ)، فى إعراب (أبو مَنْ هو) في جملة: (عرفت زيدًا أبو مَنْ هو)، حيث قال : [١] " المتعدِّى إلى واحد وقد استوفاه اذا وقع بعده جملة استفهام، نحو : عرفت زيدًا أبو مَن هو؟، فهى فى موضع نصب باتفاق، لكنهم اختلفوا فى التقدير على مذاهب : أحدها : أنها حال، وإليه ذهب المبرِّد [٢]، والأعلم [٣]، وابن خروف، وغيرهم [٤].

ورُدّ بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالاً، ولأن المعنى ليس عليه، إذ ليس المعنى عرفت زيدًا فى هذه الحال.

وثانيها : أنها مفعول ثان على تضمين "عرف" معنى "عَلِم"، وإليه ذهب أبو على الفارسى فيما حكاه عنه أبو الفتح [٥]، وابن أبى العافية[٦]، ورُدَّ بأن التضمين لا

---

(١) شرح ابن الهائم ٨٣-٨٥.

(٢) انظر المقتضب ١٩٨/٣ والنكت ٤٤٨/١ وشرح السيرافى ١٣٧/٢.

(٣) انظر النكت ٤٤٨/١ والأمر بخلافه.

(٤) انظر الهمع ٢٣٨/٢.

(٥) لم أقف على ما حكاه ابن جني فيما اطلعت عليه من كتبه، لكنْ أبو حيان نقله عنه فى الارتشاف ٢١٢١/٤ وانظر الهمع ٢٣٨/٢.

(٦) انظر رأيه فى الارتشاف ٢١٢١/٤، وهو:محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، أبو بكر . كان شيخاً فقيهاً، جليلاً أديباً بارع الأدب، عارفاً بالعربية، واللغة، ذاكراً لها، كاتباً مجيداً، شاعراً مكثراً، مات بغرناطة سنة (٥٨٣هـ).انظر بغية الوعاة ١١٥/١.

ينقاس ، بل قال العنابى[١] : بابُ التضمينِ الشعرُ.

وثالثها : أنها بدل من زيد، وإليه ذهب السيرافى [٢]، ثم قيل : هو بدل كل من كل، واختاره ابن عصفور[٣]، وقال : هو على حذف مضاف، والتقدير : عرفت قصَّةَ زيد، أو أمْرَ زيد، أبو من هو، وقال ابن الضائع :بدل اشتمال [٤]".

فقد رَدَّ ابنُ الهائم المذهبين : الأول ، والثاني ، كما هو واضح من (تنبيهه).

والحقّ معه :

أما القول الأول ، وهو: أن الجملة فى محل نصب على أنها حال ، فيردّه أنّ جملة المبتدأ والخبر إذا كانت فى موضع الحال جاز دخول الواو عليها، ولا يتغيّر المعنى الذى كانت تعطيه قبل دخول الواو نحو : جاء زيد يده على رأسه، وإن شئت قلت : ويده على رأسه، والمعنى واحد، وأنت لو قلت : عرفت زيدًا وأبو من هو، لم يكن معناه كمعنى: عرفت زيدًا من هو، ألا ترى أن المعنى فى عدم الواو :عرفت أبو من زيد، ومع الواو: عرفت زيدًا وعرفت أبا من هو، فدل ذلك على أن الجملة ليست فى موضع حال،كما أن الجملة الإنشائية لا تكون حالاً [٥].

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي العنابي النحوي ، اشتغل في بلاده ، ورحل إلى أبي حيان فلازمه، واشتهر بصحبته ،وبرع في زمنه ،ثم تحول بعده إلى دمشق، فعظم قدره ،واشتهر ذكره ،وانتفع به الناس، وصنف كتبا منها :شرح التسهيل وشرح التقريب، ومات سنة(٧٧٦هـ) انظر : شذرات الذهب٦/٢٣٩.

(٢) انظر شرح الكتاب ١٣٧/٣.

(٣) انظر شرح الجمل ٣٣٢/١.

(٤) انظر رأيه فى الارتشاف ٢١٢١/٤ والهمع ٢٣٨/٢.

(٥) انظر شرح الجمل ٣٢٢/١ وشرح ابن الهائم ٨٤/١.

وأما القول الثاني ، وهو: أن الجملة فى محل نصب مفعول ثان لـ(عرف) من باب تضمينها معنى (علم) ، فيردُّه أن التضمين فى النثر ليس بقياس ، فلا يلجأ إليه ما وجد عنه مندوحة[١].

٧- عدم إفادة "ثُمّ" للترتيب .

رَدّ ابن الهائم ما استدل به الكوفيون ، وقطرب (٢٠٦هـ) والأخفش (٢١٥هـ) من عدم إفادة "ثم" للترتيب ، فقال[٢]:

" خالف قوم[٣] في إفادتها الترتيب، تمسكًا بأمور : منها : "ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا"[٤]، وأجيب عن الآية بأوجه منها : أن العطف علي محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها "[٥].

وقد سبق بيان ذلك[٦].

٨- عدم تخلُّف "ثُمّ" عن العطف .

وكذا ردِّ ابن الهائم ما زعمه الكوفيون والأخفش(٢١٥هـ) من أن (ثم) قد تتخلّف عن العطف[٧]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالي:" ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ "[٨] على أن "ثم" زائدة، و"تاب عليهم" جواب لما قبلها من قوله تعالي: "حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ".فيُخرِّج الآية على تقدير الجواب ، وأن (ثُمَّ) باقية على

---

(١) انظر شرح الجمل ٣٢٢/١ و الهمع ٢٣٨/٢.

(٢) شرح ابن الهائم صـ ١٤٩.

(٣) انظر رصف المباني ٢٥٠ والجني الداني ٤٢٦.

(٤) من الآية ٦ في سورة الزمر.

(٥) في الآية أجوبة أخري، انظر مجموعها في المغني ١٥٩/١-١٦٠.

(٦) انظر ص ٢٢ وما بعدها من البحث.

(٧) انظر معاني القرآن ١٢٤/١، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨/٣.

(٨) من الآية "١١٨" في سورة التوبة.

أصلها من العطف [١]. وقد سبق بيان ذلك. [٢]

٩- إعراب جملة : "لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى "(٣).

رَدّ ابن الهائم ما جوَّزه أبو البقاء (٦١٦هـ)من إعراب جملة :" لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى " من كونها حالاً ، أو صفة[٤] ، فقال [٥]:

"ومن ذلك :" لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى "بعد" وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ " [٦] ، فإن الذهن يتبادر إلى أنه صفة لـ "كل شيطان" ،أو حال مقدرة، وكلاهما وكلاهما لا يستقيم ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسَّمَّع، وإنما هو استئناف نحوى وليس بيانيًا لفساد المعنى أيضًا". وقد سبق بيان ذلك. [٧]

١٠- (أىّ) وُصْلة لنداء ما فيه (أل).

رَدّ ابن الهائم اعتراض الجمهور على الأخفش(٢١٥هـ) فى جعله "أىّ" فى نحو (يا أيّها الرجل) موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَن هو الرجل، فقال [٨]:

"عَدَّ فى المغنى [٩] وفى بعض نسخ القواعد [١٠] من أوجهها: أن تكون

---

[١] شرح ابن الهائم ص ٤٩٩.

[٢] انظر ص ٢٢ وما بعدها من البحث.

[٣] الآية ٨ في سورة الصافات.

[٤] انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٠٥.

[٥] شرح ابن الهائم صـ ١١٩.

[٦] الآية ٧ في سورة الصافات.

[٧] انظر ص ٨٤، ٨٥ من البحث.

[٨] شرح ابن الهائم صـ ٣٥٤.

[٩] انظر المغنى ١/١٠٩.

[١٠] قواعد الإعراب ص٣٧.

وُصْلَةً لنداء ما فيه "أل"،وذكرت فى النظم بدله النكرة الموصوفة ؛ لأنها عند الأخفش [١] هى الموصولة ، حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى : يا من هو الرجل، فتكون منكورة، ورَدّ الجمهور قوله : بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية [٢]، قلت : لزوم عدم النظير إذا سُلِّمِ امتناعهُ مُعَارَضٌ بلزوم تكثير الاشتراك، والأصل : عدم الاشتراك فضلاً عن تكثيره،ولأنَّ له أن يجيب بمنع لزوم عدم النظير ؛ لأن " ما " فى قولهم : " لا سِيَّما زيد " بالرفع كذلك ". [٣]

والواضح من (تنبيهه) أن الجمهور رَدّ ما ذهب إليه الأخفش(٢١٥هـ) من كون (أيّ) الواقعة بعد النداء موصولة ، من وجهين :

أحدهما : أنه ليس لنا عائد يجب حذفه، والعائد على رأيه فى " يا أيُّها " واجب الحذف؛لمناسبة التخفيف للمنادَى [٤]،والمنادَى بابُ حذفٍ وتخفيفٍ .

ولعلّ الذى دعا الأخفش(٢١٥هـ) إلى القول بوجوب الحذف هنا ؛ أنَّ ما بعد (أىّ) عِوض عن ذلك المحذوف، والحذفُ لعوضٍ كلا حذف. [٥]

ثانيهما: عدم وجود النظير، فليس هناك موصول التُزِم كون صلته جملة اسمية، و" أىّ " المذكورة على دعواه موصول، يلزم كون صلته جملة اسمية، فخرج عن النظير فى الوجهين.[٦]

وقد أجاب ابن الهائم للأخفش(٢١٥هـ) عن وجهي الردّ ، بأن هناك عائدًا يجب

---

(١) انظر رأيه فى : شرح الرضى ٣٧٦/١ والمغنى ١٠٩/١.

(٢) انظر المغنى ١٠٩/١ والهمع ٥٢/٣-٥٣.

(٣) انظر المغنى ١٠٩/١.

(٤) هذا ما علل به الرضى فى شرحه على الكافية ٣٧٦/١.

(٥) انظر حاشية الشمنى ١٧٠/١.

(٦) انظر شرح ابن الهائم ٣٥٤/٢ وحاشية الشمنى ١٧٠/١.

حذفه وموصولاً التُزم كونُ صلته جملة اسمية، وذلك فى (ما) من قولهم : لاسيما زيدٌ – بالرفع –[١] فـ " ما " هنا موصول، وجب حذف عائده، والتزم كون صلته جملة اسمية، والأصل : لا مثل الذى هو زيد.

وأخالف ابن الهائم في هذا ، مقوِّياً ما ذهب إليه الجمهور من اعتراضهم على الأخفش(٢١٥هـ) جعله (أيّ) الواقعة بعد النداء موصولة ، لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى ، مع بنائها على الضم،فـ"أى" لا تستعمل مقطوعةً عن الإضافة لفظًا إلا فى (النداء والحكاية)، وقطعُها فى غير هذين البابين عن الإضافة إنما هو بحسب اللفظ ، لا بحسب المعنى [٢].

أما الموصولة فلا تكون إلا مضافة ،حتى وإن كانت فى الظاهر غيرَ مضافة فإنّ إضافتها منويّة، فإن قُطعت عن الإضافة لفظًا فهى معربة منوَّنة، ولو كانت موصولة هنا لكانت مضارعة للمضاف فيجب نصبها،وبناؤها على الضم هنا ينفى كونها موصولة، فتعيّن أن تكون وُصلةً لنداء ما فيه "أل" لقطعها عن الإضافة، ولذا عُوّض عن ذلك (ها)، وأنها لو كانت موصولة كما يقول الأخفش(٢١٥هـ) لجاز ظهور المبتدأ ، فيقال : يا من هو الرجل ، بل كان أولى ، ولجاز وصلُها بالفعلية والظرف [٣]، ولا يصحُّ تنظير ابن الهائم له بـ: لا سيما زيد ، لأن هذا أسلوب جرى مجرى المثل ، فَحُذِفَ العائدُ المرفوع دون إطالة والحذف في هذا الموضع مقيس، وليس شاذًّا. [٤]

ولا يجوز أن تكون نكرةً موصوفة كما سمّاها ابن الهائم ؛ لأن كونها نكرةً

---

(١) إنما ذكرت قيد الرفع لـ"زيد" ليتحقق كون "ما" موصولة، إذ لو جُرَّ لكانت زائدة، ولو نصب فى القول بجوازه لكانت "ما" كافة .انظر شرح الدمامينى من حاشية الشمنى ١/١٧٠.

(٢) انظر سر الصناعة ١/٣٥٥ – ٣٥٦ ونتائج الفكر ٢٠٠وشرح المفصل ٣/١٤٥.

(٣) انظر شرح الأشموني ١/٢٤٣.

(٤) انظر أوضح المسالك ١/٢٢٢.

موصوفة غير مسموع،إنما المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور فى نحو: يا أيها الرجل[١] ، وابن هشام (٧٦١هـ)لم يذكر في كتابه القواعد: النكرة الموصوفة[٢] ، بل هذه تسمية ابن الهائم ، كما يفهم من (تنبيهه) السابق ذكره.

١١- وقوع الاسم بعد " لو ".

رَدّ ابن الهائم ما ذهب إليه ابن عصفور (٦٦٩هـ)من عدم تقدير فعل مضمر بعد "لو"، وأن هذا – أعنى الإضمار – لا يكون إلا في الضرورة ، فقال: [٣]

" (لو) فى جميع أوجهها مختصّةٌ بالفعل،وقد يليها اسم مرفوع بفعل محذوف ،مفسَّر بما بعده... وقد يليها اسم منصوب كذلك،... قال ابن عصفور[٤]: "ولا يليها الفعل مضمرًا إلا فى ضرورة ، أو نادر من الكلام". وليس كذلك لقوله تعالى : " قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي " [٥].

وقد سبق بيان ذلك[٦].

١٢- إنكاره واو الثمانية.

ضَعّف ابن الهائم القول بإثبات واو الثمانية ، فقال[٧]:

" إنما لم أذكر فى النظم [٨] واو الثمانية، وإن كانت فى القواعد [٩]، وأثبتها

---

(١) انظر شرح الدمامينى من حاشية الشمنى ١/١٧٠.

(٢) انظر قواعد الإعراب ص ٣٧.

(٣) شرح ابن الهائم ٢/٣٧٤-٣٧٥.

(٤) انظر شرح الجمل ٢/٤٤٠.

(٥) من الآية ١٠٠ في سورة الإسراء.

(٦) انظر ص ٢٠ من البحث.

(٧) شرح ابن الهائم ٢/٤١٥.

(٨) يقصد بنظمه تحفة الطلاب.

(٩) الجدير بالذكر أن ابن هشام ذكرها في كتابه القواعد من باب تعداد أوجه الواو ، وليس من باب أنه يرى القول بها ، بدليل قوله : " أن القول به – واو الثمانية – في " ثَيِّبَاتٍ

وأثبتها جماعة من المفسرين والأدباء والنحويين كالثعلبى [١]، وابن خالويه [٢]، والحريرى [٣]؛ لضعف القول بإثباتها...".

فقد أنكر ابن الهائم هذه الواو وضعَّف إثباتها، ولذلك لم يذكرها ضمن أنواع الواو فى نظمه معلِّلاً ذلك بضعف إثباتها،ولم يكن وحده الذى أنكرها وضعَّف إثباتها،بل سبقه إلى هذا كثير من النحاة أنكروها ولم يثبتوها ،على رأسهم الفارسى(٣٧٧هـ) الذى أنكرها حينما ذكرها ابن خالويه(٣٧٠هـ) [٤].

وخرَّج المنكرون جميع ما استدل به مثبتوها ،على أن الواو فى ذلك لا تخرج عن أن تكون:

أ- إما زائدة ، كما ذكر مَكِيّ (ت٤٣٧هـ) فى قوله تعالى : "يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ "[٥] ، أنّ الواو زائدة، جيء بها لتدل على تمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم، ولو أنها جاءت مع رابع وسادس – كما يقول – لكان هذا جائزًا، ولو حذفت من الثامن لجاز، فهى زائدة عنده، إذا حذفت لا تخلّ بمعنى الآية [٦].

ب – وإما عاطفة [٧]، جيء بها لتعطف جملة على جملة، أي :يقولون سبعة وثامنهم كلبهم، فهما جملتان عُطفت إحداهما على الأخرى بالواو.

وَأَبْكَاراً " ظاهر الفساد . انظر قواعد الإعراب صـ: ٣٧.

(١) انظر المغنى ٤٧٤/١.

(٢) انظر الجنى الدانى ١٦٧ والمغنى ٤٧٤/١.

(٣) انظر درة الغواص ص ٣١.

(٤) انظر هذا الإنكار البحرالمحيط ١١٤/٦ والدر المصون ٤٤٦/٤.

(٥) من الآية ٢٢ في سورة الكهف.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٩/٢.

(٧) انظر الجنى الدانى ١٦٨ والمغنى ٤٧٥/١.

جـ –وإما واو الحال: قال بذلك المبرِّد(٢٨٥هـ)–فيما نسب إليه–،[١] والفارسى(٣٧٧هـ) [٢]،وجماعة من النحاة منهم ابن بَرّي (٥٩٢هـ)[٣] فى قوله تعالى : " وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا"[٤]، فجعلوا الواو هنا واو الحال، والمعنى: حتى إذا جاءوها وقد فتحت، فالجملة حالية ، والواو واو الحال، بدليل أنه صرَّح بالحال فى قوله تعالي :" مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ " [٥].

والذى يبدو لى أن الواو التى تذكر قبل العدد الثامن هى واو عطف،ولا مانع من تسميتها بواو الثمانية ؛ لكثرة مجيئها قبل الثمانية فى كتاب الله عز وجل، ولأن هذه – كما نقل أصحاب الحواشي – لغة فصيحة لبعض العرب [٦].

لكنْ إن وقعت دالة على الثمانية أو فى الثامن من العدد ، فإنّ ذلك لا يخرجها عن معنى العطف، أو كونها للحال كما في الآيات السابقة ، وبهذا نكون قد جمعنا بين الرأيين، وأثبتنا واو الثمانية المتضمّنة لمعنى العطف أو الحال ؛لورودها فى الفصيح من الكلام، ويكون تسميتها بواو الثمانية مجرد اصطلاح، ولا مُشَاحَّة فى الاصطلاح.

وبهذا تتضح لنا شخصية ابن الهائم وفكره النحوى من تنبيهاته:

---

(١) هذا ما نسبه المرادى وابن هشام في الجنى الدانى ١٦٩والمغنى ٤٧٦/١، وهى نسبة غير صحيحة يبطلها أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرة بماض حالاً من غير "قد". انظر المقتضب ٤٤١/٤.

(٢) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه ، انظر الجنى الدانى ١٦٩ والمغنى ٤٧٦/١.

(٣) انظر حواشيه على الدرة ٤٤، وكان مكى القيسى يطلق عليها واو الحال أو واو الابتداء أو واو "إذ". انظر المشكل ٣٩/٢.

(٤) من الآية ٧٣ في سورة الزمر.

(٥) من الآية ٥٠ في سورة ص.

(٦) انظر حاشية الدسوقى ٣١/٢، ٣٢.

فهو لا يسلم بما ينقله من آراء ونقولٍ ، بل له رأيه المستقل، ونظرته العميقة ، يناقش الآراء ويرجح بينها ويختار منها، ولم يأت اختياره أو اعتراضه تأثرًا أو تقليدًا بمن سبقه ، لاسيَّما ابن هشام صاحب كتاب (قواعد الإعراب)الذى قام الشرح عليه، بل جاء اختياره أو اعتراضه معتمدًا على أسس وقواعدَ:

أ- فهو تارة يعتمد فى الترجيح أو الرد على السماع،كردّه رأى الزمخشرى (٥٣٨هـ)[١] أنه يجب فى خبر المبتدأ المؤول من "أنَّ" وصلتها أن يكون فعلاً كما فى "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ"[٢] ، فيَرُدُّه [٣] بأنه لا يجب ذلك ، بل يجوز أن يكون اسمًا لشيوعه فى كلام العرب كقوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ"[٤] .

أو رَدّه رأى ابن عصفور(٦٦٩هـ) عدم إضمار الفعل بعد"لو" إلا فى ضرورة، أو نادر كلام، بقوله – كما سبق بيانه – [٥]: "وليس كذلك لقوله تعالى:"قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي "[٦].

ب-وتارة أخرى يعتمد فى الترجيح أو الردّ على القياس ، فيرجّح إعراب المصدر المؤول من (أنّ) وصلتها بعد "لو" بالرفع على الفاعلية بقوله: "وهذا أقرب إلى القياس فلا شذوذ ..."[٧].

وكاعتراضه على إعراب جملة "أبو مَن هو" فى: "عرفت زيدًا أبو مَن هو" – على أنها فى محلّ نصب مفعول ثان لـ"عرفت" على تضمينه معنى "رأى" –، بقوله:

---

[١]انظر المفصل صـ ٢٣ والكشاف ٢٤٨/٤.

[٢]من الآية ١٠٣ في سورة البقرة.

[٣] انظر شرح ابن الهائم ٣٧٥-٣٧٦.

[٤] من الآية ٢٧ في سورة لقمان.

[٥]شرح ابن الهائم صـ ٣٤٧.

[٦]من الآية ١٠٠ في سورة الإسراء.

[٧] انظر شرح ابن الهائم ١٠٦-١٠٧.

"ورُدّ بأن التضمين لا ينقاس"[١].

جـ-وتارة يعتمد على مرجِّحات أخرى:

-كالاحتكام إلى المعني ، في ردِّه كثيراً من الأوجه الإعرابية ؛ لفساد المعنى، كرَدِّه ما جوَّزه أبو البقاء من إعراب جملة " لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى "[٢] حالاً ، أو صفة ،وكذا جعله الجملتين :" إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ "[٣] و"إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً"[٤]بعد قوله تعالى : " فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ " استئنافيتين ، وليستا محكيتين بالقول ؛ لفساد المعنى.

وغير ذلك كثير مما سبق دراسته. [٥]

-وكالحمل على الشبيه في حمْله (أنْ) المصدرية على (ما) المصدرية في الإهمال، في تخريجه لقراءة " لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ [٦]"- برفع (يُتِمّ) - ، وقول الشاعر:

١٧-أَنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما مِنّي السلامَ ، وأن لا تُشْعِرا أحداً[٧]

-وكالحمل على الغالب ، كرَدِّه منازعة ابن هشام (٧٦١هـ)النحويين في تقديرهم بالمضارع بعد (لولا) في قوله الشاعر:

١٨-تَعُدُّون عَقْرَ النّيبِ أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَرِيَ لولا الكَميَّ المقُنَّعَا[٨]

---

[١] شرح ابن الهائم صـ ٨٥.

[٢] الآية ٨ في سورة الصافات.

[٣] من الآية ٧٦ في سورة يس.

[٤] من الآية ٦٥ في سورة يونس.

[٥] انظر البحث ص:٩١-١٠٠.

[٦] من الآية "٢٣٣" في سورة البقرة ، وسبق تخريج القراءة ص:٣٢.

[٧] سبق تخريج البيت ص :٣٢

[٨] سبق تخريج البيت ص :٣٤

حيث قدَّره النحويون: (لولا تعدُّون) وفي تقديرهم بالفعل المضارع إشارة إلي أنها للتحضيض ، أي : هلا تعدون ، و نازعهم في ذلك ابن هشام ، فقدَّره بالماضي (لولا عددتم) ، وليس بالمضارع ؛ بناءً على أنها- عنده -للتوبيخ ، وأن التوبيخ مختص بالماضي دون غيره فلا يوبَّخُ على شيء إلا بعد فوات أوانه، فيردُّ ابن الهائم منازعة ابن هشام ، من أن تقديرهم بالمضارع ، من باب الحمل على الغالب ؛إذ الغالب في التحضيض أن يأتي ملتبسا بالتوبيخ ، لأنّ التحضيض قلَّما يخلو من توبيخ . [١]

كما يلاحظ أنه كغيره من المتأخرين أقام مذهبه على الاختيار من آراء المتقدمين دون تعصب أو تحيز، فقد وافق البصريين في أمور، ووافق الكوفيين في أمور، وإن كان يغلب عليه كغيره أنه ينزِع إلى المذهب البصري، حيث وافقهم في مسائل كثيرة بالمقارنة بموافقته للكوفيين.

وكل هذا جاء من خلال تنبيهاته، وهذا يدل على أنها اتّسمت بالعمق والقوة ، واشتملت على فوائد عظيمة ، لاسيّما غنيتها بتعدّد النقول والمصادر.

***

(١) انظر البحث ص:٣٤.

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة التي طفت فيها حول(تنبيهات ابن الهائم)؛ مُبْرِزًا لها، وموضِّحًا لفكر صاحبها، أصل إلى خاتمة المطاف بإبراز بعض النتائج ، والتي من أهمها:

١-ظهر التنبيه بشكل لافت للنظر فى كتب المتأخرين من النحاة،كأسلوب تعليميّ يهدف إلى التشويق ، وإيقاظ الأفهام في عرض الآراء والقواعد، وهو لا يخلو من فوائد تتعلق ببيان مبهم، أو تفصيل مجمل، أو تحرير مسألة، أو ترجيح خلاف، أو استدراك على ما فات، أو تقديم لما هو آت ، أو نقول من كتب مفقودة قيمة ضاعت أصولها وعدت عليها عوادي الزمن.

٢- ممن عُني بهذه الظاهرة ابن الهائم من علماء القرن التاسع الهجري، فقد أكثر في كتابه (شرح تحفة الطلاب) من إيراد التنبيهات ، حتى أصبحت تمثل ظاهرة، بلغت عدّتها مائة وستين تنبيهًا ، ومن يتصفح كتابه يجد ذلك واضحًا في أكثر صفحاته ، وقد كان الغرض منها؛ تعميق الفهم، أو استدراك ما فاته فى الشرح، أو تصحيح ما قد يفهم عنه ، أو سبيلاً لمناقشة آراء العلماء وترجيح ما يراه، وتفنيد ما لا يروقه منها.

٣- لعل أهمّ ما يميز (تنبيهات)ابن الهائم تنوُّعها ، وعنايتها بجانب مهمّ من مباحث علم النحو ، كأحكام الجملة ، وشبه الجملة ، وبيان وظائف الكلمات التي يكثر دورها في الكلام ، ويحتاج المعرب إلى معرفتها، وغنيتها بالنقول القيمة لعلماء فقدت كتبهم ، وهي بهذا حفظت لنا جزءا من تراثهم.

٤-يلاحظ في بعض (تنبيهات ابن الهائم) تأثّره الشديد بما عقده ابن هشام(٧٦١هـ) من تنبيهات في كتابه (المغني)، من أوجه التماثل والتشابه، لكنْ هذا لا يقلّل من قيمة تنبيهات ابن الهائم،وما أظهره فيها من جُهْد وفِكْر. وما تجلَّى فيها من ظواهر لغوية متعددة، لها قيمتها وأهميتها ، كظاهرة التأويل ، وتعدُّد

مظاهره وتنوُّع طرائقه ، من تأويل بالحذف والتقدير، أو بالزيادة، أو بالحمل، أو بالتقديم والتأخير، أو بالرواية الأخرى، أو بالضرورة، أو بتعدد اللهجات،كما تجلت عنده ظاهرة الفصل بين المتلازمين ، وأمن اللبس ، وقصد المناسبة ، وغيرها..

٥-أشار ابن الهائم خلال (تنبيهاته) إلى أثر اختلاف الحكم في بعض الجمل من حيث: الاسمية والفعلية والظرفية، والخبرية والإنشائية، بسبب اختلاف التقدير.

٦-أبرز ابن الهائم خلال (تنبيهاته) دور المعنى وأثره في توقف الأوجه الإعرابية عليه من حيث القبول والرد عليه، وكذا أهميته في تقدير المحذوف.

٧-من سمات (تنبيهات) ابن الهائم البارزة كثرة النقول وعرض آراء أئمة النحو، لكنه لم يكن مجرد ناقل يكتفى بتقديم ما قاله غيره، بل له رأيه المستقل ونظرته العميقة، فهو يناقش العلماء مناقشة واعية، ويوازن بين آرائهم وينعم النظر فيها، ثم يرجح ما يراه راجحًا ويختار ما يراه مختارًا، دون هيّاب لمخالفة أحد.

فمن ترجيحاته ، وتصحيحاته:

أ- القول ببساطة (بلى) وعدم تركيبها .

ب- حرفيّة "إذا الفجائية".

ج- الربط بـ"إذا الفجائية".بنفسها،وليس بالفاء المقدرة .

د- عدم جواز الجمع بين (إذا) و(الفاء) في الربط.

هـ-جعل الجملة الأولى جملة الشرط خبر المبتدأ الواقع اسم شرط .

و- عدم صحة وقوع الفاعل جملة من غير تسمية.

ز- وصل (أنْ) المصدرية بفعل الأمر.

ح- الجر بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو.

ط-إعراب (أنّ) وصلته بعد (لو) على الفاعلية.

ي -وقوع (لو) مصدرية.

ك-تعلق شبه الجملة بالأفعال الناقصة

ومن ردوده ومناقشاته:

أ- ردُّه قول الشلوبين(٦٤٥هـ) في حكم الجملة المفسرة الإعرابي، وهو مسبوق فيه بابن هشام (٧٦١هـ) ، وإن كان ابن هشام فيما عَرَضه من أوجه اعتراض أقوى مما عَرَضه ابن الهائم.

ب-ردُّه رأى ابن السِّيد البَطَلْيَوسي(٥٢١هـ) من أنّ الجارّ والمجرور لا موضع له من الإعراب .

جـ- ردّه رأي ابن خالويه(٣٧٠هـ) من أن المحكوم عليه بالإعراب حرف الجار فقط.

د- تضعيفه قول المثبتين واو الثمانية. وغير ذلك كثير...

٨-لم يكن اختياره أو اعتراضه تأثّرا أو تقليدا ،حتى وإنْ وافق مَنْ سَبَقَه ، لكنْ اعتمد على أسس ، منها :

أ- اعتماده على السماع ،كردِّه رأي ابن عصفور(٦٦٩هـ) : عدم إضمار فِعْل بعد (لو) إلا في نادر أو ضرورة.

ب- اعتماده على القياس ، كترجيحه إعراب المصدر المؤول من أن وصلتها فاعل بعد (لو) ؛ لقربه من القياس.

جـ- الاحتكام إلى المعني ، كردِّه كثيراً من الأوجه الإعرابية ؛ لفساد المعنى.

د-الحمل على الشبيه في حمله (أنْ) المصدرية على (ما) المصدرية في الإهمال، في تأويله لبعض الشواهد التي أُهملت فيها (أن) المصدرية.

هـ- الحمل على الغالب ،كحمْله التوبيخ على التحضيض ، في تقدير الفعل بالمضارع بعد (لولا) التوبيخية ، لأن التحضيض في الغالب يأتي ملتبسًا بالتحضيض، رادًّا بذلك منازعة ابن هشام لتقدير الجمهور في ذلك بالمضارع بعد (لولا) في قوله الشاعر:

١٨- تَعُدُّون عَقْرَ النّيبِ أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَرِيَ لولا الكَميَّ المقُنَّعَا[١].

٩- ناقش الباحث ما رجَّحه ابن الهائم ، وما ردَّه ، أو ضعَّفه .

فوافقه في سبع عشرة مسألة، هي :

أ- اعتراضه رأي الشلوبين في حكم الجملة المفسّرة من الإعراب.

ب- القول بحرفية "إذا الفجائية".

جـ- الربط بـ (إذا) بنفسها ، وليس بالفاء المقدرّة.

د- عدم جواز الجمع بين (إذا) و(الفاء) في الربط.

هـ- أنّ خبر المبتدأ الواقع اسم شرط هو الجملة الأولى ، وهى جملة فعل الشرط.

و- عدم صحة وقوع الفاعل جملةً من غير تسمية ، أو تأويل.

ز- الجر بـ (رُبَّ) مضمرة بعد الواو .

حـ- دلالة (رُبّ) على التقليل والتكثير،والسياق يحدّد المعنى المراد.

ط- إعراب (أَنّ) وصلتها بعد (لو) على الفاعلية.

ي- وافق الباحث ابن الهائم فى تضعيفه لقول ابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ):أن الجار والمجرور لا محل له من الإعراب.

ك- وافق الباحث ابن الهائم فى تضعيفه رأى ابن خالويه (٣٧٠هـ): أن المحكوم على محله بالإعراب هو الجارُّ فقط ،و الراجح أن المحكوم عليه بالإعراب هو مجموع الجار .

ل- وافق الباحث ابن الهائم فيما أجابه عمَّا استدلَّ به ابن مالك (٦٧٢هـ) : أنَّ " ما " النافية لا تُعَيِّن المضارع للحال ، بقوله تعالى : " قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ

[١]سبق تخريج البيت ص :٣٤

أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي"[١].

م- وافق الباحث ابن الهائم في ردّه مذهب المبرِّد (٢٨٥هـ)، والأعلم(٤٧٦هـ) ، وابن خروف(٦٠٩هـ) ، فى إعراب (أبو مَنْ هو) في جملة: (عرفت زيدًا أبو مَنْ هو)، أنه في محل نصب حال؛ بناءً على أنَّ الجملة الإنشائية لا تكون حالاً.

كما وافقه في ردّه مذهب أبي على الفارسى(٣٧٧هـ) في الجملة نفسها أنها مفعول ثان على تضمين "عرف" معنى "عَلِم" ؛ بناءً على أنَّ التضمين بابه الشعر ، ولا ينقاس في السَّعة .

ن- وافق الباحث ابن الهائم في ردّه مذهب قطرب(٢٠٦هـ) ، والفراء(٢٠٧هـ) ، والأخفش(٢١٥هـ) : عدم إفادة (ثمَّ) للترتيب ؛ مستدلِّين بظاهر قوله تعالي: "خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا "[٢] ؛ لإمكان تأويله على تقدير جملة محذوفة ، معطوفة عليها، فتكون (ثم) على بابها من إفادة الترتيب .

س- وافق الباحث ابن الهائم في ردّه مذهب الأخفش(٢١٥هـ) والكوفيين من أنّ (ثمَّ) قد تتخلف عن العطف، مستدلِّين على ذلك بظاهر قوله تعالي: " ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ [٣]" ؛ لإمكان تأويله على أن (ثم) باقية على أصلها من إفادة العطف، وأنها عاطفة على محذوف هو الجواب ،والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

ع-_وافق الباحث ابن الهائم في ردّه ما جوَّزه أبو البقاء (٦١٦هـ) من

---

(١) الآية ١٥ في سورة يونس.

(٢) من الآية "٦" في سورة الزمر.

(٣) من الآية "١١٨" في سورة التوبة.

إعراب جملة " لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى "[١]." من كونها حالاً ، أو صفة ؛ لفساد المعنى.

ف- وافق الباحث ابن الهائم في ردّه_ما ذهب إليه ابن عصفور (٦٦٩هـ)من عدم تقدير فعل مضمر بعد "لو" إلا في الضرورة ؛ لمجيئه في السَّعة كقوله تعالى : " قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي " [٢].

وخالفته في ست مسائل، هي :

أ-ما صَحّحه ابن الهائم من أن (بلى)حرف بسيط ، ثلاثى الموضع ، والألف فيها من سِنْخ الكلمة ، و الأرجح هو القول بتركيبها، وإن خالف الأصل.

ب- ما أثبتَه من جواز أن تكون "لو" مصدرية، والأرجح أنها لا تكون كذلك.

جـ- ما ذهب إليه من عدم جواز تعلّق شبه الجملة بالأفعال الناقصة، والأرجح أنه يصح التعلق بها ؛ لدلالتها على الحدث والزمان معًا.

د- رَدّه اعتراض الجمهور على الأخفش(٢١٥هـ) فى جعله "أىّ" فى نحو (يا أيّها الرجل) موصولة حذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَن هو الرجل.

هـ- في ما ذَهَب إليه من جعْلِه "أىّ" فى نحو (يا أيّها الرجل) نكرةً موصوفة ، والأرجح أنها وُصْلة لنداء ما فيه (أل) ؛ لأن كونها نكرةً موصوفة غير مسموع ، إنما المسموع عند وصفها كونها معرفة .

و- في تضعيفه القول بإثبات واو الثمانية (مطلقا)، وتوسَّط الباحث القول بأن الواو التى تذكر قبل العدد الثامن هى واو عطف،ولا مانع من تسميتها بواو الثمانية ؛ لكثرة مجيئها قبل الثمانية فى كتاب الله عز وجل، ولأنها – كما نقل

---

[١] الآية ٨ في سورة الصافات.

[٢] من الآية ١٠٠ في سورة الإسراء.

أصحاب الحواشي – لغة فصيحة لبعض العرب ، لكنْ إن وقعت دالة على الثمانية أو فى الثامن من العدد ،فإن ذلك لا يخرجها عن معنى العطف، أو كونها للحال ،وبهذا نكون قد جمعنا بين الرأيين، وأثبتنا واو الثمانية المتضمنة لمعنى العطف أو الحال ؛لورودها فى الفصيح من الكلام، ويكون تسميتها بواو الثمانية مجرد اصطلاح، ولا مُشَاحَّة فى الاصطلاح.

وفى الختام لا يسعني إلا أن أوصى بالعناية بكتب المتأخرين، وإخراج ما فيها من دُرَرٍ ولآلئ، فهي كَنْزٌ ثَرّ، ومَعين لا يَنضُب، غير ملتفِتين إلى قول من قال : لم يترك السابق للاحق شيئًا، فقد يفتح الله على الأواخر ما لم يفتح به على الأوائل. "وَمَا كَانَ عَطَاء رَبِّكَ مَحْظُوراً " [1] . والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.

(1) سورة الإسراء من الآية ٢٠.

ثبت بمصادر البحث ومراجعه

*القرآن الكريم .

أولاً: الكتب المطبوعة .

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :لليمني الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (٨٠٢هـ)،تحقيق:طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

* إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر :للبنا الدمياطي أحمد بن محمد (١١١٧هـ) تحقيق/ شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية(القاهرة)، ط ١/ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

* ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبى حيان أثير الدين ، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت : ٧٤٥هـ) تحقيق / رجب عثمان محمد ، ومراجعة / رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى ط١ ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م

* الأزهية في علم الحروف : للهروى عليّ بن محمد (ت٤١٥هـ)، تحقيق / عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م .ط ٢/ ١٤١٣هـ ١٩٩٣ م .

*أساس البلاغة : للزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تحقيق / عبد الرحيم محمود، طبعة دار المعرفة، بيروت لبنان، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ .

*الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) من غير تحقيق، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*أصول التفكير النحوي : للدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، مطابع دار القلم ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .

*الأصول في النحو : لابن السراج أبى بكر محمد بن سهل النحوى البغدادى (ت٣١٦هـ) تحقيق / عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٢ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

*إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:لابن خالويه أبي عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)،مطبعة دارالكتب المصرية، ١٣٦٠هـ ١٩٤١م.

* إعراب القرآن : لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) . تحقيق / زهير غازى زاهد . عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ط٣ ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .

* الإعراب عن قواعد الإعراب: لابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ) تحقيق الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، ١٩٧٠م. من غير ذكر رقم الطبعة.

*الأعلام : للزِّرِكْلي : خير الدين بن محمود بن محمد ، (١٩٧٦ هـ) دار العلم للملايين بيروت، ط٩ ، ١٩٩٠.

*الاقتراح في علم أصول النحو:لجلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق وتعليق د/ أحمد محمد قاسم ،مطبعة السعادة ط١/١٣٩٦هـ١٩٧٦م.

*الألفية في النحو والصرف : لابن مالك محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ) ضبط وتقديم سليمان البلجيكمي، طبعة دار الفضيلة، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*أمالي السهيلي في النحو والحديث والفقه : للسهيلي أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (٥٨١هـ)، تحقيق / محمد إبراهيم البنا، طبعة مطبعة السعادة (القاهرة)ط١ ، ١٩٧٩م .

*أمالي ابن الشجري : لابن الشجري أبي السعادات علي بن حمزة العلوي (٥٤٢هـ) تحقيق/ محمود محمد محمد الطناحي ، ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١/١٤١١هـ، ١٩٩٠م .

*إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : لمحب الدين أبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى(٦١٦هـ)، طبعة دارالكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

*إنباء الغمر بأنباء العمر : لابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

*الانتصار لسبيويه على المبرد : لأبى العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمى (٣٣٢ هـ) تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة (بيروت) ط ١/١٤١٦هـ ١٩٩٦ م .

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : للأنباري : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ) تحقيق /جودة مبروك محمد مبروك .مراجعة /رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة ،الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

*أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك ، تأليف الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية صيدا بيروت - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .

*الإيضاح العضدي : للفارسي أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) ،تحقيق حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م . من غير ذكر رقم الطبعة.

*الإيضاح في شرح المفصل :لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) تحقيق/ موسى بناي العليلي ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ط١ ١٩٨٢م .

*البحر المحيط في التفسير : لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (٧٤٥هـ) طبعة دار الفكر، بيروت ، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني محمد بن عبد الله (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.

* البرهان في علوم القرآن : للزركشي بدر الدين ، محمد بن بهادر بن عبدالله (٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل – ط : دار الكتب العلمية ، ط١ ، عيسى البابي الحلبي –ط١. ١٣٧٧هـ .

*البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع أبي الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (٦٨٨هـ) تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .

*بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة :للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت ،من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : للفيروزآبادي محمد بن يعقوب(٨١٧هـ)،تحقيق / محمد محمود المصريّ، دار إحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى- الكويت – ١٤٠٧

*البيان في غريب إعراب القرآن : للأنباري : أبي البركات عبد الرحمن بن محمد(٥٧٧هـ) تحقيق / طه عبد الحميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م . من غير ذكر رقم الطبعة.

*تاج العروس من جواهر القاموس : للزَّبيدي أبي الفيض محمد مرتضى (١٢٠٥هـ) دار الهداية (القاهرة) من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د/ رمضان عبد التواب ، عبد الحليم النجار وآخرون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٣ ، ١٩٩٣م .

*التبصرة والتذكرة : للصيمري عبد الله بن علي بن إسحاق_ لم تذكرالمصادر تاريخ

حياتـه أو وفاتـه _، تحـقيق / فتحـى علـى الـدين أحمـد مصـطفى، مركـز البحـث العلمي بجامعة أم القرى ط ١/ ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م.

*التبيان في إعراب القرآن : للعكبري : أبي البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٧٦م .

*التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : للعكبري أبي البقاء عبد الله بن الحسين(٦١٦هـ) تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،مكتبة العبيكان ، الرياض ط١/١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

*التحرير والتنوير (المعروف بتفسير ابن عاشور) : لابن عاشور محمد الطاهر(١٣٩٣هـ) ، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (٧٤٥هـ) تحقيق / حسن هنداوي، ط دار القلم دمشق ط ١ / ١٤٢٠-٢٠٠٠.

*تسهيل الفوائد وتوضيح المقاصد: لابن مالك محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ) تحقيق : محمد كامل بركات ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م .

*التصريح بمضمون التوضيح : للأزهري خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية، مطبعة الحلبي(القاهرة)، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*التعريفات : للجرجاني السيد الشريف علي بن محمد بن علي ، (٨١٦هـ) تحقيق : إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط٤ ، ١٩٩٨م .

*التعليقة علي كتاب سيبويه : للفارسي أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(٣٧٧هـ) تحقيق/ عوض بن حمد القوزي،الجزء الثاني، دار المعارف القاهرة، ط١ ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م.

*تفسير القرطبي، المسمّى (الجامع لأحكام القرآن) : للقرطبي أبي عبدالله ، محمد

بن أحمد الأنصاري ، (٦٧١هـ) تحقيق : أحمد البردوني: دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٢/١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م

*التفسير الكبير، المسمّى " مفاتيح الغيب " : للفخر الرازي، محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري (٦٠٦ هـ)طبعة دار الفكر، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*تهذيب اللغة :للأزهري أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(٣٧٠ هـ): تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك : للمراديّ الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ)تحقيق: الدكتور / عبدالرحمن عليّ سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية،ط١/ ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .

*التوطئة : للشلوبين أبي علي عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي (٦٤٥هـ) تحقيق : يوسف المطوع ، القاهرة ، دار التراث العربي ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

*جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون أو دستور العلماء: للقاضي عبد رب النبي الأحمد نكري ،دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت ط١/ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .

*جمال القراء وكمال الإقراء : للسخاوي علم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (٦٤٣هـ)تحقيق على حسين البواب مطبعة الخانجي القاهرة ط١/ ١٩٨٧م.

*الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥هـ)تحقيق : د.فخر الدين قباوة ط٥/١٩٩٥. من غير ذكر مكان الطبعة.

*جمهرة اللغة : لابن دريد أبى بكر محمد (٣٢١هـ) دار صادرمن غير ذكر رقم أو تاريخ.

*الجني الداني في حروف المعاني : للمرادي الحسن بن قاسم ، (٧٤٩هـ) ،

تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، مكتبة الكتب العلمية بيروت ، ط١/ ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م .

*جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : للإربلي علاء الدين بن علي (ت: في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)تحقيق : إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار النفائس ، ط١/ ١٩٩١م

*حاشية الأمير على مغني اللبيب : للأمير محمد بن محمد السنباوي (١٢٣٢هـ) القاهرة دار إحياء الكتب العربية ، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب : للدسوقي مصطفى بن محمد عرفة (١٢٣٠هـ) المشهد الحسيني، القاهرة، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*حاشية الدماميني على مغني اللبيب : للبدر الدماميني محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد(٨٢٧ هـ) مطبوعة على حاشية الشمني على المغني . المطبعة البهية بمصر ،من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*حاشية الشمني المسماة بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام : الشمني تقي الدين أحمد بن محمد (٨٧٢ هـ)مطبعة محمد أفندي مصطفي. من غير ذكر رقم أو تاريخ.

*حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة "غاية القاضي وكفاية الراضي":للخفاجي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (١٠٦٩هـ) طبعة دار صادر، بيروت، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*حاشية الصبان علي شرح الأشموني لألفية ابن مالك : الصبان : محمد بن علي ، (١٢٠٦هـ) القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*الحجة للقراء السبعة : للفارسي أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) كاملاً بتحقيق بدر القهوجى ، وبشير جويجاتي ، وراجعه عبد العزيز رباح ، وأحمد الدقاق . دار المأمون للتراث (دمشق) ط١ ١٩٩٢م .

*الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : البطليوسي عبد الله بن السِّيْد ، (٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى، بدون ذكر بيانات الطبعة.
*حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري : تحقيق د / أحمد طه حسانين سلطان مطبعة الأمانة (القاهرة)، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) . تحقيق / عبد السلام هارون . مكتبة الخانجى . ط٤ ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
*الخصائص : لابن جني أبى الفتح عثمان(٣٩٥هـ)، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
*دراسات لأسلوب القرآن الكريم : للشيخ عضيمة محمد عبد الخالق ، (١٤٠٤هـ) ، القاهرة دار الحديث ،١٩٨٠م. من غير ذكر رقم طبعة.
*دراسة في حروف المعاني الزائدة: د/ عباس محمد السامرائي، بغداد، ١٩٨٧م. من غير ذكر رقم الطبعة..
*درة الغواص على أوهام الخواص : للحريري أبي محمد ، القاسم بن علي ، (٥١٦هـ)، تعليق /عبد الحفيظ فرغلي القرني، طبعة دار الجيل، بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
*الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة :لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة مصر . من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : للسمين الحلبي أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبي العباس، شهاب الدين (٧٥٦هـ)، تعليق وتحقيق الشيخ علي معوض وآخرين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
*دلائل الإعجاز : للجرجاني : أبي بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ،

(٤٧٤هـ) تحقيق : محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، ط٣ ١٤١٣هـ، ١٩٩٢ .

*ديوان امرئ القيس : تحقيق وشرح حنا الفاخورى، طبعة دار الجيل، بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

*ديوان جرير : تحقيق نعمان أمين طه دار المعارف ط٣/ (القاهرة)من غير ذكر تاريخ.

*ديوان ذى الرمة (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهلي تحقيق عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان.بيروت طبعة١٩٨٢/١.

*ديوان الشريف الرضي (محمد بن الحسين) : طبعة الأدبية بيروت لبنان ١٩٦٧م.

*ديوان عباس بن مرداس :جمع وتحقيق يحيى الجبوري الجمهورية العراقية بغداد ١٩٦٨م.

*ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، مراجعة فخر الدين قباوة ،دار الكتاب العربي حلب ط/١١٩٦٩.

*ديوان الفرزدق : شرح علي مهدي زيدان، طبعة دار الجيل، بيروت، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*ديوان كعب بن مالك الأنصاري دراسة وتحقيق سامي العاني مطبعة النهضة بيروت ط١/١٩٦٦.

*ديوان كثير عزة: تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت،طبعة أولى/ ١٩٧١م.

*ديوان لبيد بن ربيعة : تحقيق إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م .

*ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) : تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ،دار المعارف القاهرة ١٩٧٧.

*ديوان أبي نواس : شرح ديوان أبي نواس (الحسن بن هانئ) ضبط معانيه

وشروحه وأكملها إيليا الحاوي ، الناشر : الشركة العالمية للكتاب بيروت ، ١٩٨٧. من غير ذكر رقم الطبعة.

*ذيل تذكرة الحفاظ : للذهبي أبي المحاسن الحسيني الدمشقي (٧٤٨ هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد : للفاسي محمد بن أحمد(٨٣٢هـ) تحقيق كمال يوسف الحوت دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

*رصف المباني في شرح حروف المعاني : للمالقي : أحمد بن عبد النور (٧٠٢هـ) تحقيق : أحمد بن محمد الخراط ، طبعة دار القلم ، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

*السبعة في القراءات: لابن مجاهد (٣٢٤هـ) . تحقيق / شوقى ضيف . دار المعارف . ط٣ ١٩٨٨م .

*سر صناعة الإعراب : لابن جني أبي الفتح عثمان (٣٩٢هـ) تحقيق : حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، ط٣ ١٤١٢هـ، ١٩٩٣م .

*شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي أبي الفلاح عبد الحي (١٠٨٩هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*شرح أشعار الهذليين :لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري(٢٧٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة دار العروبة، مطبعة المدني، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*شرح الأشموني لألفية ابن مالك: للأشموني أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى (٩٠٠هـ) القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ،من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*شرح تحفة الطلاب : لابن الهائم أحمد بن محمد (٨١٥هـ) تحقيق /أحمد شيخ

عبد اللطيف عثمان مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة ط ١/ ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

*شرح التسهيل: لابن مالك محمد بن عبدالله ، (٦٧٢هـ)تحقيق / عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوى المختون، طبعة دار هجر(مصر)، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠ .

*شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):لابن عصفور عليّ بن مؤمن بن محمد الإشبيلي ، (٦٦٩هـ) تحقيق : صاحب أبو جناح ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٩م .

*شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي : أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن (٤٢١هـ) نشره : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، القاهرة ، طبعة دار الجيل، بيروت، ط١/١٤١١هـ ١٩٩١م.

* شرح شعر زهير بن أبي سلمى . صنعة : أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) تحقيق : فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط١ ، ١٩٨٢ .

*شرح شواهد شرح الشافية: عبد القادر البغدادى(١٠٩٣هـ)، تحقيق /محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

*شرح الشواهد الكبرى : للعيني أبي محمّد محمود بن أحمد (٨٥٥هـ)مطبوع بحاشية شرح الأشموني، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسي الحلبي، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*شرح شواهد المغني : للبغدادي عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق، ١٩٧٨م.

*شرح شواهد المغني : للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن (٩١١هـ) بدون تحقيق،

طبعة لجنة التراث العربي، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك : ابن عقيل، بهاء الدين ، عبد الله بن عبد الرحمن ، (٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لابن الأنباري أبي بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ) تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٨٠م .
*شرح قطر الندى : لابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ط١/ :١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
*شرح كافية ابن الحاجب(٦٤٦هـ): للرضي : محمد بن الحسن الاستراباذي ، (٦٨٦هـ) تعليق وتحقيق د/ يوسف حسن عمر، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*شرح الكافية الشافية : لابن مالك محمد بن عبدالله ، (٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي طبعة أولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
*شرح كتاب سيبويه : للسيرافي أبي سعيد ، الحسن بن عبدالله المرزبان ، (٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي و على سيد على دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/٢٠٠٨.
*شرح اللمع : لابن برهان العكبرى (٤٥٦هـ) – تحقيق : د / فائز فارس – ط١ : الكويت – ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
*شرح اللمع في النحو : للواسطى الضرير محمد بن مباشر(٦٢٦هـ) ، تحقيق محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١/١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .
*شرح المفصل في النحو : ابن يعيش : موفق الدين بن يعيش ، (٦٤٣هـ) مكتبة

المتنبي، القاهرة، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*شرح ابن الناظم علي ألفية ابن مالك :لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق د/ عبد الحميد السيدمحمد، طبعة دار الجيل، بيروت. من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي : تحقيق داوود سلوم ونوري حمود القيسي، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٧.
*الشعر "شرح الأبيات المشكلة الإعراب" : للفارسي أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
*الشعر والشعراء : ابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ، (٢٧٦هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار الحديث ، ط٢ ، ١٩٩٨م .
*شفاء العليل فى إيضاح التسهيل: للسلسيلي أبي عبدالله ، محمد بن عيسى ، (٧٧٠هـ) تحقيق : الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، بيروت ، دار الندوة ط ١/ ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م .
*شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
*الصاحبي : لابن فارس أبى الحسين أحمد (٣٩٥هـ) . تحقيق/ السيد أحمد صقر . مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ١٩٧٨م .
*الصّحاح " تاج اللغة وصِحَاح العربية " : للجوهري : إسماعيل بن حماد (٣٩٣ هـ) تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٤/ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
*صحيح البخاري : للبخاري أبي عبد الله ، محمد بن إسماعيل ، (٢٥٦هـ) ،

حقّقه ورقّمه : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت ، دار إحياء التراث ، ط١ ، ١٤٠٠هـ .

*صحيح مسلم : للإمام مسلم (٢٦١ هـ) ، حقّقه ورقّمه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية، الحلبي، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*ضرائر الشعر : لابن عصفور عليّ بن مؤمن بن محمد الإشبيلي ، (٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، طبعة دار الأندلس للطباعة والنشر، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر : الآلوسي البغدادي(١٣٤٢هـ)، تحقيق محمد بهجة الأثري البغدادي، طبعة دار الآفاق العربية، ط١/ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

* الضرورة الشعرية فى النحو العربى : محمد حماسة عبد اللطيف . مكتبة دار العلوم (مصر) ط١ ١٩٨٠م .

*الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن ، (٩٠٢هـ)، طبعة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة،من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين (٧٩٠ هـ)تحقيق د/ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت ط١/ ١٤٠٧ هـ

* طبقات المفسرين: للداوودي محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين(٩٤٥ هـ)تحقيق على محمد عمر ،مكتبة وهبه ،ط ١/ ١٣٩٢هـ١٩٧٢م.

الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : للعلوي يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني (٧٤٩هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٩١٤م . من غير ذكر رقم الطبعة.

* فتح القدير الجامع لفني الرواية والدراية من علم التفسير : للشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله(١٢٥٠هـ)، طبعة دار الفكر، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

* فيض القدير شرح الجامع الصغيرمن أحاديث البشير النذير : للمناوي محمد بن عبد الرءوف (١٠٣١هـ)المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى ، ١٣٥٦.

*القاموس المحيط :للفيروزابادى أبى طاهر محمّد بن يعقوب بن ابراهيم (٨١٧هـ) ، طبعة دار الجيل ، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : لابن أبي الربيع أبي الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (٦٨٨هـ)، تحقيق د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

*الكامل في اللغة والأدب : للمبرد أبى العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) .، تحقيق محمد "أبو الفضل" إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي، بيروت، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*الكتاب : لسيبويه : أبي بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، (١٨٠هـ) ،تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط٣ ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

*الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ) طبعة دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (١٠٦٧هـ) ،طبعة دار الفكر، ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

*اللباب في علل البناء والإعراب : للعكبري أبي البقاء ، عبد الله بن الحسين ، (٦١٦هـ) حقّق الجزء الأول : غازي مختار طليمات ، وحقّق الجزء الثاني : عبد

الإله بنهان، طبعة دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

*لسان العرب: لابن منظور أبي الفضل ، محمد بن مكرم ، (٧١٠هـ) ، بيروت دار صادر ، ط٣ ، ١٩٩٤م .

*لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية : محمد حماسة عبد اللطيف ،دار الشروق ط١/ ١٩٩٦ م.

*اللهجات العربية في التراث :أحمد علم الدين ،الدار العربية للكتاب تونس ١٣٩٨هـ١٩٨٨م.

*مجمع الأمثال : الميداني أحمد بن محمد بن أحمد (ت : ٥١٨هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لابن جني أبي الفتح عثمان (٣٩٢هـ) تحقيق : عبد الحليم النجار وآخرين، طبعة المجلس الأعلي للشئون الاسلامية، ١٣٨٦هـ .

*مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه : أبي عبد الله ، الحسين بن أحمد ، (٣٧٠هـ) مكتبة المتنبى، القاهرة، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*المرتجل شرح الجمل : لابن الخشاب أبى محمد عبد الله (٥٦٧هـ) . تحقيق/ على حيدر . دار الحكمة (دمشق) ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

*المسائل البصريات : للفارسي أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحقيق د/ محمد محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

*المسائل الحلبيات : للفارسي أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) تحقيق : حسن هنداوي ، دمشق ، دار القلم ، بيروت ، دار المنارة ، ط١ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

*المسائل العسكريات في النحو العربي : للفارسي أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد

الغفار (٣٧٧هـ) تحقيق د/ محمد محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

*المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات :للفارسي أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٩٨٣م .

*المساعد علي تسهيل الفوائد : لابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد بركات ، مركز إحياء البحث العلمي، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .

*مشكل إعراب القرآن : لمكي أبي محمد بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) تحقيق : حاتم الصالح الضامن ، مؤسسة الرسالة،بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .

*المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير للرافعي: للفيومي : أبي العباس ، أحمد بن محمد بن علي (٧٧٠هـ) تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية بيروت ط ٤/١٤٢٤ -٢٠٠٣.

*معاني القرآن:للأخفش أبي الحسن ، سعيد بن مسعدة البلخي ، (٢١٥هـ) ، تحقيق هدي محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م .

*معاني القرآن : للفراء : أبي زكريا يحيى بن زياد ، (٢٠٧هـ) ، الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتى ومحمد على النجار بيروت ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٨م ، والثانى تحقيق محمد على النجار ، والثالث تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى ، ومراجعة أ/ على ناصف . مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

*معاني القرآن وإعرابه : للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري ، (٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ١٤٠١هـ ،

١٩٨٨م .

* معجم الأدباء : لياقوت أبي عبد الله بن عبدالله الحموي (٦٢٦هـ)تحقيق: إحسان عباس: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

* معجم مقاييس اللغة : لابن فارس أبى الحسين أحمد (٣٩٥هـ) . تحقيق/ عبد السلام هارون . الناشر : اتحاد الكتاب العرب القاهرة. الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

*المعجم الوسيط : أخرجه وأشرف عليه :محمد على النجار وآخرون مجمع اللغة العربية القاهرة. من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام : عبد الله بن يوسف ، (٧٦١هـ) ، تحقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، بيروت ، دار الفكر ، ط٦/١٩٨٥م .

*مفتاح العلوم : للسكاكى أبى يعقوب يوسف (٦٢٦هـ) . ضبط وشرح الأستاذ / نعيم زرزور . دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٨٧م

*المفصل في صنعه الإعراب : للزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ) طبعة دار الجيل، الطبعة الثالثة ، من غير ذكر تاريخ الطبعة.

*المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : للعينيّ أبي محمّد محمود بن أحمد ، (٨٥٥هـ)، بهامش خزانة الأدب، طبعة بولاق. دار صادر، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.

*المقتصد في شرح الإيضاح :للجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (٤٧٤هـ) تحقيق : كاظم بحر مرجان ، بغداد ، دار الرشيد ، ط١ ، ١٩٨٢م .

*المقتضب : للمبرد أبي العباس ، محمد بن يزيد ، (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة المجلس الأعلي للشئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ. من

غير ذكر رقم الطبعة.
*المقدمة الجزولية : للجزولى أبى موسى عيسى (٦٠٧هـ) تحقيق وشرح د/ شعبان عبد الوهاب ،مراجعة د/ حامد نيل ، ود/ فتحى جمعة ،مطبعة أم القرى (مصر) ط١ ١٩٨٨م .
*المُكتفَى في الوقف والابتدا : للداني أبي عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ) تحقيق/ يوسف المرعشي ،مؤسسة الرسالة بيروت ،ط ١/ : ١٤٠٤-١٩٨٤.
*موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: للأزهري خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ) تحقيق : عبدالكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ط١/ ١٩٩٦.
*نتائج الفكر في النحو : للسهيلي أبي القاسم ، عبدالرحمن بن عبدالله ، (٥٨١هـ) تحقيق /عادل أحمد عبد المقصود ، علي محمد عوض - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - ط١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
*النحو الوافي : لعباس حسن ، دار المعارف القاهرة، ط٥ ، ١٩٧٥م .
*النشر في القراءات العشر: لابن الجزري أبي الخير ، محمد بن محمد ، (٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، من غير ذكر رقم ، أو تاريخ.
*النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: للشنتمري : الأعلم أبي الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى (٤٧٦هـ) تحقيق رشيد بلحبيب منشورات وزارة الأوقاف الإسلامية المملكة المغربية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م
*النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٦٠٦هـ)تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي : المكتبة العلمية بيروت ط٤/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
*شرح نهج البلاغة : لابن أبي الحديد أبي حامد عز الدين بن هبة الله بن محمد

بن محمدالمدائني (٦٥٦هـ)، تحقيق : محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – الطبعة : الأولى١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

*هدية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون :لإسماعيل باشا البغدادى (١٣٣٩هـ). دار إحياء التراث العربي (القاهرة) ، من دون.

*همع الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (٩١١هـ) تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،بيروت١٤٢١هـ –٢٠٠١م .

* الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت:١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠.

ثانياً:المخطوطات ،والرسائل الجامعية ،والبحوث المنشورة في الدوريات والمجلات :

*الأبحاث الجليّة بشرح المقدمة الجزولية :لأبي القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي(٦٦١هـ) ، قسم المخطوطات نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية برقم ٢٦٦ .

* الأُبَّذيّ ومنهجه النحوي مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية: (رسالة دكتوراه)، إعداد /سعد حمدان محمد الغامدي ، إشراف أستاذنا الدكتور محمد ابراهيم البنا – جامعة أم القرى ١٤٠٥–١٤٠٦هـ.

* أثر الرواية الشفهية للشعر الجاهلى فى تعديل الحكم اللغوى : بحث منشور بمجلة علوم اللغة المجلد الثانى ، العدد الرابع ، سنة ١٩٩٩ م .

*أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب:لابن جماعة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر(٧٩٠هـ)، من مصورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم٩٢٦.

*الضرورة الشعرية فى شرح المفصل جمعاً وتحقيقاً ودراسةً ،(رسالة ماجستير):

إعداد :وحيد عز الرجال متولي، إشراف: فاروق بدير ، شكري دياب، القاهرة كلية اللغة العربية ،الزقازيق ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

* لغويات : للشيخ محمد على النجار ، مجلة الأزهر ، العددُ الثالثُ ، المجلدُ الرابعُ والعشرون ، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

* المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة: (رسالة ماجستير) إعداد: هاني محمد عبد الرازق القزاز، إشراف :إبراهيم حامد الإسناوي ، ومصطفى خليل خاطر ، القاهرة كلية اللغة العربية ، المنصورة١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

*-موصّل النبيل إلى نحو التسهيل : للأزهري : خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ) (رسالة دكتوراه) تحقيق ثريا عبد السميع إسماعيل ،إشراف / عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، جامعة أم القرى ١٤١٨هـ١٩٩٨م.